غيوم فوق الكويت

تأليف مروان اسكندر

ترجمة محمود زايد



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر
بيروت - لبنان
ص.ب - ٨٣٧٥
هاتف: ٨٦٢٤٣١ - ٨٦٥٤٠٧
تلكس - ٢٢٦٦١
فاكس - ٠٠٣٥٧٩٥٢٢١٠٧
بناية الوهاد شارع جان دارك - بيروت

الطبعة الأولى

١٩٩١م - ١٤١٢هـ

تصميم الغلاف: جورج سرياو

إلى منى

مقدمة

أحداث الكويت ومسبباتها ونتائجها انسحبت على الآمال العربية، وولدت صدمة أصبح بعدها المواطن العربي في حيرة من أمر مستقبله وآماله.

لقد كان الاجتياح العراقي للكويت عملا مفجعا للآمال والتوقعات العربية، وهز الاجتياح بلدان الخليج والبلدان العربية الاخرى، وادى الى حشد طاقات عسكرية هائلة لتحرير الكويت.

وقد تحمل العالم العربي تكاليف مخيفة سواء في فترة التحضير للحرب أو خلالها. ولحقت بالكويت والعراق خسائر تتجاوز عشرات مليارات الدولارات. واضافة للخسائر المادية والبشرية، يبرز موضوع خسارة الزمن في مسيرة التطوير والانماء في المنطقة ككل.

ان اشعال ٦٠٠ بئر لانتاج النفط في الكويت يحرم العالم من موارد نفطية تتعاظم الحاجة لها في القرن المقبل، كما يتسبب هذا العمل البالغ الضرر في رفع تكاليف انتاج النفط الكويتي ربما بنسبة ٣٠٠ في المئة. وقيمة النفط المحترق لن تقل على مدى سنتين عن ٣٠ مليار دولار اضافة الى خسائر في منشآت انتاج وتخزين ونقل وتكرير وتحميل النفط ومشتقاته لن تقل عن ١٥ مليار دولار، وعليه فالخسارة تبلغ نحو ٤٥ مليار دولار، هذا بالاضافة الى تكاليف الاستعداد للحرب وشنها والتي تحملتها دول عربية خليجية وبلغت اكثر من ٣٥ مليار دولار.

إن حصيلة الخسائر والتكاليف الباهظة تثقل الموارد المفترض تخصيصها لتنمية اقتصاديات دول الخليج ومساعدة البلدان العربية الاخرى. وفي الوقت ذاته ولدت الحرب الحاجة إلى الحماية الغربية التي تجعل للولايات المتحدة وحلفائها دورا رئيسياً في

التأثير على سياسات دول الخليج في المستقبل. ولا يسعنا سوى التساؤل عن جدوى حرب الخليج واسباب حصولها.

يتناول الكتاب نموّ الكويت منذ تاريخ الاستقلال وتطور اوضاعها السياسية والاقتصادية وتفاعلها مع التطورات في المنطقة، ويقدم صورة عن اسباب تفاقم الخلافات والمجابهات التي دفعت الطرفين نحو الطريق المسدود رغم مساعي زعماء عرب متعددين لكبح جماح صدام.

خرجت الكويت من الحرب منهوكة القوى وتعاني من الخلافات الداخلية، وخرج العراق منهزما تملى عليه الايحاءات والاوامر من الاطراف المنتصرة وخصوصا الولايات المتحدة. ثم إن الجهود العربية في أحسن الاحوال تخلفت عن المسيرة الدولية للنمو والتطور. وحرم الانسان العربي من موارد وامكانات اهدرت على مدى أشهر، وكان بالامكان استخدامها للانفاق على ملايين الشباب العرب في مختلف المجالات

إن هذا الكتاب يتناول خلفيات اوضاع الكويت واعتداء العراق على أرضها وشعبها وثروتها النفطية لكل من يريد الاطلاع على بعض جذور مآسينا المستمرة في القرن العشرين الذي قارب على الانتهاء.

مروان اسكندر

الفصل الأول
التطورات الأخيرة
والصدامات السياسية

في وقت مبكر من صباح يوم الخميس ٢ اغسطس ١٩٩٠ غزت القوات العراقية الكويت. ولم تواجه هذه القوات سوى مقاومة ضئيلة، وفر الشيخ جابر الأحمد أمير الكويت مع أركان حكومته الى المملكة العربية السعودية.

وكان الملك عبد العزيز بن سعود مؤسس المملكة السعودية الحالية قد لجأ الى الكويت في اواخر القرن التاسع عشر وأخذ يعد العدة لقهر خصومه من آل رشيد. وبدا الآن وكأن التاريخ يعيد نفسه ولو بصورة عكسية. لكن هذا ليس صحيحا بكليته. فالعراق بلد قوي لا قبيلة، وسبق لحكوماته ان ادعت أن الكويت جزء منه.

كانت الكويت في الاصل بلدة صغيرة. واستوطن فيها بدو من قبيلة عنيزة وسيطروا عليها عام ١٧٥٦ بزعامة آل الصباح. وفي عام ١٨٩٩ قام هؤلاء بعقد اتفاق صداقة وحماية مع بريطانيا العظمى مقابل معونة مالية رمزية. لكن منذ ذلك التاريخ وحتى عام ١٩٦١ سيطرت بريطانيا على علاقات الكويت الخارجية ولعبت دوراً هاماً في توجيه شؤونها الداخلية. وفي عام ١٩٢١ دعمت بريطانيا ترشيح الشيخ أحمد الجابر الصباح والد الأمير الحالي. وقام الشيخ أحمد كما سنرى في الفصل الثاني بإدخال بلاده في دائرة المصالح البترولية التي تعلق بريطانيا أهمية كبيرة عليها. فقامت بريطانيا برسم حدود الكويت مع العراق في الشمال والشمال الغربي ومع السعودية الى الغرب والجنوب والشرق. وأنشئت منطقة محايدة على الخليج وفي الداخل بينها وبين السعودية.

وفي عام ١٩٣٦ اكتشف البترول بكميات كبيرة في البلاد. لكن بريطانيا لم تتعجل استغلاله لأنه كانت لديها موارد كافية من البترول العراقي والايراني. على انها جعلت للكويت جميع مقومات الدولة، وحثت الشيخ أحمد على وضع دستور للبلاد وإجراء انتخابات برلمانية. وبالرغم من شكّه في دوافع بريطانيا فإنه استجاب لرغباتها. وشعر اذ ذاك أنه بعمله هذا سوف يخفف من ضغط العراق على الكويت. ففي تلك الاثناء كان الملك غازي يشجع القوميين في الكويت على السعي الى الاتحاد مع بلاده.

وتم انتخاب اول برلمان للكويت عام ١٩٣٨. وكان يتألف من خمسين عضوا.

لكن لم تكد تمضي بضعة أشهر على وجوده حتى أخذ يطالب بالاتحاد مع العراق. فقام الشيخ أحمد بحله وسجن أعضائه، وأنشأ مجلساً استشارياً لمساعدته في حكم البلاد. وفي مارس / آذار ١٩٣٩ توفي الملك غازي في ظروف غامضة، فتحول الاهتمام عن الخلاف بين العراق والكويت الى تحديات الحرب العالمية الثانية.

في عام ١٩٥٨ توحدت مصر وسوريا في الجمهورية العربية المتحدة بزعامة جمال عبد الناصر. وأثار هذا الحدث مخاوف زعماء الدول الغربية خصوصا وأن الزعيم المصري بدا في أعقاب أزمة السويس يتخذ مواقف مناهضة للغرب ويدعو الى تأميم جميع المصالح البترولية الأجنبية في الاقطار العربية. ولهذا أيد فوستر دلاس، وزير الخارجية الأميركية، قيام حلف دفاعي مناهض للزعيم المصري يضم تركيا وباكستان والعراق والأردن.

وتحمس نوري السعيد، رئيس وزراء العراق، لإنشاء هذا الحلف، ولكنه طالب بتدبير المال لتسليح الأردن. فأبلغه الأميركيون أن ما عليه إلا ان يطالب بالكويت ومواردها. وهذا بالضبط ما فعلته الحكومة العراقية التي أرسلت في يونيو/ حزيران ١٩٥٨ مذكرة طويلة لوزارة الخارجية البريطانية التي كانت حتى ذلك الحين تهيمن على علاقات الكويت الخارجية. وجاء في المذكرة أن الكويت بوصفها كيانا منفصلا ليست إلا بلدة الكويت المحاطة بسور قديم. على أن هذا لم يرض البريطانيين خصوصا وان عمليات انتاج البترول كانت قد بدأت، وأنه كانت لديهم فكرة واضحة عن الثروة البترولية الكبيرة في المناطق المتنازع عليها مع العراق. فاتصلت الحكومة البريطانية بالأميركيين لتهدئة حكومة العراق.

ولم تلبث الأحداث أن طغت على هذا كله. ففي ١٤ يوليو/ تموز ١٩٥٨ قامت ثورة في العراق أطاحت بالعرش الهاشمي وقتل الملك العراقي وأفراد أسرته ورئيس وزرائه. وفي غضون ساعات انزلت قوات بريطانية بالأردن وأخرى أميركية في لبنان لمنع امتداد الثورة العراقية أو تحالفها مع الجمهورية العربية المتحدة.

وحكم عبد الكريم قاسم العراق بالقوة والارهاب حتى فبراير ١٩٦٣. ولم يحل شهر يونيو ١٩٦١ حتى أخذ قاسم يطالب بالكويت. وجاء في تصريح له بتاريخ ٢٥ يونيو من تلك السنة قوله: «كانت الكويت جزءاً لا يتجزأ من العراق. والجمهورية

العراقية لا تعترف باتفاق ١٨٩٩ لأنه زائف وغير قانوني. وليس لأحد في الكويت أو خارجها أن يفرض التزامات على شعب الكويت الذي يشكل جزءا من شعب العراق. وقد قررت الحكومة العراقية ان تحمي الشعب العراقي في الكويت وأن تطالب بجميع الأراضي التي كانت جزءا من ولاية البصرة. إننا لن نتخلى عن أي قسم من أرضنا.»

وكانت بريطانيا والكويت قد وقعتا في ١٩ يونيو/ حزيران اتفاقاً تخلت فيه بريطانيا للكويت عن الهيمنة على شؤونها الخارجية وتعهدت بتقديم المساعدة لها إذا هي طلبت ذلك. وسوف نعالج هذا الموضوع بشكل اوسع في هذا الكتاب. وحسبنا هنا أن نقول إن بريطانيا قدمت لها مساعدة عسكرية، ومنعت عبد الكريم قاسم من مهاجمتها.

لكن بالرغم من هذا وبالرغم من أن القوات البريطانية التي أرسلت لحماية الكويت استبدلت فيما بعد بقوات عربية من الأردن والمملكة العربية السعودية ومراكش فقد ظل قاسم مصدر تهديد للكويت. وقام الكويتيون بالتعاون مع عناصر بعثية في الجيش العراقي بإحداث انقلاب يطيح به. وتحقق هذا في ٨ فبراير/ شباط ١٩٦٣. ومن ثم لم يتوقف الكويتيون عن مطالبة الحكومة العراقية الجديدة بالموافقة على الحدود الفاصلة بين الكويت والعراق. وقد أعلن الحكم العراقي الجديد بزعامة عبد السلام عارف بأنه بعثي يؤيد الوحدة العربية والاشتراكية. ورد على جميل الكويت بتقديمها مساعدات للإطاحة بقاسم فاعترف بدولة الكويت وأقام معها في يونيو/ حزيران ١٩٦٣ علاقات دبلوماسية، لكن العراقيين أصروا على رفض الحدود التي رسمتها بريطانيا بين العراق والكويت. وظلت قضية الحدود معلقة، وأثيرت بشكل خطير في عام ١٩٧٣.

وشهد آخر فصولها احتلال العراق للكويت في ٢ أغسطس/آب ١٩٩٠. وفي السادس من الشهر ذاته صدر مرسوم بتوحيد عملة البلدين وضم الكويت بشكل نهائي. وأثار هذا ردود فعل صاعقة شملت أوسع تعبئة عسكرية أميركية منذ حرب فيتنام لدعم السعودية، وتجميد ممتلكات العراق والكويت في الدول الصناعية الكبرى. وطلب مجلس الأمن انسحاب القوات العراقية بلا قيد أو شرط، وفرض مقاطعة اقتصادية وتقنية وثقافية صارمة على العراق الى أن يعيد الأوضاع إلى ما كانت عليه.

وكانت أسعار البترول الدولية قد قفزت في منتصف يوليو/ تموز من ١٤ إلى ١٩ دولاراً للبرميل بعد أن قررت منظمة الأوبيك التوقف عن تجاوز سقف الانتاج وخصوصا

في الكويت والامارات العربية المتحدة وذلك بناء على إصرار العراق في ٢٥ يوليو/ تموز. ثم قفز سعر البرميل إلى ٢٨ دولاراً للبرميل على أثر فرض العقوبات على العراق. وكادت أسعار الأسهم في سوق طوكيو المالية أن تنهار لأن اليابان كغالبية دول أوروبا الغربية تستورد ٩٠٪ من حاجتها من البترول في حين أن الولايات المتحدة لا تستورد سوى ٥٠٪ من البترول الذي تحتاج اليه. وفي غضون بضعة أيام تحولت صورة الاقتصاد المزدهر، والتحسن المطرد في العلاقات بين الشرق والغرب الى ذعر. لماذا يا ترى؟

السبب هو أن العراق أقوى الدول العربية عسكريا وثاني أغنى دولة من حيث احتياطي البترول الذي يبلغ ١٨٪ من مجموع الاحتياطي في العالم استولى على الكويت التي تملك ١٢٪ من الاحتياطي العالمي للبترول، وما يساوى مئة بليون دولار من النقد والأسهم في الشركات العالمية الكبرى والسندات المالية الحكومية. وعليه فإن سيطرة العراق على ٣٠٪ من احتياطي البترول في العالم يمكنها من التحكم الى حد كبير في أسعار البترول وكمية إنتاجه. ولما كان العراق بلدا قويا يعتزم رفع الأسعار لتمويل مشروعاته لإعادة التعمير بعد تلك الحرب الطويلة مع إيران فإن رد فعل الدول الغربية المباشر ضد العراق جاء عنيفا. كل هذا بالرغم من أن الأميركيين شجعوا العراق قبل ذلك باثنتين وثلاثين سنة على الاستيلاء على الكويت. لكن المصالح الأميركية الآن غير مصالحها في ذلك الوقت.

ومن أهم التطورات في الوقت الحاضر هو توافق المصالح بين إيران والعراق بعد حرب دامت ثمانية أعوام جرت الدمار على اقتصادهما. وعليه فإن كلا البلدين في حاجة الى إعادة بناء اقتصاده بسرعة، الأمر الذي يجعل رفع أسعار البترول ذا أهمية حاسمة بالنسبة اليهما. فكلما زاد سعر برميل البترول دولاراً واحداً زاد دخل كل منهما بليون دولار في السنة. وعكس ذلك صحيح وبالنسبة ذاتها، ولا يمكن لأي منهما تحقيق أهدافه في هذه الحالة. ولهذا السبب طالب كل من إيران والعراق منظمة الأوبيك برفع الأسعار وسعى إلى تحقيق هذا الهدف. وكان بين الدول التي تنتج فوق حاجتها من البترول الكويت القليلة السكان التي كانت تحصل على دخل يقدر بتسعة بلايين دولار كدخل سنوي من المال الاحتياطي والاستثمارات، ودولة الامارات التي يقيم فيها ١,٥ الى ١,٧ مليون شخص بينهم ٨٥٪ من الاجانب. وتبلغ نسبة الأجانب في الكويت ٦٠٪ من سكانها البالغ عددهم نحو مليونين.

وأدى تلاقي المصالح بين العراق وإيران الى عدم اعتراض ايران بشدة على استيلاء العراق على الكويت بالرغم من أن غالبية الشيعة في الكويت الذين يؤلفون ٣٥٪ من السكان هم من الموالين لايران. وعلى أي حال فقد سبق لايران أن احتلت في أواسط السبعينات جزيرتين في المياه الاقليمية لدولة الإمارات، واتخذت منهما قاعدتين عسكريتين خلال الحرب مع العراق. ولا تزال إحدى الجزيرتين وهي جزيرة أبو موسى تنتج البترول. وعليه فطالما ساد السلام بين إيران والعراق فإن الأولى ترحب باحتلال الثانية للكويت. وفضلا عن هذا فان سيطرة العراق على الكويت وعلى جزيرتي بوبيان ووربة يخفف من مخاوف العراق على شط العرب، وبالتالي يمكنه من إرضاء ايران بشأن نزاعه الطويل معها حوله.

وبالرغم من جميع هذه العوامل ومن المظالم العراقية التي سنوردها في الفصل الرابع عشر فإن من العوامل الأخرى التي سهلت الغزو العراقي هو هشاشة الكويت من الداخل وعدم التعاطف معها في الدوائر العربية. فبالرغم من أن الكويت عضو في الجامعة العربية وتتمتع بضمانات حلف الدفاع العربي المشترك فإن أياً من الدول العربية لم تبادر إلى الدفاع عنها. بل لم تتقدم أي دولة من دول التعاون الخليجي (وهي السعودية، والكويت والبحرين وقطر ودولة الامارات وعمان) للدفاع عنها. وبهذا تحطمت أسطورة التضامن العربي.

وعندما غزت العراق الكويت في أوائل أغسطس/آب من هذا العام (١٩٩٠) كانت لُحمة الحكومة الكويتية وشؤونها الداخلية وعلاقاتها الخارجية واهنة. فما أكثر القضايا التي كانت تعكر آفاق المستقبل. فكثير من الأهداف التي وضعت في أواخر الستينات لم تتحقق. وكان المجتمع مفككا. وبدا أن الكويتيين يتفقون على تأييد الحكام من آل الصباح لأن ذلك يشكل حماية للثروة التي حصلوا عليها ولاحتياطي البترول في باطن الارض. وفيما عدا ذلك فان الاختلاف في النظرة الى المؤسسات السياسية والسياسات الاقتصادية كان تاماً.

وفي أواخر السبعينات وخلال الثمانينات عطلت الحكومات الكويتية المتعاقبة عدداً كبيراً من السياسات الشجاعة المنفتحة التي وضعت في أوائل الستينات. وفيما يلي بعض الأمثلة.

في حين أن الكويت خصصت في الستينات ١٥٪ من احتياطها المتراكم لمساعدة البلدان العربية الفقيرة المتخلفة فإن المخصصات الجديدة اقتصرت على الفوائد المتراكمة من الديون المستحقة هذا بالرغم من تزايد الدخل من البترول. ففي هذه الفترة (من ١٩٦٨ إلى نهاية ١٩٧٨) تضاعف الدخل من برميل النفط المصدّر أكثر من عشرين مرة. وأدت خيبة الأمل في المردود السياسي للمساعدات الممنوحة إلى فتور حماسة الحكومة الكويتية لتقديم قروض بفوائد مخفضة وأحيانا بلا فوائد.

وفي الستينات وإلى أوائل السبعينات خصصت الحكومة الكويتية موارد هائلة لتحسين البنية التحتية للبلاد وانشاء مشاريع جديدة يساهم فيها الأفراد. لكن منذ أواسط السبعينات صارت الحكومة تفضل تراكم الفوائد والمشاركة في مشاريع أجنبية. وكان من أسباب هذا بلوغ مشاريع البنية التحتية حد الاشباع. وفيما بعد في الثمانينات وخصوصا بعد عام ١٩٨٢ عندما أخذت الكويت تساعد العراق في حربه ضد إيران تركز الاهتمام في الاستثمار في الأسواق الأجنبية. وبدا أن الحكومة الكويتية تركز استثماراتها في الاسواق الغربية لسبب رئيسي وهو خوفها من تدهور الأوضاع السياسية في المنطقة.

وفي أواخر السبعينات علق البرلمان وأعيد انتخابه في عام ١٩٨١ وأخيراً علّق مرة أخرى هو والحريات الصحفية عام ١٩٨٦. وأدى انتشار الأصولية منذ ١٩٧٨ والمخاوف من الحرب العراقية الايرانية الى الاتجاه إلى تركيز السلطة بيد الأسرة الحاكمة. ففرضت المراقبة الصارمة على الاجتماعات العامة التي كان يجرى التعبير فيها عن المعارضة للدولة. واشتدت حدة المصاعب الاقتصادية داخل الكويت على أثر الإنهيار في سوق المناخ خلال صيف ١٩٨٢. وكان هذا السوق غير الرسمي قد أصبح ساحة للمضاربة. وفي البدء لم يلق ترحيبا من الحكومة، لكنها فيما بعد شجعته. وعلى أثر انهياره تبين أن هناك عجزا قيمته ٩٢ بليون دولار ينبغي تسديده. ويمثل الانهيار في الأساس ومن حيث عواقبه المالية وما أدى إليه من ركود أعظم فشل لسياسة حل المشكلات بضخ السيولة النقدية. ففي حين أن التقشف ورفع مستويات الحياة للجميع وإلى حدود معقولة من المبادىء التي كان يُسترشد بها في الستينات، فإن المضاربة والاستثمارات الدولية الضخمة صارت سُنّة الثمانينات. ووقر في أذهان الكويتيين أن الأهمية النسبية للكويت ككيان على الساحة الدولية تتوقف على

مستويات تراكم احتياطيها من المال. ولا ريب في أن الطامعين من المصرفيين ضلّلوا الكويتيين بتضخيم توقعاتهم من المكاسب مستغلين بذلك هذا الشعور المبالغ فيه بالأهمية بين الزعماء الكويتيين.

وتمثل أعظم قصور للتطور خلال ربع قرن في اعتماد السواد الأعظم من السكان على المساعدات المادية التي يتلقونها من الحكومة. وصار المجتمع الكويتي اكثر ثراء لكن من غير أن يرافقه تزايد في تنوع النشاطات الاقتصادية وتوسيع دائرة الانتاج. فقد تولت الحكومة توفير جميع الحاجات الأساسية كالاسكان والرعاية الطبية والتعليم وحتى الترويح عن النفس. وصارت تعوض بالمال على السكان أدنى تدهور في أحوالهم الاقتصادية، سواء تمثل ذلك في تراجع قيمة العقارات أو تدني أسعار الأسهم أو حجم المبيعات المتعاقد عليها.

لقد كان الكويتيون في عام ١٩٩٠ لا يزالون يعتمدون على منافع برنامج مشتريات الأراضي ويتوقعون المزيد من التسهيلات للتغلب على نتائج أزمة المناخ بالرغم من أن حقنهم بالمال كلف الحكومة والاسرة الحاكمة ١٨ بليون دولار؛ كما أنهم كانوا يمارسون الضغط على الحكومة لإجراء الانتخابات التمثيلية للبرلمان وعودة الحقوق الدستورية والحريات الصحفية. وترافق هذا الضغط الداخلي مع الإلحاح على تقديم المزيد من المساعدات إلى عدد من الأقطار.

وكانت الأردن وسوريا ومصر عندئذ تعاني من ضائقات مالية وتسعى الى الحصول على المزيد من المساعدة من الحكومة الكويتية والصندوق الكويتي والعربي. لكنها منيت بالتجاهل أو التسويف. وألح العراق في طلب المساعدة والإعفاء من الديون. فطلب إلغاء ١٦ بليون دولار من الديون التي تراكمت عليه خلال الحرب مع ايران، ومساعدة قدرها بليونا دولار لمدة عامين وذلك للمضي في برنامج إعادة الإعمار، لكن الحكومة الكويتية رفضت طلبه. وحدث هذا سراً في سبتمبر ١٩٨٩ خلال زيارة قام بها أمير الكويت لبغداد وبصورة علنية في مؤتمر القمة.

في أواخر صيف ١٩٨٩ قامت قوات الأمن في الكويت بتفريق تجمعات لأعضاء البرلمان في الهواء الطلق مستخدمة أحيانا الغاز المسيل للدموع. إذ كان الأمير قد أصدر في يوليو/ تموز مرسوماً بحل البرلمان. ومنذ ذلك التاريخ والديوانيات تشهد مناقشات

سياسية في اجتماعات متفق على موعدها. ومنذ أجيال وهذه الاجتماعات تشكل جزءاً مهما لا يتجزأ من الحياة السياسية في الكويت.

على أن استخدام قوات الأمن لتفريق الاجتماعات بالديوانيات خلق جوا من التوتر. واستأثر موضوعان بأكبر الاهتمام في تلك الاجتماعات وهما نتائج كارثة سوق المناخ عام ١٩٨٢، وإعادة الحياة السياسية بإجراء انتخابات عامة لملء خمسين مقعدا في البرلمان.

وخشيت الوزارة من ردة معاكسة فسعت الى التخفيف من توتر الوضع السياسي. وقام ولي العهد الكويتي الشيخ سعد العبدالله الذي يتمتع بشعبية كبيرة بافتتاح مناقشات في جلسات طويلة مع مختلف الفئات من أعضاء البرلمان المنحل. وفي يناير ١٩٩٠ وخلال رحلة له الى مصر، صرح بأنه من الممكن إعادة حرية الصحافة في وقت قريب ولكن القضايا البرلمانية تتطلّب المزيد من الدراسة.

وفي عيد الكويت القومي الذي جرى الأمير فيه على القاء خطاب على الأمة توقع الكثيرون في هذا العام (١٩٩٠) أن يعلن عن برنامج معين لحل قضايا سوق المناخ وعن جدول زمني لإجراء الانتخابات. لكنه لم يتطرق الى شيء من ذلك. وعليه بدا من المرجح أي يجري تعديل دستور ١٩٦٢ لتأخير الانتخابات.

وفي أوائل عام ١٩٩٠ بدأ أعضاء البرلمان يدعون لاتخاذ عمل أجدى لمعالجة آثار سوق المناخ ولإجراء الانتخابات البرلمانية. ووقّع ٣١ عضوا من البرلمان المنحل على عريضة قدمت للأمير وحذروه فيها من إدخال أي تغيير على الدستور بدون موافقة البرلمان، وبالتالي حثوه على إجراء انتخابات حرة في المستقبل القريب وفقاً لنصوص الدستور.

وحذر الرئيس السابق لمجلس النواب من تجاهل الدستور وأكد أن الحقوق السياسية وحرية الصحافة في خطر. وتنبأ بحلول فترة عصيبة وطويلة من التوتر السياسي قبل إعادة العمل بالأصول الديمقراطية المرعية أو حل مشكلات سوق المناخ.

وردّ الأمير الشيخ جابر الأحمد على هذا بإصدار مرسوم في إبريل ١٩٩٠ يدعو فيه للانتخابات قبل نهاية يونيو/ حزيران ١٩٩٠، وينص على تعيين ٢٥ عضوا في البرلمان

إلى جانب الخمسين الذين سينتخبون. فاحتج الأعضاء القدامى على هذا المرسوم على أساس أنه غير دستوري، وأنه يهدف إلى منح الأسرة الحاكمة والوزارة أغلبية الأصوات في البرلمان وذلك باستغلال أصوات الأعضاء المعينين. لكن بالرغم من هذه المعارضة وقوة حجتها فإن الناس بوجه عام أيدوا مرسوم الأمير. فالكويتيون في التسعينات كانوا يطلبون الهدوء.

وبالنظر إلى الأسباب التي ذكرناها أعلاه كان لزاما علينا أن نلقي نظرة على التجربة الكويتية. اذ يبدو أنه توافرت للكويت جميع متطلبات الدولة المدينية الديمقراطية التي تخيلها أفلاطون. وعلى صعيد أقل مثالية وتنظيراً يمكن القول بأنها كانت دولة مدينية نعمت فترة من الزمن بالسلام والا زدهار، ونَعم سكانها بدرجة كبيرة من الشعور بالاخوة. على أن التطورات السياسية في المنطقة عكرت ذلك السلام وحملت رجال الحكومة على مواجهة التحديات المتزايدة من حولهم. ويصف هذا الكتاب ذلك كله ويشرح كيف حاولت الزعامة الكويتية أن تنشىء أسواقاً مالية للمنطقة كلها.

على أنها كانت منذ البداية تتجه في محاولتها هذه نحو الاقتصاد الداخلي؛ أي أنه بالرغم من مساعدة الكويت لبعض البلدان فإنها لم تكن ترغب في فتح أبواب نشاطاتها الاقتصادية الرئيسية لمواطني الأقطار الأخرى. لقد كانت ترحب بهؤلاء وتستخدمهم كخبراء برواتب عالية جدا ولكنها لم تمنحهم حق إنشاء مؤسسات مصرفية وشركات للتأمين وامتلاك الأراضي والعقارات. لكن كثرة المال المتوافر مكنتها من تقديم الخدمات الصحية والتعليمية للأقطار الأخرى مما أسهم في تحسين أحوال عدد من الأقطار والمجتمعات وخصوصاً بالنسبة للبنان والأردن والفلسطينيين.

سيجد القارىء في هذا الكتاب مَسْحاً لأكثر من ثلاثين سنة من الاتجاهات الاقتصادية والسياسية الكبرى ووصفاً وتحليلاً لجذور كارثة سوق المناخ، وكيف كان يعمل وآثار انهياره، والطرق التي اتبعتها السلطات الكويتية في احتوائها. ومما لا شك فيه أن بصماتها لا تزال ظاهرة إلى الآن. ففي عام ١٩٨٦ جرى حل البرلمان لعدد من الأسباب وعلى رأسها أن عضوا مثقفا من أعضائه وهو عبدالله النفيسي صرح بأن القوانين في الكويت لا تطبق على النحو ذاته على المواطنين. وذهب إلى أن أفراد الأسرة الحاكمة وأبناءها وأقرباءها فوق القانون، وأنهم لا يُلزمون بالامتثال له. صرح النفيسي

بهذا في البرلمان. وعندما جرى حله في أعقاب ذلك، فسر الأمير حله بكلمات توحي بأن بعض أعضائه لا يهتمون بمصالح بلادهم. على أن هذا قابل للجدل. فأمثال النفيسي وأنصاره يؤكدون على أن أفضل ما يخدم المصالح القومية هو المطالبة بمساواة الجميع أمام القانون.

وتبدأ قصتنا بالأيام الأولى للكويت حينما كان حسن النية سائدا والآمال مشرقة. ومن ثم نعبر فترة الستينات السهلة المليئة بالمكاسب الى فترة السبعينات التي شهدت تزايد المشكلات السياسية وتزايد الموارد المالية بسرعة كبيرة إلى حد بدا معه أن هناك علاجا لكل مشكلة بتكاليف بالاستطاعة تحملها.

لقد أصبحت الكويت أكثر دول العالم سيولة. وصارت تملك من النقد ما يمكن جميع سكانها من التمتع بالحياة بالاعتماد على فوائد الأموال المتراكمة. أي أنها عندما حل عام ١٩٨٠ صار بإمكان كل كويتي من الناحية النظرية الخالصة أن يصبح مؤجِّراً. ولم يعد بإمكان الحكومة وهي تضع سياساتها نحو سكانها أو نحو الدول الأخرى أن تهرب من الحقيقة المحرجة وهي أن لديها أموالاً طائلة.

كان لدى الكويت مدخرات مالية ضخمة في الخارج وعدد من الاستثمارات الجيدة في السوق العالمية. وكانت تتمتع بسمعة جيدة في الدوائر المالية. لكن المشكلات الكامنة ظلت تولد ردود فعل ضد الحكومة. وكان في وُسع الزعماء الكويتيين الحيلولة دون غزو القوات العراقية للكويت في ٢ أغسطس/آب ١٩٩٠ وما أعقبه من تطورات لو كانوا أكثر كرما وحكمة.

إن الاستجابات الحكومية الكويتية للدعوات الداخلية الى مزيد من الحريات السياسية والتمثيل البرلماني، وطلبات العالم العربي والعالم الثالث للمساعدات لم تلق اهتماما إلا بعد غزو الكويت. ولم يُقر الشيخ جابر الأحمد المساعدات لمصر وسوريا إلا بعد أن وافقتا على إرسال قواتها الى المملكة العربية السعودية لمواجهة العراق. وقام الشيخ جابر الأحمد بالغاء الفوائد على القروض الكويتية للعالم الثالث في خطاب له خلال شهر أكتوبر أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. وأخيرا أُطلقت الوعود للمعارضة الكويتية بمزيد من الحريات والتمثيل في مجلس الأمة وذلك في مهرجان حاشد للكويتيين عقد بالطائف من ١٤ ـ ١٦ أكتوبر/تشرين أول ١٩٩٠.

ويبدو أن هذه التحركات رغم اهميتها جاءت متأخرة جدا وتبرر اعتراضات الفئات الكويتية والأقطار العربية المحتاجة للمساعدة على حكام الكويت. ولا بد من إكمال هذا الوصف للخطوط العريضة للأخطاء في بنية الحكومة الكويتية وأعمالها عشية الغزو بتاريخ موجز لتطور حكم الحلقة الداخلية لآل الصباح خلال السنوات السبعين الماضية. وهذا ما سنفعله في الفصل التالي.

الفصل الثاني
ملاحظات تاريخية

إن جذور كويت التسعينات تعود إلى الماضي وخاصة إلى عهد الشيخ أحمد الجابر الصباح والد الأمير الشيخ جابر الأحمد الصباح والشيخ صباح الأحمد الصباح وكيل رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية .

وليس من مهمتنا الوقوف عند التفاصيل التاريخية التي تتطلب تخصصا يتجاوز قدرات المؤلف. وعليه فسوف نؤكد على المنعطفات الرئيسية التي يعتبرها المراقبون مهمة بالنسبة لمستقبل الكويت .

وصل الشيخ أحمد الجابر إلى سدة الحكم عام ١٩٢١ بعد أن دعي إلى زيارة انجلترا تمهيدا لقيامه بدوره الجديد. ودعمه البريطانيون الذين كانوا لا يثقون بالشيخ عبدالله مبارك سالم الصباح ابن الأمير المتوفي الشيخ سالم مبارك الصباح.

كان الشيخ أحمد الجابر يتمتع بشخصية قوية كما كان قادرا على الحصول على تعاون الشيخ عبدالله مبارك في شؤون الحكم. على أنه كان هناك اختلاف بين الشخصيتين. ففي حين أن الشيخ أحمد كان يميل إلى المجابهة، كان الشيخ عبدالله يميل إلى الحلول الوسط والصبر.

كان حكم الشيخ أحمد الذي امتد من عام ١٩٢١ حتى وفاته في ٢٩ يناير ١٩٥٠ حافلا بالأحداث المهمة. على أن الكويت التي كانت تعتمد على الغوص على اللؤلؤ وتجارة الترانزيت عانت خلال ذلك من نكستين. ففي أوائل الثلاثينات اهتدى اليابانيون إلى أسلوب عمل اللؤلؤ الصناعي الذي كاد يقضي على الغوص عليه في الكويت. ثم إن ابن سعود، ملك السعودية فرض حظراً على استيراد البضائع إلى مملكته بطريق الكويت إلا إذا فرض الكويتيون ضرائب على تلك البضائع باسمه ولحسابه. وفي حين أن الأمير الشيخ أحمد رفض الرضوخ لذلك رفضاً باتاً، كان الشيخ عبدالله مستعدا لإرضاء السعوديين على أمل أن يغير الاتفاق في الوقت المناسب لصالح الكويت. وكان هذا بالاضافة الى الاختلاف على رسم الحدود يفسّر لنا ولو جزئيا فتور العلاقات الكويتية السعودية الى الآن .

وفي عام ١٩٣٤ وبعد أن سوى الأميركيون والبريطانيون القضايا المعلقة بالنسبة لمصالحهم التجارية منح الشيخ أحمد امتيازاً لشركة البترول الكويتية (كي أو سي) (K.O.C) التي تملكها شركة بترول الخليج الأميركية وبريتش بتروليوم البريطانية.

واكتشف البترول في عام ١٩٣٦ بكميات كبيرة؛ لكن البريطانيين الذين كانوا يديرون الشركة المشتركة فضلوا تأخير استغلال البترول تجارياً الى ما بعد الحرب العالمية الثانية. وعليه فقد تأخر تدفق الثروة المنتظرة بالرغم من أن البلاد مرت بظروف قاسية خلال النصف الثاني من الثلاثينات وغالبية سنوات الحرب.

ومنذ عام ١٩٣٦ ووسط الضائقة الاقتصادية ابتدأت حركة القوميين العرب الذين أخذوا يطالبون بأوضاع سياسية أكثر ليبرالية. ولقي هؤلاء دعماً من البريطانيين والشيخ عبدالله السالم والملك غازي، ملك العراق. وشعر الشيخ أحمد بحراجة موقفه فخضع كارها لتلك الضغوط. ووُضع دستور للكويت ينص على إنشاء برلمان يضم خمسين عضواً. وجرت الانتخابات في مارس/آذار ١٩٣٨. ولكن بعد ستة أشهر من التشاحن مع الأمير وبالرغم من أن الشيخ عبدالله السالم كان يرأس البرلمان فقد جرى حله. وكان من بين الأسباب الرئيسية التي حملت الشيخ أحمد على حله هو مثابرة عدد من الأعضاء القوميين على المطالبة بالوحدة مع العراق.

وفي أعقاب ذلك حكم الأمير الكويت بمساعدة مجلس استشاري من الأعيان برئاسة الشيخ عبدالله السالم. وفي عام ١٩٤٦ أخذ البترول يتدفق في الكويت وتوافر الدخل منه للأسرة الحاكمة. وإذا كان الشيخ أحمد قد تلقى ضربات موجعة من البريطانيين بسبب تأييدهم للانتخابات البرلمانية ومن المطالبين بالاتحاد مع العراق فإنه اختار التوجه ببطء نحو التغيير. لكنه توفي في عام ١٩٥٠ عن عمر يناهز الخامسة والستين.

وكان من الممكن أن تتحول مسألة خلافته إلى مشكلة لأن الشيخ جابر الأحمد ابن الأمير المتوفى كان في الرابعة والعشرين من عمره ولم يعترض على انتقال الحكم للشيخ عبدالله السالم الذي كان يبلغ الخامسة والخمسين من العمر ومتمرساً في شؤون الحكم. والواقع أن الشيخ جابر قام بمساعدة خاله الشيخ عبدالله بكل طريقة ممكنة. ومن ذلك أنه مثله في المفاوضات مع ادارة شركة البترول الكويتية.

وفيما كانت الخمسينات تقترب من نهايتها شعر الشيخ عبدالله السالم بالإمكانات الهائلة التي كانت بانتظار الكويت. فأراد أن يحول بلاده بالتدريج الى مجتمع حديث يتمتع بالمؤسسات الديمقراطية بإرشاد منه. وكان هادئاً بطبعه متقشفاً وبسيطاً في عاداته، وواسع الاطلاع. وكان يكره التبذير وتبديد المال ويرفض طرق كسب المال التي انغمس فيها أفراد من الاسرة الحاكمة والأسر التجارية الكبيرة. لكنه في الوقت ذاته كان يشعر أنه بحاجة الى تأييد الأسر العريقة، وحاول جاهداً أن يعقد تحالفاً سياسياً معها. أما داخل أسرته فإنه اعتمد أولاً وقبل كل شيء على الشيخ جابر الأحمد وشقيقه الشيخ صباح السالم الصباح وابنه الشيخ سعد السالم الصباح ولي العهد ورئيس الوزراء الحالي.

وبالتدريج اتجه الشيخ عبدالله بالكويت نحو الممارسات الحديثة. وفي عام ١٩٥٩ أصدر أمراً يقضي بأن يخصص دخل الحكومة للإنفاق على البنية التحتية وعلى رعاية الكويتيين والذين يعملون بالكويت. وعهد بالسيطرة على الانفاق الحكومي لوزارة المالية التي وُضعت بيد قوية ومأمونة ـ يد الشيخ جابر الأحمد. وواصل الأمير العمل على بث الحياة في الدستور والانتخابات البرلمانية.

على أن محاولات الأمير المستنيرة هذه لقيت مقاومة من قبل أحد أفراد الأسرة الأقوياء وهو الشيخ عبدالله مبارك الجابر الصباح الذي كان وزيراً للداخلية ومسؤولا عن الشرطة والأمن الداخلي. وكانت تربط الشيخ عبدالله مبارك بالانجليز روابط متينة، وقاوم التغيير سواء أكان هذا من أجل حكومة أكثر تمثيلاً أم من أجل سيطرة أفضل على الانفاق الحكومي. وحاول أن يضغط على الامير ليعهد إليه بولاية العهد ومن ثم برئاسة الوزراء، ورفض التقيد بتوجيهات وزير المالية الشيخ جابر الأحمد. وأدى هذا التضارب في الاتجاهات الى مغادرة الشيخ عبدالله مبارك للكويت وبقائه في لبنان ومصر سنوات. ولم يعد الى الكويت إلا في عام ١٩٧٧.

وفي يونيو ١٩٦١ تبادلت بريطانيا والكويت رسائل ودية نالت بموجبها الكويت الاستقلال التام في الشؤون الدولية، ووافقت بريطانيا على مساعدة الكويت في صد أي عدوان أجنبي. وسرعان ما وضع التزام بريطانيا هذا موضع الاختبار عندما تصدت لتهديدات عبد الكريم قاسم الذي قاد الانقلاب في العراق عام ١٩٥٨.

ففي هذه الفترة من التوتر والمواجهة مع العراق التي انتهت بتمركز القوات

البريطانية على حدود الكويت الشمالية معها وتدخل جمال عبد الناصر لتهدئة عبد الكريم قاسم، وقف الكويتيون بمختلف فئاتهم وراء الأمير. وعندما انقشعت الأزمة كان مركز آل الصباح أقوى مما كان في أي وقت مضى. وبدا وكأنهم الملجأ الأمين، وظفروا بتأييد شعبي قوي.

ورد الأمير عبدالله السالم الصباح على ثقة الناس به بتشكيل جمعية تأسيسية في عام ١٩٦٢ لوضع دستور والتمهيد للانتخابات البرلمانية. وكان من الطبيعي أن يأتي هذا الدستور شبيها جداً بدستور ١٩٣٨. وكان الشيخ عبدالله ومستشاروه بين الذين عملوا على وضع ذلك الدستور. وبالرغم من تغيير الظروف فإن عناصر الحكم لم تتغير، ولم يتغير كذلك المستشارون.

ومن أهم ما نص عليه الدستور مشاركة الشعب لآل الصباح في الحكم. ولكن منصب الأمير ظل بمنأى عن كل تدخل، وظل هو الذي يختار رئيس الوزراء. وجرت العادة أن يكون هذا ولي العهد. وشملت سلطاته أيضاً حق إقالة الوزارة بل وحل البرلمان إذا اقتضت الحاجة. أما الوزراء فكانوا مسؤولين عن سياساتهم أمام البرلمان. ونص الدستور على انتخاب الشعب للنواب الخمسين. وقصر حق الترشيح على الذكور الكويتيين الذين كان عليهم أن يثبتوا تحدرهم من كويتيين منذ عام ١٩٢١ أي بدء إمارة الشيخ أحمد. وأخيراً نص الدستور على أنه يمكن للوزراء أن يكونوا أعضاء في البرلمان وأنه يمكن اختيارهم من الأسرة المالكةأو الشعب. أما مسألة الخلافة في الحكم فقد ظلت غامضة بالرغم من إطلاق يد الشيخ عبدالله في اختيار خليفته.

وفي عام ١٩٦٣ فاجأ الأمير الكثيرين بتعيين الشيخ صباح السالم الصباح لا الشيخ جابر الأحمد ولياً للعهد ورئيساً للوزراء. وجرت الانتخابات البرلمانية وانتخب الأعضاء ولكن تبين أنهم مصدر إزعاج وخصوصاً للحكومة. فقد كان بينهم عدد من القوميين العرب الذين طالبوا بعلاقات عربية أوثق، وبحرية الصحافة، وبتقييد سلطات الأسرة الحاكمة. ولم يكن هؤلاء كثيرين لكنهم كانوا مصدر إزعاج كبير للشيخ صباح السالم رئيس الوزراء الجديد.

وعندما توفي الشيخ عبدالله السالم الصباح عام ١٩٦٥ عن عمر يناهز السبعين خلفه الشيخ صباح السالم الذي عين الشيخ جابر الأحمد ولياً للعهد ورئيسا للوزراء.

وحكم الشيخ صباح بالتعاون الوثيق مع الشيخ جابر الأحمد وأخيه غير الشقيق الشيخ سعد عبدالله السالم. وفي أواخر الستينات أحكم هؤلاء الاركان الثلاثة بمساعدة الشيخ صباح الاحمد الصباح وزير الشؤون الخارجية سيطرتهم على الحكم وتمكنوا من التخلص من اولئك القوميين وبإخماد الدعوات القومية المتطرفة. وفي السنوات الثلاث الأخيرة من حكم الشيخ صباح حصلت الكويت على أموال فاقت كل التوقعات، وأخذت تواجه المزيد من التحديات والمشكلات.

وعند وفاة الشيخ صباح السالم الصباح في أواخر عام ١٩٧٧ خلفه الشيخ جابر الأحمد في أوائل العام التالي. وكان البرلمان قد حل في عام ١٩٧٦ لأسباب سنشرحها فيما بعد. فاختار الأمير الجديد الشيخ سعد عبدالله السالم ولياً للعهد ورئيساً للوزراء. وبهذا حصل أخيراً هذا الرجل الثقة والأقل طموحاً بين أركان الحكم على ولاية العهد.

وقبل أن نختم هذه الملاحظات التاريخية من المهم أن نشرح جانبين من جوانب نظام الحكم في الكويت. إنه في جوهره نظام أبوي يقوم فيه الأمير الذي لا يمسّه القانون برعاية بلده. والمؤسسات الحكومية وأهمها البرلمان مؤسسات ديمقراطية تخضع للقانون. على أن السند الحقيقي للحكومة هو التحالف بين الحكام وأسر التجار العريقة. وبريق الحياة والتقدم يتمثل في إنفاق الحكومة بسخاء وفي الفرص الواسعة أمام الكويتيين للعمل المجزي في دوائر الحكومة.

إن الديمقراطية بالمعنى الغربي لا وجود لها في الكويت إذ ينحصر الانتخاب في الكويتيين الذكور الذين يتجاوزون الحادية والعشرين من العمر وذلك في مجتمع نصفه دون تلك السن. كما أن على المنتخب أن يعود بأجداده الكويتيين الى عام ١٩٢١. ولا يجوز لرجال الشرطة والجيش أن ينتخبوا. وهكذا فإن عدد الذين كان يحق لهم الانتخاب في عام ١٩٩٠ كانوا ٦٢,٠٠٠ ناخب من مجموع السكان الكويتيين البالغ عددهم ٩٠٠,٠٠٠ بينهم ٣٠٠,٠٠٠ بدوي لم يتقدموا للحصول على شهادات الجنسية؛ أما الذين أدلوا عندئذ بأصواتهم فكانوا ٣٨,٠٠٠. والواقع أن الذين شاركوا في انتخاب بعض النواب لم يتجاوزوا المئات. ويشكل مجموع الناخبين ٦٪ من السكان الأصليين وهي نسبة ضئيلة جداً اذا قيست بنظائرها في الغرب.

لكن بالرغم من قلة الناخبين فإن ما يجدر التنويه به هو أن الكويت كانت تحاول

أن تلتزم بالمعايير الديمقراطية. وبهذا تكون الدولة الخليجية الوحيدة التي جربت الديمقراطية. ومما يزيد في إعجابنا بمواصلة عملية الانتخاب في الكويت هو أن هذا القطر الصغير نال نصيبه من الجيشان السياسي كما سنرى بوضوح في الفصول التالية.

وإحدى المشكلات الكبرى التي كانت تواجه الكويت منذ أواسط الستينات هو ذلك العدد الكبير من الغرباء المقيمين بالكويت. فبينهم عدد من الحركيين السياسيين وجاليات عديدة من أهمها الجاليتان الفلسطينية والإيرانية. وفي عام ١٩٩٠ كان بين سكان الكويت البالغ عددهم مليونين ٦٢٠,٠٠٠ كويتي يحملون الجنسية و ٣٠٠,٠٠٠ بدوي يحق لهم الحصول عليها. أما الباقون وعددهم ١,١٠٠,٠٠٠ (أي ٥٥٪) فهم من الأجانب. ويبلغ عدد أفراد كل من الجاليتين الايرانية والفلسطينية ٣٠٠,٠٠٠، الأمر الذي يقلق الحكومة.

وأجريت الانتخابات في ١٠ يونيو ١٩٩٠ لانتخاب خمسين عضواً من أعضاء مجلس الأمة على أن يعين الأمير خمسة وعشرين عضواً يمكن أن يشملوا الوزراء. وكان هذا المجلس الذي يجب التفريق بينه وبين البرلمان لا يجتمع إلا لدورة واحدة مدتها القصوى أربع سنوات. ولم تكن له سلطة تشريعية لكن كان له حق النظر في أرقام الميزانية وفي أسباب الصدام بين البرلمان والوزارة، وهو الصدام الذي أدى الى حل البرلمان عام ١٩٨٦.

ولم يرشّح غالبية أعضاء البرلمان المنحل انفسهم للانتخابات التالية. إذ كانوا يرون أنه لا يمكن تعديل دستور ١٩٦٢ إلا بواسطة ذلك البرلمان. لكن بالرغم من تأييد البعض لوجهة نظرهم فإن غالبية الكويتيين يؤيدون سياسة الحكومة. وبلغ عدد المرشحين للانتخاب ٣٨٠ شخصاً أي أكثر من عددهم في أي وقت مضى وشملوا كثرة من المهنيين. ونظراً لغلبة الاعتدال فإن أعضاء مجلس الأمة كانوا بالرغم من حداثة عهدهم بالعمل السياسي أكثر تجانساً. ويعتمد عمل هذا المجلس على هوية الأعضاء الخمسة والعشرين الذين يعينهم الأمير. لكن غلبة المواقف التي تؤيد الاعتدال جعلت البعض يشعر بأن الشيخ جابر الأحمد كان سيعين أعضاء يؤيدون الاجماع القومي لا المجابهة.

وبالرغم من أن الصحافة الكويتية في عام ١٩٩٠ كانت لا تزال تخضع للرقابة فإنها

توحي بأن المعارضة لنشاطات الحكومة معارضة نظرية بالتفاصيل لا بالنظام في حد ذاته. وكان في الكويت شبه إجماع على تأييد حكم آل الصباح صيف ١٩٩٠.

وبالرغم من أن تشكيل الوزارة برئاسة ولي العهد تم على الطريقة التقليدية، فإنه جاء بوزارة تضم ٢٢ وزيراً بينهم أحد عشر وزيراً جديداً أكثرهم من الشعب ومن أصحاب الخبرات الفنية. ومما يذكر أن وزير البترول منذ ١٩٧٥ وهو من افراد الأسرة المالكة نقل وعهد اليه بوزارة المالية. أما وزير البترول الجديد فكان فنياً من خارج العائلة المالكة وفي الأربعين من عمره وأستاذاً لهندسة البترول في جامعة الكويت. وقصد بهذا التغيير أن يلاحظ الناس أن الأسرة المالكة على استعداد للمشاركة في المسؤوليات وذلك استجابة لمطالب المعارضة.

ومنذ إجراء الانتخابات وتشكيل الوزارة كان هناك تأكيد ملحوظ على المصالح المشتركة للحكام والمحكومين في الإطار الأبوي التقليدي للأسرة الموسعة. وقد برهنت هذه الصيغة على انها عملية، ولكن التحديات السياسية والاقتصادية في الكويت لا تزال خطيرة وملحة. ولاستشراف المستقبل لا بد من مراجعة الماضي القريب ودروسه.

الفصل الثالث
الكويت في أوائل الستينات واحة أمل

كانت الكويت في أوائل الستينات بلداً صغير ساحراً. فعندما استقلت عن بريطانيا كانت مشيخة فيها حوالي ٢٠٠,٠٠٠ نسمة. وكانت تضم الكويت العاصمة والمركز التجاري وميناء الأحمدي لتصدير البترول الذي أصبح فيما بعد أيضاً مركزاً لتكريره. وكانت غالبية سكان الأحمدي من الأجانب وأكثرهم من البريطانيين. وكان هذا شيئاً طبيعياً لأن شركة البترول الكويتية (كي. أو. سي) كانت مملوكة مناصفة بين شركة بريتش بتروليوم وشركة الخليج. ولكن إدارة العمليات كانت بيد البريطانيين الذين أنشأوا «انجلترا مصغرة» في الأحمدي تضم نادياً ومدرسة ومرجات خضراء ومكيفات للهواء.

وبالمقابل كانت مدينة الكويت أكثر سكاناً ونشاطاً وأوضح طابعاً من الأحمدي. وكان الكويتيون منذ وقت طويل تجاراً وغواصين على اللؤلؤ. كانوا يستوردون السلع من شبه القارة الهندية ويعملون بتجارة المرور والذهب مع جنوب شرق آسيا مما أدى الى استخدام الروبية الهندية عملة للبلاد.

وكان أهل الكويت باستثناء الأجانب الذين أخذوا يتدفقون عليها عندما ازداد تدفق الثروة من البترول وضوحاً يتألفون من البدو الذين وفدوا على المدينة من الصحراء، والتجار الذين اختاروا الاقامة بجانب البحر، وعدد لابأس به من الأسر العراقية والإيرانية الشيعية التي اختارت الاقامة فيها.

وبالرغم من أن الدخل من البترول لم يكن كبيراً فإنه مكن الكويت من إقامة البنى التحتية، وسهل بناء المدارس والمراكز الصحية. وتوقع الناس جميعاً غداً أفضل. ولكن آمالهم وطموحاتهم كانت معقولة، وكانوا ينظرون بغضب ونفور الى الإسراف الشديد. وكان الحكام يستهدفون تحقيق التحسن ضمن إطار نظام حكم أبوي. فكان الشيخ عبدالله السالم الصباح أمير الكويت لطيفاً يسعى إلى إدخال شعبه في القرن العشرين دون تحطيم معتقداتهم الدينية وتجارب حياتهم القاسية في الصحراء.

ولما كان الكويتيون شعباً مسالما، وأصغر من أن يلعب دوراً سياسياً متطرفاً فإنهم

اتخذوا من التعليم وسيلة للتنمية ونادوا بالقومية العربية التي حمل لواءها جمال عبد الناصر.

وحظيت المدارس بالأولوية في جدول مشاريع وأهداف الحكومة التي كانت في أوائل الستينات تشمل أيضاً الكهرباء والماء والطرق والصحة العامة والاسكان والاتصالات التلفونية والبرقية والمحافظة على الأمن. أما الحماس للقومية العربية فقد بقي ضمن حدود معينة، ولم ينطو على أكثر من تأييد رمزي. إذ كانت الحرب دائرة في اليمن والجنود المصريون يحاربون أنصار الحكم السابق الذين كانت المملكة العربية السعودية تمدهم بالاسلحة والمال. وبالرغم من أن علاقات الكويتيين بالسعودية كانت تنقصها حرارة العلاقة مع الحليف فإنهم ظلوا بمنأى عن جمال عبد الناصر.

كانت عناصر الدولة المدينية متوافرة في كويت الستينات. إذ كان سكانها قلة منفتحين على التعليم ويتمتعون بنوع من المشاركة في شؤون الحكم على أساس الشورى في الاسلام. وكانت الموارد المالية والمادية كبيرة ومن المتوقع أن تزيد على جميع حاجات البلاد في المستقبل. كما أن المصادمات بين الكويت وبين بريطانيا كانت محدودة. والواقع أن حكام الكويت كانوا يشعرون أن بإمكانهم أن يلجأوا إليها طلباً لحمايتهم. فعندما نالت الكويت استقلالها عقدت معاهدة مع بريطانيا تعهدت هذه فيها بأن تهب لنجدة الكويتيين اذا هم طلبوا ذلك. وكان هذا أمراً مفهوماً لأن الكويت من أغنى بلدان العالم في احتياطي البترول ولأن نصفه كان في متناول بريطانيا التي كانت عندئذ تنظم استخراجه.

وفي أوائل الستينات كان في الكويت شارع رئيسي للمتاجر يمتد بشكل عمودي من إحدى بوابات الكويت القديمة إلى البحر، ويبلغ طوله نحو خمسة كيلومترات. ويعرف هذا الشارع بشارع الجهرة الذي لا يزال أكبر شارع فيها وتقوم على رأس الشارع وزارة المالية الأصلية التي تألفت بشكل غير معهود من ثماني طبقات في أرض صحراوية. وبنى الكويتيون بسرعة إلى جانبها فندق الشيراتون الذي أصبح من معالم المدينة.

وكان في الطابق الثامن من وزارة المالية مكتب الوزير الشاب الذي قدر له أن يلعب أكبر الأدوار أهمية في حياة الكويت الحديثة، وهو جابر الأحمد الصباح الذي

صار أميراً في عام ١٩٧٨ . وكان عندئذ في أوائل الثلاثينات من عمره، طويل القامة نحيلا ولكن قوي البنية، ويتفجر حيويّة ونشاطا في حركاته وتفكيره. كانت خلفيته لا تعدو خلفية أمير بدوي تعلم على يد المؤدبين ومن قراءة الكتب الدينية. لكنه اتصف بالذكاء الحاد والاستعداد للإصغاء والتعلم. وبالفعل ظل سنوات طالب معرفة مستمع.

وقد استطاعت الكويت بطرقها الهادئة وانفتاحها على التعلم وتسامحها الديني المعقول أن تجتذب المهنيين العرب من كل الاتجاهات والاختصاصات. ووفد عليها الفلسطينيون واللبنانيون بأعداد كبيرة للعمل مدرسين ومهندسين وتجاراً ومحاسبين وأطباء وصحفيين وباعة وعمال تصليحات الخ. وكانت الرواتب والأجور جيدة ولا تخضع لأي ضريبة دخل، هذا فضلاً عن أن الدولة كانت في الغالب توفر المساكن والمواصلات لهم جميعاً. ولم تفرض الكويت أية قيود على تدفق العمال العرب لأنها لم تكن تخشى نتائج الاحتجاج السياسي، ولأنها كانت في أشد الحاجة الى العمال بسبب إنشاء البُنى التحتية الذي لم يكن بوسع سكانها القلائل القيام به.

وأمد تدفق أصحاب المواهب الكويت بطبقة من أصحاب التعليم العالي والاختصاص المتحفزين للعمل والذين اكتسبوا أهمية كبيرة بسبب نفوذهم لدى مستخدميهم. ومن المهم أن نلاحظ هنا أن تدفق أصحاب الاختصاص على الكويت ما كان ليتم لولا أن ثلاثة مفكرين كويتيين من خريجي الجامعة سعوا إلى حقن دهاليز السلطة بالحكمة والعلم.

من هؤلاء فيصل المزيدي الشاب الكويتي اللامع الذي درس العلوم السياسية في انجلترا وعاد ليعمل مديراً لمكتب وزير المالية الشيخ جابر الأحمد. وأخذ المزيدي على عاتقه البحث عن أصحاب المواهب من العرب لمساعدة الشيخ جابر. وإذ أخذت عائدات البترول في الازدياد تبعا لازدياد انتاج البترول وتصديره، وصارت هذه العائدات هي التي تقرر الميزانية العامة وتقرر بالتالي مسار التنمية، فقد صار من الواضح أن وزارة المالية هي مركز القوة والتطور في البلاد. لقد أراد المزيدي أن يكون لدى الوزير أقوى فريق ممكن من أهل الاختصاص، وعمل جاهدا على دفع عملية التنمية. وخلال البحث عن أصحاب الخبرات اتصل المزيدي برجل عراقي صاحب مواهب غير عادية

استطاع أن يرسم الطريق للنشاطات المالية وسبل التطور في الكويت حتى عام ١٩٦٦ . وهذا العراقي هو فخري شهاب الذي كان قد حاز على الدكتوراة في الاقتصاد من جامعة كمبردج. وعمل قبل قدومه الى الكويت مع منظمات دولية ومع وزارة المالية العراقية حتى حدث الانقلاب في العراق عام ١٩٥٨ .

والجامعي الكويتي الثاني الذي أغنى الكويت بمواهبه هو أحمد الدعيج الذي تميز بكرم روحه البالغ وذكائه البارز. وقد عهد اليه برئاسة مجلس التخطيط. فخلق بجهوده فرصاً واسعة وأوجد حلولا لمسائل تهم المجتمع كله. لكن دوره وتأثيره كانا في حاجة الى وقت ليحدثا آثاراً ملموسة ولهذا فإن الناس لم يشعروا بهما إلا في أواخر الستينات وأوائل السبعينات بالرغم من أنه جلب فريقا مدهشا من أصحاب المواهب في التخطيط والهندسة والاقتصاد.

وضم الفريق الذي جلبه الدعيج خبراء من لبنان وسوريا والأردن وفلسطين ومصر والعراق والولايات المتحدة الاميركية وعدد من الدول الغربية. وأقام صلات قوية مع عدد من المنظمات الدولية مثل البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والانماء (أو إي سي دي)، وعمل جاهدا لانفتاح الكويت على مختلف تيارات الفكر التي تشكل التطور الدولي.

وبالنظر الى تزايد العائدات وقلة السكان في الكويت فقد قامت بانشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية. وكانت هذه أول محاولة من نوعها تقوم بها دولة مصدرة للبترول، وسبقت بكثير استيلاء الشركات الوطنية على صناعة النفط ومضاعفة أسعار البترول أربع مرات. فمنذ أوائل الستينات قررت الكويت تخصيص بعض مواردها للمساعدة على التنمية في الأقطار العربية الفقيرة. ودعم الشيخ جابر هذه الفكرة التي تقدم بها فخري شهاب وفيصل المزيدي. وكان الشخص الذي رئس إدارة هذه المؤسسة هو الجامعي الكويتي الموهوب الثالث عبد اللطيف الحمد صاحب الأفق الدولي الواسع.

قام هؤلاء الكويتيون الثلاثة ـ المزيدي والدعيج والحمد خلال عشرين سنة باجتذاب عدد كبير من أصحاب المواهب ومن مختلف الميادين. وقام هؤلاء بتفاعلهم مع الوكالات العالمية بوضع الكويت في مركز تُحسد عليه. والواقع أن الكويت ظلت

حتى أواخر السبعينات أكثر البلدان المنتجة للنفط بهجة وذلك لأنه كان بإمكان الشخص أن يعمل فيها ويؤمن لنفسه مستوى حياتياً جيداً، وأن ينشط ذهنه في الوقت ذاته وسط المناقشات وتبادل الآراء بين طائفة من أكثر المهنيين كفاءة.

وأقنع فخري شهاب صاحب الشخصية النزيهة القوية الشيخ جابر بتبني نظام الاسواق الحرة وبالانفتاح على الأقطار الأخرى وخصوصا الأقطار العربية (باستثناء العراق التي كان يخشاها الشيخ جابر ويمقتها شهاب وهي في ظل الحكم الجديد).

وفي أوائل الستينات كانت الكويت الدولة الخليجية التي يطيب العيش فيها. اذ كانت المرافق الحيوية تشمل الطرق الجيدة، والمدارس، ومطاراً مجهزاً تجهيزاً كاملاً ووسائل اتصال جيدة، والأمن، والانفتاح، وعدداً كبيراً من العاملين بالمكاتب والخدمات الذين جعلوا الحياة أكثر سهولة.

وكان لدى الكويتيين بالإضافة إلى عائدات البترول المتزايدة روح التساؤل وحب الاستطلاع. وأرسل عدد من الشبان الكويتيين إلى انجلترا من أجل الدراسة الجامعية والتخصص بعد ذلك. ولعب شهاب دوراً مهما في وضع هذا البرنامج. ثم إن الكويتيين الذين كانوا قد درسوا في الجامعة الأميركية ببيروت ظلوا على اتصال بزملائهم وأساتذتهم. ومنهم عبدالله يوسف الغانم (الذي صار وزيراً للكهرباء)؛ وعبد العزيز البحر الذي تخرج من كلية إدارة الأعمال وصار مديراً عاما للاسكان بالكويت في أواسط الخمسينات؛ والدكتور أحمد الخطيب (الذي صار أقوى معارض لسياسات الحكومة) والدكتور عبد الرحمن العوضي (الذي يشغل منصب وزير الصحة منذ سنوات ويعمل مستشاراً للأمير). وفي أوائل الستينات كان القسم الأكبر من المثقفين الكويتيين يتطلع بتفاؤل إلى المستقبل ويتمتع بالحرية السياسية والنقاش الاجتماعي في ظل رعاية الأمير الأبوية.

كانت الحياة إذ ذاك جميلة وسهلة وإلى حد ما منعشة. صحيح أن الذي كان يسوق سيارته على الطرق المرصوفة كان يوقف سيارته على الرمل إلى جانبي الطريق ويشعر أن الطريق أمام البلاد لا يزال طويلا، لكن البلاد كانت تتقدم باطراد وتنعم بالسلام والتسامح.

كان الكويتيون وغير الكويتيين من المقيمين في البلاد في أوائل الستينات يشعرون

أن ما تقدمه الكويت وخاصة في مجالات التنمية والسلام والتقدم أغلى من أن يُهدر ولهذا كان النظام العام هو القاعدة المسلم بها. فكان من النادر أن يقوم الكويتيون أو الأجانب بخرق القانون إلا بما يتعلق بمسألة السرعة في السواقة. فالسيارات وخاصة السيارات الأميركية اللامعة ذات الموتورات الضخمة هي اللعب الجديدة ورمز المكانة الاجتماعية، كما أن السرعة في سواقتها كانت رياضة قومية ومغامرة في الوقت ذاته.

أما الجرائم الخطيرة كالقتل والسطو المسلح والاغتصاب فلم يكن لها وجود. وكانت غالبية الموقوفين من المديونين الذين لم يرضوا دائنيهم. وكثيرا ما كان الدائن يزور وزير الداخلية الشيخ سعد العبدالله الصباح ـ وهو الآن ولي العهد ورئيس الوزراء ـ ويقدم شكوى ضد مدين لم يدفع له ما عليه. وعندئذ يجري إحضار المدين لمعرفة ما إذا كان يقر بالدين. فإذا ثبت تعنته ومحاولته مماطلة الدائن جُلد وزُج في السجن لمدة بضعة أسابيع. وقد حققت هذه الطريقة البدائية نجاحاً كبيراً في ذلك الوقت.

وإذا نظر المرء إلى الكويت في ذلك العهد وفي ضوء الحياة اليومية وجدها في غاية الهدوء والطمانينة. وكانت بيوت الأغنياء والفقراء على السواء تبنى بالطين وعادة حول ساحة مكشوفة مكسوة بالعشب والزهور. وكان الرجل يلبس الدشداشة والمرأة تلبس ثوبا طويلا يغطي الرأس وأحياناً الرأس والوجه. على أن نساء الأسر التجارية الكبيرة كن يشاركن في نشاطها التجاري. وهذا يفسر لنا كيف لعب عدد من الكويتيات فيما بعد دورا بارزا في التجارة، ويفسر إلى حد ما دور الكويتيات في مجال الصحافة والنشر.

وكان الشيوخ ـ أي أعضاء الأسرة المالكة ـ حريصين على تقدم الكويت بشكل منظم. فقد كانوا يؤمنون بالتطور الحذر وبالتعليم وبتوسيع قاعدة المشاورة السياسية. ويمكن القول بصورة أساسية أن الحكام كانوا يريدون أن يحكموا وأن يتحالفوا مع طبقة التجار. ونصح الشيخ عبدالله السالم الصباح، أول أمير بعد الاستقلال، أفراد الأسرة الحاكمة بعدم العمل في التجارة. وأصر على أن لهم دوراً أهم بكثير من كسب المال وهو الحكم.

ومنذ الاستقلال حرص آل الصباح على نصيحة أبنائهم بتجنب منافسة التجار. «فإما أن نحكم» كما قال الشيخ جابر الأحمد «وإما أن نسعى إلى المنافع. لكننا لا نستطيع القيام بالأمرين معاً». والواقع أن هذا المبدأ كان من أقوى مبادئه. وبالفعل قام

في عدد من المناسبات بتطبيق هذا المبدأ وقص أجنحة بعض الشيوخ. على أن الوضع في منتصف السبعينات أصبح حرجاً بسبب تورط أفراد الأسرة الحاكمة في المضاربات المالية في الكويت وخارجها.

لكن الشخص العادي كان سعيدا بتحسين مستوى معيشته، وإرسال أبنائه إلى المدرسة، والتمتع بالرعاية الصحية هو وأسرته، والحصول على مكاسب كبيرة من المتاجرة بالعقارات أو التجارة. وعليه فإن أحوال المواطن الكويتي كانت جيدة إلى حد لا يحتاج معه إلى المطالبة بتغير أو تطور أسرع. فالموارد كانت كافية لإحراز تحسن مطرد ومعقول في مستوى المعيشة ولكن ليس للتبذير.

كانت مقومات الحياة الطيبة بسيطة: بيت منفرد من الطين من طابقين، وغُرف مُجهزة بمكيفات الهواء، وحديقة صغيرة في فناء البيت، وسيارة أميركية وراء البوابة، وتلفون ومدرسة قريبة، وقضاء عطلة الصيف في لبنان.

وكان الكويتي يودع ما يتبقى من مال لديه بعد سد حاجاته في أقدم بنك في الكويت والمنطقة وهو البنك البريطاني أو البنك الجديد وهو البنك الوطني الكويتي أو ـ وهذا أهم بكثير ـ لدى المصرفي الفلسطيني يوسف بيدس الذي كان قد أسس بنك انترا في لبنان عام ١٩٦١.

أدرك هذا العبقري المالي الفلسطيني أن أموال البترول سوف تتدفق، وأحس بالحاجة إلى استثمار بعضه في الأقطار الصناعية في الغرب. ونجح في إقناع عدد من أفراد الأسرة المالكة بمشاركته، وأنشأ عدداً من المشروعات المشتركة مع بنك الكويت الوطني. ولم تكد تمضي بضع سنوات حتى صار بنك انترا يسيطر على أراض ومبان لا نظير لها في جنيف وروما وباريس ولندن ونيويورك ولاغوس وسان باولو. وكان لبنك انترا في جميع هذه المدن عمليات مصرفية يشرف عليها مديرون خبراء في هذه الأعمال ويستطيعون التعامل مع زوارهم. والواقع أن هذه الشبكة من المراكز المالية الخارجية كانت مثالية بالنسبة لاستثمار فوائض المال الكويتية والسعودية خلال فترة السبعينات. لكن بالنسبة للمطلعين على الأمور كان لا بد من سد هذا المسرب كما سنرى في الفصل التالي.

وفي الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٦ تقدمت الكويت ببطء ولكن بخطى ثابتة. فالمزيدي

والدعيج والحمد استقدموا العرب من أصحاب المواهب والمهنيين للمشاركة في بناء الكويت ورسم دورها الاقليمي وازدهرت الصحافة والنشر في هذه الفترة وبدأت الكويت تفكر في إنشاء جامعة وطنية.

لم يكن هناك عندئذ ما يبعث على القلق فيما يتعلق بالتطور الداخلي. فحتى في وسط ذلك التطور الكاسح وجد الكويتيون الوقت للتفكير بدعوة أطلقها شاب يعمل بتخطيط المدن للمحافظة على معالم الكويت القديمة وعلى تراثها المعماري. وكان هذا الشاب هو سابا شبر الذي تلقى تعليمه في معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا (إم. آي. تي). وقد ضربت دعواته وخططه المثل لجميع أقطار الخليج. وإليه يرجع الفضل فيما تتحلى به شبكات الطرق الرئيسية والتقسيم إلى مناطق من تنظيم رائع. وتوفي سابا شبر في الكويت وهو لا يزال شاباً.

وربما كان أبرز وجه للمجتمع الكويتي في أوائل الستينات هو أن الكويتيين لم يستمعوا فقط إلى دعوة سابا شبر، بل استجابوا له باحترام وحافظوا على الفن المعماري القديم وطعموه بالمظاهر الحديثة التي توافرت بفضل أموال البترول مثل التكييف الدائم للهواء.

لقد أظهر الاستعداد للاستجابة لسابا شبر أن الكويتيين كانوا يسعون إلى التوازن ـ التوازن بين الماضي والحاضر، بين الفقر والغنى، بين الارشاد السياسي والديمقراطية، وبين الماضي الهادىء والمستقبل المضطرب.

الفصل الرابع
تحديات الاستقلال (١٩٦١ ـ ١٩٦٧)

كان لا بد للكويت الهادئة المزدهرة المستقرة أن تجابه تحديات وفرص الاستقلال في أوائل الستينات. لكن المهمة لم تكن سهلة.

وكان العنصران الأساسيان اللذان قررا مسار تطور تجربة الاستقلال هما الصغر الذي يتمثل في قلة السكان وضيق الرقعة الجغرافية من ناحية، والثروة التى تتمثل في أن الكويت تجثم فوق ثالث احتياطي من البترول في منطقة الخليج من الناحية الأخرى. وكان معنى وجود هذا الاحتياطي أن الكويت ستكون محط أنظار أي دولة قوية مجاورة، وموضع اهتمام بالغ من قبل بريطانيا والولايات المتحدة اللتين كانتا تملكان مناصفة شركة البترول الكويتية (كي. أو. سي). هذا فضلا عن أن بريطانيا الدولة الاستعمارية السابقة احتفظت بروابط وثيقة مع الكويت. ثم إن شركة «بريتش بتروليوم» التي كانت تملك نصف شركة البترول الكويتية وتدير عملياتها كانت تابعة للحكومة البريطانية.

وعشية الاستقلال كانت هذه القوى كلها مؤثرة، ولا ريب في أنها أثرت في المواقف التي اتخذها حكام الكويت فيما بعد. وحالما اتضح أن الكويت ستنال استقلالها، أعلن عبد الكريم قاسم الذي كان قد أطاح بالملكية في العراق في صيف عام ١٩٥٨ أن الكويت ليست سوى لواء عراقي جنوبي، وأنه يعتزم استردادها بالزحف بجيشه عليها والاستيلاء على الحكم فيها، وأنه سيحكمها محافظ تعينه الحكومة العراقية.

أثار هذا التصريح مخاوف الأسرة الكويتية الحاكمة وانطوى على رسالة خطرة إلى بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية. وكانت ثورة العراق في يوليو/ تموز ١٩٥٨ قد أحبطت خطط حلف بغداد الذي قُصد به أن يُلحق العراق والأردن وتركيا والباكستان بحلف شمال الأطلسي. لقد أراد عبد الكريم قاسم تحطيم الحلف لأنه رأى أنه يستهدف في الواقع توجيه ضربة قوية لجاذبية الدعوة الى القومية العربية التي حمل لواءها جمال عبد الناصر والتي أخذت تطالب بالسيطرة الوطنية على صناعة النفط.

كانت مطالب عبد الكريم قاسم مصدر خوف شديد لأنها تزامنت مع إعلان الوحدة بين مصر وسوريا وقيام الجمهورية العربية المتحدة. وكان قاسم قوميا عربيا

موواليا لجمال عبد الناصر ويطمح إلى توسيع الجمهورية العربية المتحدة بحيث تشمل العراق. وكان هذا التطور يعني أنه سيكون لدى الجمهورية العربية المتحدة موارد طبيعية كبيرة وأنها ستضم خمسين مليوناً من السكان. ولو تم هذا وابتلعت العراق الكويت فإن النظام السياسي الجديد سوف يقلب الموازين بقوة ضد التحالف الغربي. ولم تكن بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية على استعداد لقبول مثل هذا التطور. ولهذا أعادتا التأكيد للكويتيين على أنهما ستهبان لمساعدتهم حالما يُطلب اليهما ذلك.

كان حكام الكويت الجدد أميل الى الدعة ويخشون أية مواجهة عسكرية مع العراق. إذ كانت البلاد قد شهدت نمواً سريعاً، وادخرت أموالا طائلة من عائدات النفط، وبدا المستقبل مؤمنا بشرط أن تَسلم من العدوان الخارجي.

على أن شخصية عبد الكريم قاسم كانت مهزوزة وغامضة. فقد عامل زعماء العراق بقسوة ووحشية. وكان نظام حكمه يقوم على القوة العسكرية والظلم. ولم يكن العراقيون يأمنون على أنفسهم إلا إذا أظهروا ولاءهم له. وعلى أي حال فإنه كان يعيش في شبه عزلة. وكانت محاكمه مسرحا للظلم والرعب بدلا من العدل، بينما كان رجاله يبثون الدعاية الحاقدة دون خجل. وغني عن القول أنه عندما يقوم زعيم مثله بالمطالبة بالكويت فإن الكويتيين سوف يطلبون المساعدة من بريطانيا. وطلبوها بالفعل.

ووصلت المساعدة بسرعة. فاتجهت السفن الحربية البريطانية الى الكويت، وأصدرت الحكومة البريطانية تحذيراً قويا للعراق. وكان البريطانيون يعتزمون لاحماية الأراضي الكويتية فحسب، بل معاقبة العراق. فتمركزت القوات البريطانية شمالي الكويت على طول حدودها مع العراق بحيث صار بإمكانها الانقضاض على الفاو عندما تشاء. ولم يعد هناك شك في أن البريطانيين كانوا على استعداد لتحطيم حكم قاسم عندما تلوح أية فرصة. والواقع أنهم بعد أن حصلوا على دعم أميركا لهم أرادوا الانتقام لفشلهم في السويس عام ١٩٥٦. وكان ايزنهاور قد أجبر البريطانيين والفرنسيين والاسرائيليين على الانسحاب من قناة السويس التي غزوها في أعقاب تأميم جمال عبد الناصر لها.

كان تجربة السويس صدمة أذهلت بريطانيا. و «حلّت لعنة الفراعنة» كما قال الزعيم المصري على إيدن الذي لمع نجمه السياسي بسبب زمالته الوثيقة لونستون

تشرشل، ففقد زعامته وأصيب بالإحباط، ولحقت به الإهانة، واختفى عن المسرح السياسي. وعليه فإن عبد الكريم قاسم اتاح للبريطانيين فرصة مثالية لضرب مريد وحليف لناصر، وتوطيد سيطرة الغرب على صناعة النفط، ومنع توسع وتطور جمهورية عربية متحدة غنية بالبترول تتبنى سياسات معادية للغرب. وكانت الطريق إلى هذا هو قيام الكويت الدولة العربية المسالمة التي استقلت حديثاً وفتحت أبوابها لجميع العرب، بطلب المساعدة.

ومن حسن حظ العراق وعبد الكريم قاسم أن جمال عبد الناصر شعر عندئذ بالخطر الداهم فقام بسرعة بتهدئة قاسم. وحذره من أن مطالبته بالكويت ستؤدي إلى احتلال البريطانيين للعراق وإلى تمزيق الجمهورية العربية المتحدة التي كانت قد تزعزعت بسبب الخلاف بين المصريين والسوريين حول شكل حكومة الوحدة وتوزيع المسؤوليات.

فتراجع عبد الكريم قاسم ونجت الكويت من اتخاذها ذريعة لاستيلاء البريطانيين والأميركيين على بلد عربي كبير وغني كالعراق. على أن هذا الحدث ترك آثاره على تفكير حكام الكويت. فقد أدركوا أنه للمحافظة على استقلالهم على الأقل خلال بضع سنوات لا بد وأن يستند إلى علاقات قوية مع الغرب، وسياسات بترولية معتدلة، وإذا أمكن إلى علاقات ودية مع جميع الأقطار العربية. على أن تصور هذه المعادلة شيء وتنفيذها شيء آخر. فلم يكن في الكويت عندئذ زعماء متمرسون بالسياسة. ولهذا قرر كبار السياسيين أن يتصرفوا باعتدال وأن يقووا علاقاتهم الدولية وأن يضمنوا اعترافا واسعاً بمكانتهم كدولة مستقلة. كما أن الكويت انضمت الى منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبيك).

ويزعم عدد من المراقبين لشؤون الشرق الأوسط أن بريطانيا جنت من تقدمها لمساعدة الكويت مكافآت اقتصادية ومالية بالاضافة إلى تحقيق الأهداف السياسية التي ذكرناها آنفا. وكانت للكويت عندئذ مدخرات مالية كبيرة أودعت في البنوك البريطانية. ويبدو أن البنوك الألمانية كانت قد أخذت تحاول اجتذاب المال الكويتي، لكنها توقفت على أثر التهديد العراقي. وفي عام ١٩٦١ أنشيء مكتب الاستثمار الكويتي في لندن (K.I.O) وسيطر المستشارون البريطانيون على نشاطاته، واجتذبوا الموارد

خلال الستينات الى بريطانيا لاستثمارها. على أن قيام بريطانيا بمساعدة الكويت صدر أولا وقبل كل شيء عن الالتزام السياسي.

كانت نواة الحكومة الكويتية في ذلك العهد تتألف من أربعة أعضاء رئيسيين من الأسرة الحاكمة بالإضافة إلى الأمير عبدالله السالم الصباح. وكانوا يهيمنون على وزارات المالية والخارجية والدفاع والاعلام.

ولما كان قدر الكويت بسبب متطلبات التنمية المتواضعة بالمقابلة مع موارد النفط الهائلة ان يستمر تراكم فوائضها المالية فقد قُدر لوزارة المالية أن تصبح ذات أهمية كبرى. وجلب إليها الشيخ جابر الأحمد عدداً من المقومات الأساسية كالعمل المتواصل، والاقبال على التعلم، وقبول الاستفادة من نصائح الخبراء ومناقشتها، والسرية، والنظر البعيد، واستنكار التبذير والمبالغة في الاستهلاك.

لقد كان الشيخ جابر الأحمد ابن الصحراء الحقيقي الذي جلب معه الدهاء الفطري والقدرة الهائلة على مواجهة الصعاب. لقد كان باستطاعته أن يعمل من الصباح إلى المساء، وأن ينام مبكراً وأن يكون في صباح اليوم التالي في مكتبه. وكان باستطاعة الذين عملوا معه مثل فيصل المزيدي ومستشاره الاقتصادي فخري شهاب أن يدخلوا عليه ساعة شاؤوا بالرغم من أنه كان على الصعيد الشخصي بمنأى عن الناس. ويرى فيه كثرة من المراقبين بعض الخصال الصلبة التي كان يتصف بها والده الشيخ أحمد الذي حكم الكويت من عام ١٩٢١ حتى ١٩٥٠. ويبدو كذلك أن مشاعره نحو البريطانيين كانت متضاربة وذلك بسبب علاقاتهم مع أبيه.

وكما هو الحال بالنسبة لغالبية أصحاب السلطان والجاذبية الفطرية فإن أسلوب حياته اجتذب الانتباه. فلم يكن فيه شيء ملفت للنظر، سوى حبه للسيارات الأميركية الأوتوماتيكية الفخمة وميله للإكثار من الزواج لفترات قصيرة تجنباً لتحمل أعباء النسل. ومما يشهد على كثرة زواجه وأبنائه صفقة بسيطة. ففي عام ١٩٦٣ أو ١٩٦٤ اشترى فندق الكومودور في بيروت وسجله باسم ٢٧ من أبنائه وأهله. وينبغي أن نتذكر أنه كان عندئذ في أوائل الثلاثينات من عمره وأن العدد ٢٧ لا يضم جميع أبنائه. والشيخ جابر الآن في أوائل الستينات من عمره ويتمتع بصحة جيدة. ويقال إن شهيته لا تزال قوية جدا.

وثالث الشخصيات المرموقة من الاسرة الحاكمة في أول حكومة تألفت بعد الاستقلال بالاضافة الى الشيخ سعد رئيس الوزراء والشيخ جابر هو الشيخ صباح الأحمد الصباح أخو الأمير الحالي جابر الأحمد. ويصغر الشيخ صباح أخاه بستة أشهر. وهو من أم غير أم الشيخ جابر. والشيخ صباح مرح وذكي منفتح، وذو اهتمام كبير بالشؤون الدولية والمناقشات الفكرية. وهو أشبه أفراد الأسرة الحاكمة «بالجنتلمان» الانجليزي المهذب من أصحاب الالقاب الذين يدخلون حلبة العمل السياسي بحكم تقاليد الأسرة والتزاماتها. وقد استطاع خلال ما يقرب من ثلاثين سنة من النشاط كوزير للشؤون الخارجية أن يحافظ على انفتاحه وحماسته لاقامة علاقات طيبة مع الأقطار العربية أولاً، ومع الدول الغربية ثانياً، وأخيراً ـ وهذا تطور حديث ـ مع اقطار الكتلة الشيوعية. ولا يزال عالمي النظرة وشخصية مقبولة دوليا. وقد لعب دوراً مهما في علاقات الكويت مع الدول والحركات العربية مثل حركة التحرير الجزائرية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وضم هذا الفريق القوي من رجال الأسرة الحاكمة في عهد الاستقلال رجلاً آخر يمكن وصفه بالحصان الأسود للفريق، وهو الشيخ جابر العلي الصباح الذي تولى وزارة الإعلام في أول وزارة، وبقي فيها حتى عام ١٩٨١. ونظراً لمواقف الكويتيين من الكلمة المكتوبة ووسائل الإعلام فقد اعتبرت وزارته من الوزارات الست المهمة التي تولتها تلك النواة من أفراد الأسرة الحاكمة. أما الوزارات الخمس الأخرى فقد كانت ولا تزال وزارة المالية والدفاع والشؤون الخارجية والبترول والأمن الداخلي.

وأظهر جابر العلي ميزات شخصية تثير الدهشة فقد كان متحرراً في مواقفه الاجتماعية وقراءاته إلى حد أنه شجع الصحافة التي أيدت قضايا أثارتها المعارضة. ثم ان موقفه من حرية المرأة يثير الإعجاب. ويمكن القول بأنه عزز حقوق المرأة في الكويت. على أن نظرته السياسية كانت محافظة بالمقارنة مع مواقفه الاجتماعية والتربوية.

وعندما قرر الشيخ جابر الأحمد الذي كان أميراً منذ ١٩٧٨ إجراء إنتخابات جديدة عارض الشيخ جابر العلي هذا القرار ونصح بإنشاء مجلس شورى أو مجلس أمة كما حدث في عام ١٩٩٠. وعلّل موقفه بصعوبة إجراء الانتخابات البرلمانية في وقت حرج كذلك الوقت الذي كانت تدور فيه الحرب بين العراق والكويت. لكن حججه

أهملت واستقال من منصبه. ومنذ ذلك الوقت والشيخ جابر العلي يقف موقف المراقب المتشكك في التطورات الاقتصادية والسياسية في الكويت.

وفي أوائل الستينات انغمس الشيخ جابر الأحمد لأول مرة في المناورات السياسية الدولية بدوافع شخصية. فالكويت كانت ستحصل على استقلالها وفي حاجة إلى اعتراف دول كبرى أخرى بها غير بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية. إذ كانت لهاتين الدولتين مصالح كبرى في البترول الكويتي ولهذا كانتا مستعدتين لدعم استقلال الكويت ما دامت اتفاقيات البترول قائمة.

والحقيقة هي أن عبء الاستعمار شرق السويس كان قد انهك البريطانيين مما جعلهم على استعداد وتواقين لمنح الاستقلال للمستعمرات السابقة وخاصة إذا بقيت علاقاتها بانجلترا قوية. وكانت الكويت واحدة منها. إذ كان من الممكن منحها الاستقلال بدون تبخر النفوذ البريطاني منها. لكن إلى جانب هذا واعتراف الولايات المتحدة باستقلالها كانت بحاجة إلى اعتراف دولة إسلامية كبرى غير عربية ودولة عظمى أخرى.

كانت اندونيسيا عندئذ أهم دولة إسلامية غير عربية. إذ كان سكانها يزيدون على مئة مليون نسمة ورئيسها سوكارنو ذا وزن سياسي ومن الشخصيات العالمية البارزة، وأحد زعماء حركة عدم الانحياز. وكان له ولنهرو وتيتو نفوذ أدبي كبير لدى الدول الصناعية. وعليه فإن اعترافه باستقلال الكويت كان بمثابة خطوة كبرى إلى الأمام.

وفي هذه الأثناء تقدم صحفي فلسطيني معروف وهو ابراهيم الشنطي محرر جريدة «الدفاع» وصاحبها بمشروع خلاصته أنه من الممكن حمل اندونيسيا والاتحاد السوفييتي على تأييد استقلال الكويت. وادعى أن باستطاعته تحقيق ذلك عبر صداقته مع آدم مالك الذي كان إذ ذاك سفيراً لاندونيسيا في موسكو، ووزير خارجية سابق وممثلا لبلاده في هيئة الأمم المتحدة. وكان هذا السفير يتمتع بتقدير واسع وشارك في وضع لائحة حقوق الإنسان.

فقرر الشيخ جابر الأحمد بوصفه وزيراً للمالية، تخصيص ميزانية قدرها ٢٠٠,٠٠٠ دينار (٧٠٠,٠٠٠ دولار) لهذا الغرض، وطلب من الشيخ صباح الأحمد، وزير الشؤون

الخارجية، التصرف بالمبلغ. فصُرف أكثر المبلغ على استقدام آدم مالك إلى الكويت وتقديم الهدايا له ومنح مكافأة مالية للصحفي الفلسطيني والوسيط الكويتي الشاب جاسِم الغانم الذي كان وثيق الصلة بالشيخ جابر.

وجرت العملية بكل دقة فزار آدم مالك الكويت واستقبله الشيخ جابر والشيخ صباح والأمير نفسه. وأكد الكويتيون لمالك على توجه زعماء الكويت العالمي وتمسكهم بتعاليم الاسلام. وترك الكويت بعد أن تحول إلى أفضل سفير يمثل مصالحها. وبعد أن غادر الكويت بأسبوع واحد اعترفت اندونيسيا باستقلال الكويت وسيادتها؛ وبعد أسبوع آخر حذا الاتحاد السوفييتي حذوها. فاتخذت الكويت من هذين الاعترافين نقطة انطلاق في المحيط الدولي. ولا يزال الاعتراف السوفييتي إلى الآن يشكل نقطة ضعف لدى الكويت نحو السوفييت. ولم يكن من قبيل الصدفة أن الكويت بزعامة الشيخ جابر الأحمد سعت إلى تقوية الروابط بينها وبين الاتحاد السوفييتي وإلى زيادة حجم التجارة معه.

ولم يكن تحقيق الانطلاق في المحيط الدولي باهظ التكاليف أو بالغ الصعوبة. إذ سرعان ما أتى بنتائج مباشرة. وأدرك الشيخ جابر أن العلاقات الشخصية بين الحكام تلعب دوراً مهما وأن سلبية أو ايجابية الصورة التي يعكسها أي قطر يعتمد على أخص صفات مواطنيها وسلوكهم.

ولم تكن التحديات الاقتصادية والتنمويّة أقل دقة وصعوبة. إذ كان يراد إدخال بلد صحراوي صغير يتألف سكانه من أكثرية بدوية وبضع مئات من التجار في القرن العشرين على بساط سحري من عائدات البترول. لكن الذين تولوا هذه المهمة ـ وهم الأسرة الحاكمة والوزارة ـ كانوا مقتنعين بأنه ينبغي أن يتم الانتقال ببطء مع الاحتفاظ بحوافز العمل وتنويع نشاطات السكان وقدراتهم. وبغض النظر عن قلة السكان فان التحديات الأخرى الكامنة في الحصول على انتقال صحيح ومثمر كانت ضخمة.

وكان من حسن حظ الكويت أن المزيدي قام بتوصية من الشيخ جابر باستقدام عناصر قديرة أبرزها الدكتور فخري شهاب صاحب الفكر النير والشخصية القوية. وكان مستخدموه الكويتيون يصغون إليه ويأخذون بنصائحه. وكان الشيخ جابر بصورة خاصة يجيز كثرة من آرائه الشخصية وغير المألوفة لاعتقاده بأن لديه أفكاراً صائبة. وكان

هذا صحيحاً. والواقع أن انجازات شهاب في الكويت كانت أعظم من تصور الشباب الكويتيين لها، بل وأعظم مما يرغب الكويتيون المسنون في الاعتراف به.

أكد فخري شهاب أنه ليس لدى الكويت من الموارد الطبيعية الضرورية للتنمية سوى مورد واحد يسهل دائماً تحويله إلى عائدات نقدية وهو البترول، وأن البلاد فقيرة في الموارد الأخرى اللازمة للتنمية سواء أكانت طبيعية أم بشرية.

وحسب فلسفة شهاب في التنمية فإنه ينبغي استخدام موارد الكويت المالية لتطوير البنى التحتية وتنشيط الاقتصاد والتعليم وتكوين احتياطي من المدخرات للأجيال المقبلة. وذهب إلى أنه مهما بلغت الموارد المالية فإنه ينبغي على الكويت أن تدخر للمستقبل لأنها تعيش من مورد قد ينضب، وأن على مواطنيها أن لا يعتمدوا اعتماداً كلياً على الدولة في حياتهم. وعليه وبسبب تمسكه بالتعليم اقترح أن تقوم الحكومة بتغطية نفقات الدراسة الجامعية لجميع خريجي الثانويات الراغبين في مواصلة تعليمهم، لكنه أصر على أن تقتصر تلك النفقات على الضروريات لا على أسباب الراحة والكماليات.

وعملا بهذا النهج البناء الرامي إلى الحفاظ على الموارد أقنع شهاب الشيخ جابر بإقامة صندوق للاجيال المقبلة. وخصص لهذا الصندوق ١٠٪ من الدخل الجاري وجرى النص على أن لا يجوز استخدامه إلا لدعم مستقبل الكويتيين. وذهب شهاب إلى أن هناك دوراً إقليمياً للكويت يقوم على مساهمتها في تطوير المنطقة وأقطار عربية أخرى نامية. وكان رجل الأعمال والسياسي اللبناني اللامع إميل بستاني قد طرح هذه الفكرة بصورة مبدئية في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات. ففي عام ١٩٥٩ دعا إلى تخصيص ٥٪ من جميع موارد العرب من البترول للتنمية الاقتصادية في الأقطار العربية غير المنتجة للنفط. وكان شهاب قد تقدم للكويت بتوصيات مشابهة. وأدى تجاوب الشيخ جابر المتوقع والهادف إلى إعلاء شأن الكويت إلى إنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

واستطاع هذا الصندوق الذي رئسه كويتي وهو عبد اللطيف الحمد أن يحدث تغييراً في حياة الكويت أولا، ثم في حياة المنطقة كلها. إذ اجتذب الصندوق أصحاب المواهب وتعاقد مع ذوي الثقافة الرفيعة. وكون فرقاً لزيارة الدول التي تعاني من الضيق

الاقتصادي وساعد على دراسة وتنفيذ استراتيجيات الإنماء. وعليه فإن الكويت ذات الخلفية البدوية استطاعت بعد سنوات قلائل من حصولها على الأموال الطائلة أن تنشىء مؤسسة شبيهة بالبنك الدولي في العالم العربي.

وجاءت المنافع من هذه المحاولة الرائدة الجريئة على مستويات كثيرة. فقد جرى الاعتراف بالكويت كدولة تتبرع بالمساعدات وكمركز لأكثر وكالات التنمية تخصصا في الشرق الأوسط. كما أن التمرس بتنفيذ مشاريع وبرامج التنمية أدى الى استخلاص الدروس التي ثبت فيما بعد أنها ذات قيمة كبيرة بالنسبة لجهود الكويت الداخلية الرامية إلى التنوّع والنمو.

وهكذا أخذت المساعدات العربية مكانها في الميزانية الكويتية إلى جانب صندوق الأجيال المقبلة، وتطوير البنى التحتية، والتعليم والرعاية الطبية التي أصبحت من وظائف الحكومة تحقيقاً لرغبة الأمير نفسه. لكن ظلت الكويت في حاجة الى توسيع نطاق النشاطات الاقتصادية التي يقوم بها الكويتيون وذلك لوضع حد لفكرة الاسترضاء التي كانت تراود الكويتيين. فتقدم شهاب ببرنامج لشراء أراضيهم وبيعها فيما بعد لهم بجزء من الثمن الذي تقاضوه وذلك بعد أن تتحسن نتيجة لتطوير البنى التحتية بالتقسيم الى مناطق وشق الطرق الخ. وبهذا يُحْقن النظام بالسيولة التي تولد الرغبة في الأعمال الحرة كإنشاء المخازن التجارية والورش الصناعية وغيرها. وكانت هذه بدورها ستُسهم في تنوع العمل والانتاج. ورسخ هذا البرنامج إلى حد أنه لا تزال نسبة ١٠٪ من الميزانية إلى اليوم مخصصة لشراء الأراضي. وأدرجت النسبة في الميزانية تحت بند النفقات الرأسمالية لأنه كان يؤمل دائماً أن تستخدم من أجل إنشاء الأعمال التي ذكرناها وتوسع القائم منها.

وأصبح شراء الأراضي كوسيلة لتشجيع الأعمال الحرة مع الزمن مؤشراً أكيداً على استعداد الحكومة لدعم الاقتصاد. وكانت كلما ازدادت المشتريات كلما اشتدت الحاجة إلى تجديد الثقة بالأعمال الحرة؛ وكان كلما قوي الاقتصاد وتحسنت مظاهره كلما قلت الحاجة إلى شراء المزيد من الأراضي.

وفي أوائل الستينات نما الاقتصاد الوطني بمعدل سريع بسبب الانفاق على البنى التحتية وشراء الأراضي وبرامج الاسكان وتنشيط القطاع التجاري. لكن سرعان ما

اتضح أن عدد العمال ومستوى تدريبهم لم يكونا كافيين لإنجاز التطور السريع. فنصح شهاب بفتح باب الهجرة والاقامة للمواطنين العرب وخصوصا للمثقفين وأصحاب المهارات منهم. ففتح الكويتيون أبواب بلادهم لجميع العرب بدون قيود. فوفد كثرة من العمال المصريين واللبنانيين والفلسطينيين والسوريين والأردنيين وأسهموا في ازدياد معدل الإنماء. وأدى قبول هؤلاء للأجور المعقولة لهم تحقيق تطور سريع بدون إحداث تضخم خطير. لكن عندما زاد عدد الأجانب على عدد الكويتيين بحلول عام ١٩٦٦ صار أكثر النفقات على التعليم والرعاية الطبية والكهرباء المدعومة من نصيب الأجانب. ومع هذا فإن فوائد الحصول على العمال المهرة كان عظيماً.

إن هذه الصورة المشرقة لتطور ونمو الكويت والمقيمين على أرضها اهتزت مرتين. ولم يتأثر في المرة الأولى سوى الحكومة وعدد محدود من الشيوخ. أما في المرة الثانية فكان الأثر أقوى وأدى إلى فرض قيود على تدفق العرب على الكويت وعلى نشاطهم الاقتصادي.

ففي أكتوبر ١٩٦٦ انهار بنك انترا الذي أنشأه الساحر المالي الفلسطيني يوسف بيدس في عام ١٩٦١. وكانت الكويت قد شاركت في أعمال بيدس وبنك انترا على مستويات كثيرة. فكان لأفراد من الأسرة الحاكمة بينهم الشيخ جابر وزير المالية ودائع مالية كبيرة في البنك. كما أن بيدس أوجد مشروعات عقارية مشتركة بين فروع البنك وأثرياء وسياسيين كويتيين بارزين. ونظراً للنجاح الهائل الذي أحرزه بيدس في تثبيت أقدام انترا في جميع الأسواق المالية الكبرى بما فيها لندن ونيويورك وجنيف وباريس وروما وساوباولو، فقد أصبح الوكيل الرئيسي لاستثمار الأموال الكويتية الخاصة وشبه الحكومية.

وأهم ما يقال عن انترا هو أن بنكاً عربياً يسيطر عليه ويديره العرب استطاع أن يوسع نطاق خدماته بحيث شمل جميع الأسواق المهمة التي يتعامل معها الكويتيون. وبذل القائمون عليه كل جهد في سبيل اجتذاب ودائع الأسرة الكويتية الحاكمة واستثماراتها. ولو حصل هذا البنك على السيولة اللازمة لتعويمه لكان من أكبر بنوك العالم. ففي عام ١٩٦٦ بلغت موازنة البنك ٤٠٠ مليون دولار أي أكثر من ثلاثة أضعاف موازنة أكبر بنك خاص في الشرق الأوسط وهو البنك العربي.

كان نجاح انترا غير العادي وملكيته للعقارات في نيويورك ولندن وجنيف وباريس، وسيطرته على شركة كبيرة لبناء السفن في فرنسا ـ كان هذا من العوامل التي أدّت الى منافسة دوره الذي كان يبشر بالنجاح المطرد على المدى الطويل. اذ كانت قدرته على اجتذاب قسم كبير من فوائض الأموال الكويتية كفيلة بأن تجعله قوة كبرى في عالم المال. ومن المؤكد أن البنوك الاجنبية الأقدم منه في المنطقة لم تكن تريد هذا. فجاء عجزه نتيجة لمؤامرة محكمة استغلت مخاوف اللبنانيين وأحقاد بضعة سياسيين وجشعهم.

ولما ظهر عجزه لم تكن الأموال الكويتية المطلوبة منه قد بَلغت حتى مئة مليون دولار. لكن هذا المبلغ كان في عام ١٩٦٦ مبلغاً كبيراً. وما هو أهم من هذا بكثير الضربة التي سددها عجز البنك لثقة حكام الكويت في الأعمال المصرفية العربية. فظلوا طيلة سنوات بعد الحادث يعتمدون بصورة رئيسية على البنوك الأجنبية فيما يتعلق بودائعهم وتصريف أعمالهم. وعليه فإنهم كفوا عن الاعتماد على المؤسسات المالية العربية قبل ذلك الانفجار الهائل في أسعار البترول الذي أمد الكويت بذلك الاحتياطي الضخم من المال والذي كان كفيلا بحقن شرايين البنوك العربية بالسيولة لولا تلك المؤامرة المُحكمة التي تسببت في انهيار انترا.

أما الهزة الكبرى الثانية التي أصابت الكويت فكانت ذات طبيعة سياسية. فعند أواسط الستينات كان الفلسطينيون يعملون بنشاط على تغذية منظمة التحرير الفلسطينية التي كان يرئسها مهندس فلسطيني شاب سبق له أن اشتغل في الكويت. والواقع أن أغنى تجمع فلسطيني كان في الكويت، وضم عدداً من الذين صاروا زعماء للمنظمة. وقد بدأت التبرعات للمنظمة في الكويت التي تعاطف أهلها إلى حد كبير مع القضية الفلسطينية. وخصصت الصحافة الكويتية التي كانت تشهد نجاحاً مطرداً وتكتسب أهمية متزايدة في المنطقة حيزاً كبيراً للقضية الفلسطينية.

وفي يونيو/ حزيران ١٩٦٧ وقعت حرب الأيام الستة التي هزمت فيها اسرائيل الجيوش العربية. ففي الخامس من ذلك الشهر دمر الاسرائيليون القوة الجوية المصرية واحتلوا سيناء ووصلوا الى الضفة الشرقية لقناة السويس. واحتل الاسرائيليون الضفة الغربية ومرتفعات الجولان السورية. وكانت هذه أفدح خسارة لحقت بالعرب منذ عام

١٩٤٨ . والحقيقة أن هذه كانت المرة الأولى التي تحتل فيها إسرائيل أجزاء من دول عربية إلى جانب غزوها لفلسطين.

وشعر الكويتيون كغيرهم من العرب بخيبة الأمل وذل الهزيمة على يد دولة صغيرة كإسرائيل. والواقع أن مراكز اتخاذ القرار في العالم العربي كانت فشلت في استيعاب دروس العلم والذرائعية (أو البرغماتية). وسادت العاطفة الصارخة. ولم يكن هناك ما هو أقوى من ذلك سوى المرارة التي تشوب مواقف الفلسطينيين من العرب الآخرين. فلما صارت لهم منظمتهم الخاصة لم يعودوا يقبلون بترك مصيرهم في أيدي الزعماء العرب حتى ولو كانوا من وزن جمال عبد الناصر نفسه.

كانت إحدى النتائج بعيدة الأثر لحرب عام ١٩٦٧ هو سيل اللاجئين الفلسطينيين الذين تركوا الأراضي المحتلة وتوجهوا إلى الأردن وسوريا ولبنان وحتى إلى الولايات المتحدة الأميركية.

ونظراً لأسباب عدة كانت الكويت بعد الأردن هي التي اجتذبت أكبر عدد منهم. ووجد هؤلاء في الكويت جماعة كبيرة من الفلسطينيين الأثرياء وأصحاب النفوذ الذين هبوا لمساعدتهم. لكن ما هو أهم من هذا هو أن أبواب الكويت كانت مفتوحة لمن أراد الإقامة فيها من العرب وحتى لمن لم يحصل على تأشيرة دخول إليها. والحقيقة هي أن مدير البوليس ذاته كان عندئذ فلسطينياً حصل على الجنسية في أوائل الستينات مع عدد من الشخصيات الفلسطينية البارزة.

لقد كان عدد الفلسطينيين الذين وفدوا على الكويت من الأراضي المحتلة خلال النصف الثاني من عام ١٩٦٧ كبيراً إلى حد أنه زاد على مئة ألف، وأن الحكومة الكويتية أخذت تعيد النظر في سياساتها إزاء الهجرة والعمل. ففي خلال ستة أشهر ازداد عدد المقيمين بالكويت ١٥٪ وأخذت البلاد تشهد لأول مرة ازدحام السكان في البيوت وذلك بسبب قيام الفلسطينيين القدامى باستقبال الوافدين من الأقارب والأصدقاء في بيوتهم.

ولهذا فإن حكومة الكويت التي استقبلت الستينات بالانفتاح على العرب الآخرين وجدت نفسها قبل نهاية عام ١٩٦٧ تشعر بالحاجة إلى فرض القيود على دخول العمال والحد منه. كما أنها توقفت عن الاعتماد بصورة رئيسية على المؤسسات المالية العربية

وأخذت تعتمد على البنوك البريطانية وتستكشف إمكان التعامل مع المؤسسات الأميركية.

وهكذا فإن الوزارة الكويتية أصيبت بعدد من الصدمات. وعليه فإن عدم إقدامها على إغلاق أبوابها نهائياً في وجه العرب كان أشبه بالمعجزة. وقد يكون السبب في هذا هو الاختلاط البناء بين الكويتيين والعرب الآخرين وخصوصاً الفلسطينيين والسوريين والمصريين منذ أواسط الخمسينات.

وبحلول عام ١٩٦٨ ابتدأ عهد من الحذر. فقد قل عدد الوافدين على الكويت إلى حد كبير جداً، وجرى تحويل الفوائض المالية إلى المؤسسات الغربية. وأثمرت جهود الكويت الرامية إلى لعب دور فعال في صناعة النفط وصنع الأسمدة والبتروكيماويات وافتتاح شركة لناقلات النفط. وعلاوة على هذا فإن المغازلات الكويتية الأولى لسوق المال الدولي مهدت الطريق لدور قوي في ذلك الميدان.

الفصل الخامس
ضغوط خارجية وهموم
١٩٦٨ ـ ١٩٧٣

خلال عام ١٩٦٨ زعزعت عدة أحداث إتزان الأسرة الحاكمة. وكانت الشهور الستة الأخيرة من عام ١٩٦٧ والشهور الأولى من العام التالي قد شهدت تدفق سيل من المهاجرين الفلسطينيين والأردنيين الذين أجبروا على الخروج من الضفة الغربية التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧.

وفي عام ١٩٦٨ أصبح الفلسطينيون يشكلون ٢٠٪ من السكان. الذين قدر عددهم ب ٦٨٠,٠٠٠ وكان كثر ة منهم يضطلعون بمستويات مهمة في القطاع الخاص وفي دوائر الدولة. وكان الذين يأتون بعد الفلسطينيين من حيث العدد والأهمية هم الإيرانيون الذين كان التجمع القومي لأعضاء مجلس الأمة يعارض في قدوم المزيد منهم إلى الكويت. لكن هؤلاء النواب أنفسهم كانوا يتعاطفون مع الفلسطينيين وخصوصاً منذ أن ذاقوا معهم في عام ١٩٦٧ مرارة الهزيمة العربية التي زعزعت مكانة جمال عبد الناصر أعظم زعيم عربي في نظرهم.

وفي ربيع عام ١٩٦٨ اصطدم المقاتلون الفلسطينيون مع المسيحيين اللبنانيين في الكحالة قرب بيروت وهاج الناس في لبنان والكويت. وبدأت الجالية الفلسطينية في الكويت تؤلب الناس ضد الحكومة اللبنانية والجالية اللبنانية. ولأول مرة منذ أن طالب عبد الكريم قاسم بالكويت وفي عشية عيد الاستقلال بدأت الأسرة الحاكمة في الكويت تشعر بالقلق إزاء التوتر بين الفلسطينيين من جهة، وبين لبنان والملك حسين من جهة أخرى.

وسارعت الحكومة الكويتية إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بوقف الهجرة إلى البلاد. وطلب من مجلس التخطيط أن يعد مشروعات سكانية تهدف الى تمكين الكويتيين من أن يشكلوا غالبية المقيمين في بلادهم. وكانت نسبتهم إلى مجموع المقيمين على الأراضي الكويتية في عام ١٩٦٨ قد هبطت إلى ٤٦٪. وأملت الكويت في أن تدرأ العاصفة بالتشدد في دخول الغرباء وفي قوانين الإقامة.

وحوالي أواسط نوفمبر ١٩٦٨ تعرضت الكويت لهزة أخرى، فبينما كان شاه إيران

يقوم بزيارة رسمية للكويت (١٤ ـ ١٦ نوفمبر) ألقيت القنابل على عدد من المباني الحكومية، الأمر الذي شكل صدمة للهيئة الحاكمة في الكويت وللشعب الكويتي. فحتى ذلك الوقت كان حدوث الجرائم أمراً نادراً في الكويت. وكان جميع المقيمين فيها تقريباً ـ باستثناء آخر دفعة من المهاجرين الفلسطينيين ـ ينعمون بمستوى حياتي جيد. وبلغ إنتاج البترول عندئذ بليون برميل في السنة أي ما يساوي إنتاج السعودية الأكبر حجما والأغنى بالنسبة لاحتياطي النفط. إلا أن واحة الهدوء والرخاء هذه أخذت تشهد أعمالاً إرهابية ومصادمات سياسية شديدة تتصل بالقضية الفلسطينية. وكان الخيار الوحيد أمام الكويت هو الاهتمام بنفسها.

ولا بد من النظر الى هذه الأحداث في إطارها الصحيح. فبعد أن اطمأنت إلى سيطرتها على شؤونها الخارجية وحصلت على استقلالها التام عام ١٩٦١ أظهرت نوايا طيبة نحو جيرانها وباقي العالم العربي. وكانت قد اتبعت سياسة انفتاح أدت إلى زيادة عدد المقيمين فيها منذ عام ١٩٥٧ بمعدل ١٢٪ سنوياً لأن كثرة من العرب والإيرانيين كانوا يسعون الى الاستفادة من ثروات الكويت ومنافعها الاجتماعية. ثم إن الكويت أنشأت في عام ١٩٦١ الصندوق الكويتي للتنمية العربية الاقتصادية، وخصصت له مبلغ ٢٠٠ مليون دينار كويتي. ولم يكن هذا في ذلك الوقت إنجازاً متواضعاً. فموارد الصندوق بلغت ٦٧٠ مليون دولار أو ما يساوي أكثر من ١٥٪ بالمئة من المدخرات الكويتية، كما أن المنافع من الصندوق كانت كثيرة.

على أن حوادث عام ١٩٦٨ ولدت شعوراً بالاحباط لدى الكويتيين. فانفتاحهم أدى الى الاضطرابات الداخلية، كما أن النوايا الطيبة التي كانت وراء تقديم المساعدات لم يعد بالتضامن المنشود. وهذا فضلاً عن أن العراق ظلت تلوح بقدرتها على إثارة الفتن في الكويت بتأييد مطالب الفلسطينيين. فحل الحذر والشك محل الانفتاح والتحرر في نفوس الكويتيين وبدا أن الاستقرار لا يدوم على حال.

وفي أواخر الستينات عاد إلى الكويت عدد كبير من الكويتيين الذين تخرجوا من الجامعات الغربية ولديهم أفكار كثيرة. كانوا قد شهدوا الديمقراطية كما هي مطبقة في الولايات المتحدة أو في بريطانيا وأعجبوا بأساليب مزاولة الأعمال في الغرب. لكن يمكن القول بوجه عام أنهم كانوا شديدي الحماسة للقومية العربية وعادوا إلى القطر الخليجي

الوحيد الذي كانت له تجارب برلمانية. وكانت الوظائف عالية المرتب في دوائر الحكومة مضمونة لهؤلاء الخريجين مثلهم في ذلك مثل كل كويتي قد يبحث عن عمل. وعلى أي حال فإن هذه الوظائف كانت توفر لهم الطمأنينة والمكانة. وفي الوقت ذاته كانوا يجنون أموالا طائلة من العمل بعد ساعات الدوام في القطاع التجاري. غير أن مبدأ تضارب المصالح لم يطبق تطبيقاً صارماً، الأمر الذي ولد حساسيات فيما بعد.

لقد تميزت فترة أواخر الستينات بنشاط صحفي ضخم. إذ أصبحت الصحف والمجلات الأسبوعية الوسيلة المفضلة للتعبير عن الأفكار والمناقشة. ولعب الفلسطينيون واللبنانيون دوراً بارزاً في الصحافة التي صارت مسرحا للنزاع بين حركة المقاومة الفلسطينية من جهة والسلطات اللبنانية والاردنية من جهة أخرى. وتجلت الحماسة للمطالب الفلسطينية في أكثر الصحف الكويتية، وناصر المثقفون القضية الفلسطينية بدون أي تحفظ.

أما بالنسبة للحكومة الكويتية فقد كان الوضع دقيقاً. إذ لم يكن بوسعها أن تطالب بفرض قيود على حرية الصحافة ما دامت القضايا المطروحة قضايا خارجية. ثم إن الجالية الفلسطينية التي بلغت ٢٠٪ من السكان كانت ستهدد الاستقرار الداخلي إذا لم تقف الحكومة إلى جانب الفلسطينيين.

وكانت للصحف شعبية كبيرة. ذلك أن الكويتيين رجالا ونساء كانوا أغنياء ولديهم أوقات فراغ ويحبون المناقشة وتبادل الآراء السياسية. وفي المناسبات الاجتماعية كانت النساء يشاركن مشاركة فعالة في المناقشات السياسية. ونظراً لطبيعة المجتمع الكويتي وطابعه البدوي الأصلي فإن المرأة تمتعت بحرية أكبر ومشاركة أكثر من نظيرتها في المجتمعات التقليدية الأخرى.

وعندما أحس التجار ورجال الأعمال الأغنياء بأهمية الصحافة ابتدأوا بنشر جريدة يومية وهي «الرأي العام» التي أصبحت عندئذ أهم صحف الكويت. لكنها لم تستطع المحافظة على تلك المكانة. إذ قام شاب كويتي اسمه أحمد جارالله بنشر جريدة «السياسة» التي أخذت تنافس «الرأي العام» الرصينة الموالية للدولة. ودعمته المملكة العربية السعودية. وفي الكويت دعمه الشيخ جابر العلي وزير الإعلام عندئذ.

وبالرغم من أن القوى التي دعمته كانت محافظة فإنه سعى إلى الشهرة العاجلة.

وحذا حذو جريدة «النهار» البيروتية المعروفة فيها يختص بتصميم جريدته وأسلوبها وطريقة معالجتها للموضوعات. وكانت «النهار» إذ ذاك معارضة للحكومة وخصوصاً للنفوذ القوي الذي كانت تتمتع به مخابرات الجيش. فأيد جارالله جميع قضايا التحرر في الكويت وخاصة التوسع في التمثيل البرلماني وفي قاعدة المشاركة في السلطة التي تتمتع بها الوزارة. وكانت مواقفه بالغة الأهمية لأنه كان يعتقد أن وراءه السعودية وأحياناً إيران. وأهم من ذلك أن جارالله وجريدته خلقا الشعور بأن حكام الكويت كانوا يشكلون طبقة خاصة ويعيشون فوق القانون. وكان لهذا أصداؤه في ضمير الشعب. وربما كان لجارالله تأثير تجاوز ما هدف اليه. ومن المفارقات أن جريدته فقدت بريقها على أثر قيام الأصوليين في أواخر السبعينات.

ومن خلفية المناقشات حول القضية الفلسطينية ووسط الحماس لها انبثقت حوادث شغب في ٢٥ يناير ١٩٦٩ أي بعد مرور سبعين يوما على زيارة شاه إيران الرسمية للكويت وإلقاء القنابل التي ساد الاعتقاد عندئذ بأن الذين قاموا بها هم متطرفون دينيون إيرانيون. وعندما تبين أن جماعات مختلفة قامت بالحوادث الجديدة بها اشتدت مخاوف حكام الكويت.

وفي ٩ يونيو/ حزيران ألفت الحكومة محكمة خاصة لمحاكمة ٢١ شخصاً اتهموا بالتورط فيها. وكان عملها هذا في حد ذاته مؤشراً على خطورة الوضع. فالكويت الهادئة لم تكن تتوقع شيئاً من هذه الحوادث التي انطوت على تهديد للأمن القومي. وصدرت أحكام بالسجن على سبعة عشر شخصاً تتراوح بين سنة وأربع سنوات، بينما صدر الحكم ببراءة الأربعة الباقين. وعرف فيما بعد أن ستة عشر من السبعة عشر كانوا مواطنين كويتيين وفلسطيني واحد قيل إنه لعب دوراً مهماً.

وفي عام ١٩٦٩ شهد لبنان والأردن تحديات للسلطات المحلية قام بها مسلحون فلسطينيون. فاتفاق القاهرة الذي عقد في سبتمبر ١٩٦٩ لتنظيم الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان لم يوفر حلاً للمشكلات. والأخطر من هذا هو تصاعد المواجهة في الأردن الذي تحول في سبتمبر ١٩٧٠ إلى حرب علنية؛ وتمكن الجيش الأردني المدرب خلال بضعة أيام من إلحاق الهزيمة بالفلسطينيين وتحطيم مئات من الدبابات السورية التي أرسلت لمساعدتهم. فثارت ثائرة الصحافة الكويتية على الملك حسين الذي لقي

استحسانا لدى حكام الكويت.

وبدا أن صرخة الصحافة في سبتمبر ١٩٧٠ سوف تتحول إلى أزمة، فسعى الشيخ جابر الأحمد، أشد رجال الأسرة الحاكمة دهاء وأكثرهم اجتهاداً إلى ايجاد الوسائل الكفيلة بإطفاء نيران الحماسة المتقدة للفسطينيين. إذ خشي أن تواجه الكويت مشكلات مشابهة. فحث بوصفه رئيسا للوزراء على التشدد في منح تأشيرات الدخول للزائرين وعلى تعزيز جهاز الأمن الداخلي.

لكن لم يلبث أن وقع حادثان أديا إلى إخماد حدة الغضب والاحباط والهياج. أولهما أن جمال عبد الناصر الذي تزعزت مكانته على أثر فشله في حرب ١٩٦٧، وكبحت جماحه حاجته إلى الاتفاق مع الملك فيصل حول مشاركة مصر في حرب اليمن، قام بدور الوسيط في أحداث الأردن. فدعا جميع الزعماء العرب إلى الاجتماع في القاهرة، وعمل جاهدا على التوصل إلى تسوية للنزاع الأردني الفلسطيني. وسمح الاتفاق الذي جرى التوصل إليه لخمسة عشر ألفاً من المقاتلين الفلسطينيين بالخروج بأسلحتم من الأردن. وسمحت لهم سوريا بالمرور إلى لبنان. وكان تدفق الفلسطينيين الساخطين هذا على لبنان يعني أنه سيجري تجاهل اتفاق القاهرة لأن الدولة اللبنانية كانت أضعف من أن تقف في وجه مثل ذلك العدد الإضافي من المقاتلين الفلسطينيين. ثم إن الرئيس المصري الذي أنهكه التوفيق بين المتنازعين ومصاعب مصر وعجزها أصيب بنوبة قلبية وأسلم الروح.

وخلفه أنور السادات الذي أحدث تغييراً أساسياً في العلاقات العربية. ففي حين أن الزعيم الراحل كان يتمتع بجاذبية تشد الجماهير وتلهب حماسها فإن السادات كان دبلوماسياً يؤمن بالعلاقات السهلة الوثيقة مع غيره من الزعماء العرب. ونجح بشكل خاص في إقامة علاقات شخصية وثيقة مع أمير الكويت والملك فيصل. وأكد السادات لزعماء الخليج على صداقته لهم، ودعاهم إلى مساعدة مصر على النهوض بالتزاماتها. وكان في الوقت ذاته يؤمن بقيمة المبادرات الدولية في حل مشاكل الشرق الأوسط وخصوصاً المبادرات الأميركية. فأخذ يحث زعماء دول الخليج على اتخاذ مواقف موالية للغرب. وكان الملك فيصل يشجع ويدعم جهوده في هذا السبيل. لكن جرى الاتفاق على أنه في حال فشل جميع المبادرات السلمية الممكنة لا بد من الاستعداد

الكامل لشن حرب على إسرائيل. وكانت دول الخليج تتجه بهدوء نحو الالتزام بالمساهمة بجزء كبير من احتياطيها المالي في المجهود الحربي واستخدام سلاح النفط.

وبحلول عام ١٩٦٨ احتلت الكويت المرتبة الثالثة بين دول الخليج من حيث حجم صادراتها من النفط وذلك بعد المملكة العربية السعودية وإيران.

في عام ١٩٦٥ كان دخل الكويت من البترول أعظم من دخل أي من دول الخليج وأكبر بكثير من دخل ليبيا. لكن عندما حل عام ١٩٦٨ تراجعت وراء السعودية وليبيا وإيران. وبالرغم من صغر عدد الكويتيين فإنهم شعروا بتضاؤل أهميتهم في شؤون النفط. وبحلول عام ١٩٧٠ قطعت السعودية وإيران وليبيا شوطاً أكبر في سبقها للكويت. لكن عندما نظر الكويتيون إلى الوضع بعقلانية لم يشعروا بالانزعاج. فقد أملوا في أن تجتذب أموال دول النفط الأخرى الغرباء، وحاولوا أن يخططوا لنمو مضطرد وزيادة في السكان تبلغ حوالي ٣٪ سنوياً على أن تكون هذه الزيادة ناجمة من مواليد الشعب الكويتي.

ووجدت هذه النظرة دعماً لها في القرارات والإجراءات. فبالإضافة إلى التشدد في منح تأشيرات الدخول وتصاريح العمل أرادت الكويت أن تبدو أقل ازدهاراً وذلك بضبط زيادة المخصصات في الميزانية وبزيادة الإحتياطي المالي. وكان الدخل من برميل النفط المصدر قد أخذ بالارتفاع منذ سبتمبر ١٩٧٠ وذلك عندما نجحت ليبيا في رفع السعر المعلن. وعلى سبيل المثال فقد بلغ معدل دخل الكويت من العائدات وضريبة الدخل في عام ١٩٦٩ مبلغ ٨٠,٨ سنت للبرميل الواحد. وقفز هذا الرقم في عام ١٩٧١ إلى ١١٩,٧ سنت أي بزيادة قدرها ٥٠٪. وإزداد هذا الرقم في عام ١٩٧٢ ليصل الى ١٤٠,٩ سنت. وفي غضون ثلاث سنوات ارتفع الدخل من البرميل ٦٠٪ وزاد الانتاج ١٧٪.

وإذا نظرنا اليوم إلى تلك الأرقام فإنها لا تبدو مرتفعة جداً. ذلك أن سعر برميل البترول في أواخر عام ١٩٧٩ زاد على ٣٥ دولاراً. وفي عام ١٩٨٣ أخذ في الانخفاض حتى بلغ في عام ١٩٨٦ أدنى مستوى له وهو عشرة دولارات. لكنه أخذ منذ ذلك العام في الارتفاع إلى أن تجاوز ٢٥ دولاراً في أغسطس ١٩٩٠. ومن الملاحظ أن إرتفاع الدخل من البرميل بين ١٩٦٩ و ١٩٧١ فاق ارتفاعه في أي وقت قبل عام ١٩٦٠. وكان هذا

مهماً جداً بالنسبة للكويت التي تراكمت ثرواتها بشكل ملحوظ. فبالرغم من أن دخل كل من السعودية وإيران كان يفوق دخل الكويت فإنهما كانتا مثقلتين بالديون لأنهما كانتا تنفقان أكثر من دخلهما، ولأن متطلبات التنمية في كل منهما كانت تفوق مواردها. أما ليبيا التي كانت قد أصبحت منتجة للنفط قبل وقت قصير فقد كانت كثرة الشركات العاملة فيها واتساع رقعتها يتطلبان إنفاق الأموال الطائلة على البنى التحتية.

كانت الكويت القطر الوحيد من الأقطار العربية المنتجة للنفط الذي يستطيع التقدم ببطء. وكانت الزعامة الكويتية الممثلة في الأمير والشيخ جابر الأحمد رئيس الوزراء تفضل قصر الانتاج على ثلاثة ملايين برميل في اليوم، مع أنه كان بالامكان إنتاج ٤,٥ مليون برميل يومياً. فبانقاصه بمقدار ٣٣٪ كان سيمكن الكويت من المحافظة على هذا المستوى من الانتاج خمسين سنة أخرى دون حاجة إلى مزيد من التنقيب أو جهود التنمية. وباتباع سياسة مالية حكيمة تستهدف الحصول على ادخار ٥٠٠ ـ ٦٠٠ مليون دولار في السنة، وبفرض القيود على الهجرة كان رئيس الوزراء والأمير يأملان في إرساء قاعدة مادية تكفل حياة سهلة ومريحة للأجيال القادمة. وكانت الأموال المدخرة ستكفي لتعليم جيلين من الكويتيين الذين سيتولون بعد خمسين سنة استثمار ثروة تكفيهم حتى ولو نضب احتياطي البترول ولم يُكتشف غيره.

كان هذا النهج في التفكير متوقعاً من زعماء محافظين شعروا بأن مكانتهم أخذت تتزعزع وأرادوا تأمين ضمانة للشعب على المدى الطويل. لكن هذا لم يتحقق لعدة أسباب منها ادخال مبدأ المحافظة على الموارد الطبيعية بتخفيض الانتاج. وعندما تبنت الأقطار العربية المنتجة للنفط وإيران هذا المبدأ في أواخر عام ١٩٧٣ ارتفعت أسعار البترول وعائداته إلى حد فاق كل التوقعات. فالثروة التي كانت ستتراكم خلال عشرين سنة تراكمت في غضون سنتين. وكانت ليبيا قد أدخلت في سبتمبر ١٩٧٠ مبدأ إشراك الحكومة في تسعير البترول، فحذت الكويت حذوها بعد ذلك بوقت قصير وأدخلت مبدأ إشراك الحكومة في تحديد الانتاج. وكان لا بد وأن يؤدي المزج بين المبدأين وتعميمهما إلى المشاركة في عمليات انتاج النفط وتصديره وذلك بالاستيلاء كلياً أو جزئياً على الشركات العاملة. وكان هذا أمراً منطقياً، ولكنه لم يتحقق إلا بعد حدوث تطورات أخرى.

وفي الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٢ صار من الواضح أن الكويت لا تستطيع حماية نفسها من الضغوط الإقليمية والدولية. وكانت هذه ضغوطاً قوية ومتنوعة. وفي حين أنها استطاعت أن تتكيف مع بعضها فإنها أذعنت لبعضها الآخر. ولم تلبث أن وجدت أن ثرواتها حتى حيث كانت قد أُخفيت أو جرى التقليل من حجمها ليست ضمانة للطمأنينة.

كان هناك أولا الضغط اللطيف المُقنع الذي مارسه السادات لإشراك دول الخليج العربي في خطته لإقناع الولايات المتحدة الأميركية بالعمل على حل المشكلة الفلسطينية. فإذا فشل، شن الحرب على إسرائيل. وفي هذه الحالة تقوم دول النفط بتغطية غالبية تكاليف الاستعدادات والاعتدة الحربية. وكان الملك فيصل الأوثق صلة بالأميركيين من زعماء الكويت قد وافق على الخطة. ولم يسع الكويتيين إلا أن يحذوا حذوه بالرغم من كراهيتهم للتخلي عن زعامة الخليج العربي للسعودية. وبعد عام ١٩٧٢ أصبح الضغط لا يطاق وجُرت الكويت إلى شرك أحداث ١٩٧٣ التي مهدت الطريق إلى أول هزة بترولية. فالمقامرة بالنسبة لدولة كان باستطاعتها تقديم المال لا ممارسة الضغط السياسي كانت كبيرة.

وعلى مستوى مختلف ولكن أكثر إزعاجاً كان شاه إيران قد أخذ يكشف عن إصابته بجنون العظمة. وصار من الواضح نظراً لازدياد عائداته من البترول وقيامه برفع سقف الانتاج أنه كان يتوقع أن يصبح أهم شخصية سياسية في الخليج. وكان في تلك الاثناء يبني جيشه بسرعة مذهلة ويعتبر الكويت أضعف من أن تقاوم أية هبّة شيعية، ولديه برنامج لمناصرة الجاليات الشيعية وثيقة الصلة بإيران. هذا في وقت كان فيه الشيعة في الكويت يشتعلون غضباً بسبب دورهم الهزيل في الحكومة. ولهذا لجأت الكويت إلى حل وسط، فتخلّت الأسرة الحاكمة عن إحدى الوزارات المخصصة لها وهي وزارة البترول لشيعي وهو عبد المطلب الكاظمي. لكن الكاظمي برهن على أنه كارثة مما استوجب استبداله بآخر بعد سنوات قليلة.

وأخيراً فإن الكويت شعرت بوطأة المطالب العراقية إذ كان العراق في حاجة إلى منفذ مائي يخفّف من إزدحام الملاحة إلى حد الاختناق في مياه شط العرب التي كانت موضع خلاف شديد مع إيران. فشرعت في بناء منفذ مائي عميق في مياه الكويت

وتسهيلات مساعدة على جزيرة بوبيان الكويتية. وكان سيطلق على المنفذ اسم «البكر» ولم يعد للكويت أي خيار وجرت مشاورات شكلية بين العراق والكويت. وكان لا بد لهذه القضية أن تذكّر الكويت بأزمتي عام ١٩٦١ و ١٩٣٨. وأملت الكويت من خلال سماحها للعراق باستخدام الجزيرة أن لا يتقدم بمطالب أخرى تتعلق بالأراضي. ولكي تتفادى الحرج دخلت الكويت في مفاوضات مع العراق لمد خط من الانابيب لجر المياه العذبة إليها في مقابل المنفذ المائي. لكن بالرغم من إقرار المشروع من حيث المبدأ واستقدام عروض من الشركات الكبيرة لتنفيذه فإنه لم يتحقق. إذ كان الهدف منه عندئذ هو البرهنة على أنه باستطاعة الكويت أن تحصل من العراق على منافع بديلة.

شاركت الكويت أول مرة في مجابهة استراتيجية وسياسية دولية قبل وأثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ التي شنتها مصر وسوريا على اسرائيل. وجاءت المشاركة كما ذكرنا آنفاً نتيجة لمحاولة السادات بكل مهارة إشراك الدول العربية المنتجة للنفط في خططه ولحماس الملك فيصل لمبادرته. وبالرغم من أن الكويت وجدت نفسها مرغمة على ذلك فإن الإعلان عن خفض انتاج البترول وزيادة أسعاره صار يصدر من الكويت. وبالرغم من أن هذا كله لم يكن من صنع الكويت فلا بد من أن نستعرض خلفيته.

الفصل السادس
النفط العربي في حرب أكتوبر
والصدمة النفطية الأولى

قبل أن نتناول الخلفية والأحداث التي أدت إلى حرب أكتوبر ١٩٧٣ وجرّت إلى مجابهة شديدة التعقيد ولا قبل لطاقات الكويت السياسية بها، من المهم أن نوضح عدداً من التطورات البارزة التي كانت قد سبقت ذلك.

في عام ١٩٧٠ أجرت الكويت إحصائية لمراجعة التقدم الذي أحرزته السياسات السكانية التي جرى اتباعها منذ أواخر عام ١٩٦٨. وتبين أن مجمل عدد السكان هو ٧٣٣,٠٠٠ نسمة بينهم ٤٧٪ من الكويتيين. وظل الوضع كذلك. لكن الأكثر أهمية هو أن الشعب الكويتي كان شعباً شاباً، وأن الكويتيين كانوا يؤلفون ١٨٪ من الأيدي العاملة، وأن غالبية هؤلاء كانوا يعملون في القطاع الحكومي. وهذا يعني أن غالبية النشاطات في القطاع الخاص كانت بأيدي الغرباء، الأمر الذي زاد من مخاوف الكويتيين.

وخلال عام ١٩٧٠ اكتسبت ليبيا حق مشاركة شركات النفط في مسؤولية تحديد أسعار النفط. وعندما أعلنت الكويت فيما بعد أن سقف الانتاج هو ثلاثة ملايين برميل في اليوم واضعة بذلك أساس حق الاقطار المنتجة للنفط في تقرير حجم الصادر منه أعدّ المسرح للمشاركة.

وخلال هذه الفترة تزايد الطلب على النفط تزايداً سريعاً بالرغم من أن الزيادات في سعره في الفترة ١٩٦٩ ـ ١٩٧١ بلغت ٦٠٪. فبين عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٠ ازداد الطلب على النفط في أوروبا الغربية بمقدار ١٣,٣٪ وفي اليابان بمقدار ٢٠٪. وترددت هنا وهناك دعوات إلى تأميم شركات النفط. وعندما تزايد الضغط في هذا الاتجاه، أصبح من الضروري عرض نوع من البديل المقبول. وفي حين أن الضغوط من أجل التأميم عكست الإحباطات السياسية التي كانت تمهد الطريق لحرب اكتوبر ١٩٧٣، فإن سعر البترول المرتفع كان يشير إلى أن الاسعار ستتزايد باطراد وأنه من الممكن الحصول على مكاسب أكبر من تولي عمليات الإنتاج والتسويق.

ووضع اليماني مفهوم «المشاركة» الذي استهدف منح الأقطار المضيفة مزيداً من

السيطرة لكن في إطار نظام للتسويق يشمل كبريات شركات النفط. ونشأ الاحساس لدى الشركات أنه إذا أزيلت البُنية الرأسية المتكاملة لصناعة النفط فسيكون الأوفق لمصالح شركات النفط الكبيرة أن تشتري البترول الخام بأرخص أسعار ممكنة. واستتبع هذا أن تبذل كل جهد ممكن في تأييد المحاولات الرامية إلى خفض سعر النفط الخام. ولم يكن هناك شك في نجاح جهودها.

كانت حصيلة هذه الأفكار والمحاولات الاتفاق العام حول المشاركة لسنة ١٩٧٢. وبموجب هذا الاتفاق صار للأقطار المنتجة للنفط ٢٥٪ من أسهم الشركات المنتجة للنفط. وارتفعت هذه النسبة فيما بعد الى ٥١٪. على أن الأحداث اللاحقة وخصوصاً في عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ طمست هذا الاتفاق وارتفع نصيب تلك الأقطار بسرعة أكبر مما كان متوقعاً. فبلغت النسبة اولا ٦٠٪ ثم صارت ١٠٠٪ فيما بعد. وقد تحقق هذا في عام ١٩٧٦ إلا بالنسبة للسعودية وليبيا. ففي السعودية اعتبر شركاء الأرامكو أن الشركة كلها شركة سعودية اعتباراً من سنة ١٩٧٦. أما في ليبيا فلا تزال الحكومة تملك غالبية الأسهم فقط. ولا بد هنا من التأكيد على أنه بالرغم من نقل الملكية هذا فإن الشركات العاملة واصلت عملها بموجب عقود إدارية مع مانحي الامتيازات الأصليين. وفي غالبية الحالات عادت هذه الترتيبات بفوائد أكبر على الإداريين الأجانب وخصوصاً بعد تزايد أسعار النفط. وكان التعويض يدفع في الغالب على شكل نسبة مئوية من قيمة النفط المستخرج.

كانت قد مرت ست سنوات على احتلال اسرائيل لمناطق شاسعة من البلاد العربية خلال حرب الايام الستة عام ١٩٦٧. وبالرغم من استنكار الرأي العام العالمي الذي وجد تعبيراً عنه في قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ الذي صدر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ والذي دعا إسرائيل إلى الانسحاب من المناطق التي احتلتها فإنها تجاهلت ذلك تجاهلاً كلياً.

ودفع هذا الإذلال للعرب والمرارة التي ولدها الجماهير العربية إلى تأييد الفدائيين الفلسطينيين على أمل إنزال هزيمة عسكرية باسرائيل أو على الأقل على أمل إنزال الضرر بها. وانتهى الأمر بأن أخذت الأقطار العربية وغيرها من أقطار العالم تعاني من أعمال اليائسين الذين دفعوا إلى هاوية اللاعقلانية. ومع هذا فلم تحرك اسرائيل ساكناً،

ولم تتقدم الولايات المتحدة التي يعتقد العرب أنها تستطيع أن تمارس الضغط على إسرائيل بأية مبادرة للتخفيف من عناد إسرائيل.

وعلى المستوى السياسي وفرت مصر وإلى حد أقل الأردن فرصاً عديدة للحلول الوسط. لكن هذه المواقف المذلة لم تلق إلا الإهمال. وأخيراً وعندما وجد المصريون أنفسهم أمام حائط مسدود وأصبح لهم رئيس جديد أخذوا يبحثون عن منفذ جديد وكان أول ما تطلعوا إليه هو المساعدات العربية. فلم يكونوا في حاجة ملحة الى الدعم المادي وحده بل وإلى الدعم العسكري.

وجال السادات في العواصم العربية سعياً وراء الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري. وتخلى بمهارة عن مطالبة مصر بزعامة العالم العربي وطلب المساعدة. ومما أسهم في جهوده المتواصلة تطوران كبيران.

فمنذ عام ١٩٧٠ أصبحت أهمية النفط للغرب واضحة جداً. وعلاوة على هذا أصبحت السعودية أهم قطر نفطي في العالم كله. هذا فضلاً عن أنها كانت تتمتع بميزتين أخريين في منتهى الأهمية. فمنذ وقت طويل كان الملك فيصل قد اتخذ نظرة سياسية مطابقة للنظرة الغربية وخاصة نظرة الولايات المتحدة التي عهد إلى شركاتها وحدها استخراج القسم الأكبر من النفط السعودي. وعليه فإن التأثير السياسي للسعودية على الولايات المتحدة قد يكون مزدوجاً. فقد بذل السادات جهده لإقناع الملك فيصل باستخدام هذا التأثير المزدوج. ولا يعود قيام الملك فيصل بذلك إلى قدرة السادات على الاقناع فقط، بل وإلى ما اعتبره الملك فيصل إهمالاً كبيراً من الأميركيين.

وفي سوريا وهي القطر العربي الكبير الثاني الذي استولت إسرائيل على جزء من أرضه قام في أوائل السبعينات نظام حكم جديد متحمس لاستعادة الأرض المسلوبة؛ لكنه في الوقت ذاته كان في حاجة شديدة للدعم الاقتصادي. وكان المنحى الإيديولوجي والاشتراكي يشير إلى أنه لن يكون هناك تقارب بينه وبين السعودية. فبذل السادات جهده في سبيل تقاربهما ونجح في ذلك. لكنه ما كان سينجح لولا المرونة السورية وإدراك السعودية المتزايد بأن العلاقات التقليدية الجيدة مع الولايات المتحدة ليست ضمانة كافية ضد الأطماع الإسرائيلية الواسعة التي يرجح أن تمتد إلى السعودية.

وكان قيام هذا التحالف هو الذي وضع الأساس الناجح للجهود الحربية الرامية إلى استعادة الأرض المسلوبة.

وقدمت السعودية ما طلب منها من مساعدات سياسية واقتصادية. وأخيراً قدمت دعماً استراتيجياً للجهد الحربي عبر الحظر على تصدير النفط. وقبل أن تعزز السعودية دعمها للإلتزام الكلي لمصر وسوريا أخذت تستكشف الفرص الأخيرة لحمل الولايات المتحدة على التقدم بمبادرة لتحقيق تسوية في الشرق الأوسط.

وفي صيف ١٩٧٢ زار الأمير سلطان وزير الدفاع السعودي الولايات المتحدة للبحث في شراء اسلحة للجيش السعودي. وانتهز فرصة الزيارة للبحث مع الرئيس نيكسون في المبادرة الأميركية المطلوبة للتوصل إلى تسوية سلمية في الشرق الأوسط. واعتبرت مباحثاته هذه الأساس الضروري لوضع أساس حلف سياسي واقتصادي طويل الأمد بين الولايات المتحدة والسعودية. ولهذا السبب اعتبر السعوديون الوعود التي قطعت خلال المباحثات وعوداً مُلزمة. وكانت أسس التعاون المتبادل واسعة النطاق. فقد أراد السعوديون من الأميركيين أن يمارسوا الضغط على إسرائيل لتحقيق تسوية في الشرق الأوسط في مقابل توقف مصر عن الاعتماد على السوفييت.

ولدى عودة الأمير سلطان إلى السعودية عبر لأخيه الملك فيصل عن اعتقاده بأن الرئيس الأميركي صادق في وعوده. ونقل السعوديون الذين كانوا أكثر مناهضة للشيوعية من الأميركيين ذلك الانطباع للمصريين. ومن قبيل الاحتياط التزم السعوديون بأمرين إذا بدأ المصريون بقطع روابطهم بالاتحاد السوفييتي: الأول هو تمويل مشتريات المصريين من الأسلحة من أي مكان في الغرب، والثاني هو أنه إذا لم يف الأميركيون بوعدهم فإن السعودية ستكون شريكاً فعالاً وكاملاً في المواجهة العربية الإسرائيلية الأميركية.

واستجاب الرئيس السادات إلى حد كبير لاقتراحات السعوديين المستندة إلى الوعود الأميركية. فطلب من الخبراء السوفييت في خطاب ألقاه بمناسبة الذكرى التاسعة عشرة للثورة المصرية (في ٢٣ يوليو/ تموز) ١٩٧٢ أن يغادروا مصر. وجاءت هذه الخطوة مفاجأة للعالم. وبدا وكأن الجهود التي بذلها السوفييت لإقامة علاقات وطيدة مع العالم العربي قد انهارت في يوم وليلة. فبادر السوفييت إلى ترسيخ علاقاتهم السياسية

والاقتصادية مع العراق، وتركوا الباب مفتوحاً لتحسين علاقاتهم مع مصر.

لكن بدا أنه لم يكن هناك موقف أميركي محدد. وكانت الجهود التي يبذلها المبعوثون الأميركيون يغلب عليها الفتور. كما أن حصيلة جهودهم ظلت على ما هي عليه. والواقع أن تلك الجهود كانت كفقاقيع الصابون الهشة التي تنفجر عندما تواجه أقل مقاومة إسرائيلية.

ومع مرور شهور ١٩٧٣ بدون أي تحسن أساسي في الشرق الأوسط شعر السعوديون بأنهم جازفوا بالكثير بدون الحصول على شيء. وعندما حل ربيع عام ١٩٧٣ كان الملك فيصل قد اقتنع بأنه لا يستطيع أن يضمن قيام الرئيس الأميركي باتخاذ أي مبادرة جدية. هذا علاوة على أن مصداقية نيكسون تدهورت بشكل خطير على أثر فضيحة ووترغيث. وشعر العرب بأن الضغط الصهيوني عليهم في وسائل الإعلام أقوى منه في أي وقت سابق. فكان السبيل الوحيد للخروج من حالة اللاسلم واللاحرب هي الحرب، أي شن العرب للحرب لاستعادة أرضهم والحقوق الفلسطينية.

وخلال ربيع ١٩٧٣ - وربما في إبريل/ نيسان - قرر السادات الرئيس المصري والملك فيصل والرئيس حافظ الأسد شن الحرب. لكن كان لا بد من اتمام الاستعدادات للهجوم ومن تحضير الرأي العام العالمي لذلك.

وتزامن هذا بالصدفة مع قيام الرئيس الأميركي في شهر ابريل/ نيسان بإلغاء نظام تحديد الحصة الأميركية من النفط المستورد، وأعلن عن سياسة تجاه الطاقة تؤكد على التحديات التى يواجهها الاقتصاد الأميركي بسبب اعتماده المتزايد على ما يستورده من النفط.

وفي تلك الأثناء اكتنف الغموض قرار الزعماء العرب الثلاثة بالمضي في الاستعداد لشن الحرب. فنشاط العملاء الإسرائيليين في العالم العربي كان قوياً، هذا علاوة على أن ضباط المخابرات الأميركية هم الذين كانوا يشرفون على عمل دوائر الأمن السعودية. وعليه فإنه كان على الملك فيصل أن يبقي القرار سراً وأن لا يبوح به إلا ربما لاثنين أو ثلاثة فقط من المسؤولين الذين يثق بهم.

وتطلبت السرية أيضاً تحريك القوات والأعتدة بدون اعلان مسبق لا ضرورة له.

وفيما بعد فُسر اغلاق سوريا لحدودها من لبنان في مايو/ أيار ١٩٧٣ وتحريكها للجنود ووضعهم على جهتي الحدود مع لبنان قرب مرتفعات الجولان على أنه مناورة تكتيكية أساسية استعداداً للحرب. إلا أن الموقف في مصر كان مختلفاً. إذ كان من الممكن دائماً تفسير تحرك القوات المصرية باتجاه منطقة القنال على أنه عملية استبدال للجند الذين أنهكتهم المرابطة في الخنادق غربي القناة. ونصبت الصواريخ على خط مواز لخط تحصينات الجند وعلى بعد كيلومترات قليلة عنه.

وترافقت استعدادات العرب للحرب مع شراء الأسلحة والصواريخ من الاتحاد السوفييتي. وكان ثمن الأسلحة يدفع نقداً بالدولارات التي كانت تقدمها السعودية والكويت وأبو ظبي وليبيا. وقدمت ليبيا المساعدات بدون أن يكون لديها علم بتوقيت الحرب، ولكن لتقوية القطرين اللذين كان من المتوقع أن يتحملا عبء الحرب الحتمية مع إسرائيل. وبلغ مجموع ما دفع ثمناً للسلاح من روسيا ١,٢ إلى ١,٥ بليون دولار تقريباً.

وتبين أن مسألة توافر الصواريخ مسألة مقلقة لأن الموجود منها كان أقل بكثير من المطلوب. وحظيت الجبهة المصرية بالأولوية في هذا المجال. وهذا ما يفسر لنا لماذا بقيت الأهداف الاقتصادية المهمة في سوريا مثل معامل التكرير والكهرباء في حمص وميناء بانياس الذي يشحن منه النفط بلا حماية تقريباً من الغارات الجوية التي تقوم بها القاذفات الاسرائيلية التي تخترق جدار الصوت.

وبالإضافة إلى الاستعداد للحرب شن العرب حملة دعائية تستهدف إثارة الاهتمام في جميع أنحاء العالم بحل لمشكلات الشرق الأوسط. وكمحاولة أخيرة للحفاظ على صداقة الولايات المتحدة بصورة خاصة أخذ السعوديون يضغطون كلما استطاعوا على المسؤولين الأميركيين من أجل القضية العربية. ثم إن السعوديين الذين كانوا قد اعتنقوا مبدأ الفصل بين السياسة والنفط فإنهم عكسوا هذا الموقف وضغطوا على جميع شركائهم في الأرامكو لاستخدام نفوذهم في الإدارة الأميركية لخدمة القضية العربية. وبالفعل اتخذ هؤلاء مواقف متفقة مع الموقف السعودي. فلما أبت الادارة الأميركية أن تحيد عن موقفها قام السعوديون رسمياً بمطالبة الولايات المتحدة باتباع سياسة متوازنة تجاه إسرائيل والعرب. فلما فشلوا في تحقيق ذلك أعلنوا أن عليهم أن يعيدوا النظر في سياساتهم تجاه

زيادة انتاج النفط. وكانت الولايات المتحدة عندئذ ـ في سبتمبر/ أيلول ١٩٧٣ ـ تعتمد بصورة مباشرة وغير مباشرة في الحصول على ثلث ما تستورده من النفط على السعودية. وعليه فلم تكن الولايات المتحدة في وضع يسمح لها بالتغاضي عن مطالب السعوديين. ولكي يظهر الملك فيصل أن السعودية جادة في موقفها قام الملك فيصل المعروف بالتزامه بصداقة الولايات المتحدة بالتعبير عن مطالبه بصورة رسمية وعبر وسائل الاعلام.

وعندما فشلت جميع هذه المحاولات الظاهرة لحمل الرئيس نيكسون على إصدار تصريح يعبر فيه عن عزم الولايات المتحدة على أن تتبع سياسة أكثر توازناً في المستقبل أخذت أجراس الحرب تقرع ولكن ليس في آذان المسؤولين الإسرائيليين والأميركيين.

وفيما كانت الأيام الأخيرة من شهر سبتمبر/ أيلول تنسلخ من تاريخ العالم العربي الحديث المذل أصبحت الحرب وشيكة الوقوع وحتمية. ولم يكن قد تبقى على وقوعها إلا إختيار اليوم المناسب فكان هذا اليوم هو يوم كيبور.

وكان عبور الجنود المصريين قناة السويس إلى ضفتها الشرقية وهدير الدبابات السورية على مرتفعات الجولان مفاجأة للعالم الغربي. إذ كان الغرب قد فسّر المحاولات العربية المحمومة للتوصل إلى حل مقبول شواهد أخرى على العجز واليأس. ولم يكن لدى أي كان الاستعداد للتسليم بحقيقة انسانية بسيطة وهي أنه لا يمكن دفع شعب وراء حدود معينة من الاذلال بدون أن يتساوى الموت مع الحياة لدى المعذبين منذ وقت طويل.

هناك قراران حَظيا بكثير من الاهتمام خلال حرب أكتوبر. ففي ١٦ أكتوبر/ تشرين أول ١٩٧٣ أعلنت دول الخليج الأعضاء في منظمة أوبيك عن زيادة في الأسعار المعلنة قدرها ٧٠٪. وفي اليوم التالي أعلن قرار يقضي بتخفيض مستويات الانتاج لشهر سبتمبر/ أيلول بمقدار ٥٪ شهرياً. وفي غضون يومين إزدادت نسبة التخفيض إلى ٢٥٪ وترافقت مع حظر على تصدير البترول الخام ومشتقاته للولايات المتحدة وهولندا وجنوب أفريقيا.

وفي ٢٣ ديسمبر/ كانون أول ١٩٧٣ رفعت الأسعار مرة أخرى في طهران بمقدار ١٢٨٪، وفي ٢٤ من الشهر ذاته بلغت تخفيضات العرب لمستوى الانتاج في شهر سبتمبر/ أيلول ١٥٪.

واختلف تخفيض الانتاج والتصدير بين دولة عربية نفطية وأخرى وذلك طبقاً لنظرة كل دولة منها إلى الولايات المتحدة وهولندا وسياسة التصدير إليهما. وعندما حل منتصف نوفمبر/ تشرين ثاني كان انتاج العرب للنفط قد انخفض إلى ١٦,٠٧٠ مليون برميل في اليوم في حين أنه بلغ في سبتمبر/ أيلول ٢٠,٦٠٠ برميل في اليوم أي بتخفيض قدره ٢٥٪.

إن كميات البترول الخام العربي الذي كان على الولايات المتحدة وهولندا أن تستغنيا عنه تقدر ب ١,٤ مليون برميل في اليوم لكل منهما. وحرمت أسواق أخرى من ١,٦ مليون برميل أخرى في اليوم. وبلغ ما استوردته الولايات المتحدة من النفط العربي الخام ومشتقاته في عام ١٩٧٣ مقدار ٣٢٪ من مجموع ما استوردته منه. وتبلغ هذه النسبة ٧٠٪ بالنسبة لهولندا و ٨٪ بالنسبة للأسواق الأخرى.

على أن التأثير المباشر لم يقتصر على الكميات بل تعدى ذلك إلى الأسعار. فرفع أسعار النفط الخام بمقدار ٧٠٪ الذي تقرر في الكويت زاد دخل الأقطار العربية النفطية بمعدل ١,٥ دولار في البرميل الواحد. وهكذا فإن زيادة الدخل بعد تخفيض الانتاج بنسبة ٢٢٪ بلغ ٨,٨ بليون دولار. وكان يمكن لهذه المكاسب الإضافية أن ترتفع إلى ١١,٢ بليون دولار لو عاد الإنتاج إلى مستواه في سبتمبر/ أيلول ١٩٧٣.

ونرى من الجدول التالي الزيادات في أسعار النفط ابتداء من أغسطس/آب ١٩٧٠. وينبغي أن نلاحظ أن الزيادات في ١٩٧١ تعكس بصورة رئيسية التحركات الليبية. وكان الهدف من رفع الأسعار في عام ١٩٧٢ التعويض عن التضخم. أما الزيادة بين أول أكتوبر/ تشرين أول ١٩٧٣ وأول يناير/ كانون ثاني عام ١٩٧٤ فتعكس التأثير السيكولوجي لخفض الانتاج وقرارات الكويت (في أكتوبر) وطهران (في ديسمبر ١٩٧٣).

جدول أسعار النفط السعودي، (ف. و. ب.) رأس التنورة.

٣١ أغسطس/آب ١٩٧٠	١,٨٠٠
١٥ فبراير/ شباط ١٩٧١	٢,١٨٠
١ يونيو/ حزيران ١٩٧١	٢,٢٨٥

٢٠ يناير/ كانون ثاني ١٩٧٢	٢,٤٧٩
١ ينااير ١٩٧٣	٢,٥٩١
أول إبريل/ نيسان ١٩٧٣	٢,٧٤٢
أول أكتوبر/ تشرين أول ١٩٧٣	٣,٠١١
١ نوفمبر/ تشرين ثاني ١٩٧٣	٥,١٧٦
١ يناير/ كانون ثاني ١٩٧٤	١١,٦٥١

وعند مراجعة قدرة عدد من أكبر منتجي النفط (الولايات المتحدة، كندا، فنزويلا، المكسيك، إيران، اندونيسيا ونيجيريا) على زيادة إنتاجها يتبين لنا أن مجال زيادة الانتاج لتعويض تخفيض انتاج النفط العربي كان محدوداً وغير كاف لتحييد نتائج الحظر العربي.

فمجموع الكميات الإضافية التي كان يمكن للولايات المتحدة وفنزويلا وإيران واندونيسيا ونيجيريا أن تنتجها لا تتجاوز ٨٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم. هذا فضلاً عن أن الأقطار العربية المنتجة للنفط وخصوصاً السعودية والكويت وأبو ظبي كانت تستطيع القيام بمزيد من التخفيض إذا احتاج الأمر.

إن التخفيض الأكيد للإنتاج لم يجعل هناك حاجة للتدقيق في شهادات التصدير. وطالما كانت الدول التي لا يشملها الحظر مقتنعة بعدالة القضية العربية وتطور سياساتها في هذا الاتجاه فإنها كانت تزيد من تأثير الحظر. ولهذا كان الحظر موضوعاً خطيراً بالنسبة للولايات المتحدة وهولندا. وبالرغم من أن الكويت لم تسهم بشيء يذكر في الاستعدادات للحرب باستثناء الاسهامات المالية فإنها إستضافت المؤتمر الذي رفع الأسعار وقرر تخفيض الانتاج في أكتوبر ١٩٧٣ وكسبت كغيرها من الأقطار المنتجة للنفط الكثير من ارتفاع الأسعار. لكن الكويت بخلاف غالبية منتجي النفط تمكنت من استخدام الزيادة في سعر النفط في تحسين قدرتها على الإدخار. أما في الأقطار النفطية الأخرى فكاد الدخل المرتفع أن لا يكفي لتغطية النفقات.

كان من المتوقع أن يبلغ دخل الكويت من النفط في عام ١٩٧٤ ثمانية بلايين دولار بينما كان في عام ١٩٧٣ حوالي ١,٩ بليون هذا بالإضافة إلى عوائد المدخرات التي قدرت ب ٣٠٠ مليون ـ ٤٠٠ مليون دولار. وقد شجع توقع الدخل العالي والتوسع في الانفاق على المضاربة بالعقارات، وإزدهر بناء الشقق الصغيرة والمكاتب والمجمعات التجارية. ولم يكن هذا في حد ذاته مضراً لكن أحد شبان الأسرة المالكة كان بين أبرز المضاربين، بالرغم من أن هذا كان مناقضاً لمبدأ رئيسي كان الأمير ورئيس الوزراء يؤكدان عليه منذ الستينات. هذا بالإضافة إلى أن هوية الشيخ الشاب كانت على جانب كبير من الأهمية.

كان الشيخ ناصر صباح الأحمد الصباح شاباً لامعاً مثقفاً اشتغل بالتجارة داخل بلاده وخارجها. وكان والده الشيخ صباح الأحمد الصباح وزيراً للشؤون الخارجية ويعتبر الثالث في الأهمية بين أفراد العائلة المالكة. وكانت له شعبية في الوسط الصحفي. كما كان يعتبر أبرز خبير في العلاقات الخارجية ومهندس العلاقات الحساسة مع الدول العربية الأخرى. وكانت هناك حاجة ماسة لاخراج إبنه من النشاط التجاري في الكويت، ورغبة أكيدة في أن لا يظهر كثيراً في معاملاته خارج الكويت. وأيد رئيس الوزراء الشيخ جابر الأحمد بقوة توجيه الشيخ ناصر على هذا النحو؛ فلم يلبث أن اختفى ذكره من الأخبار. وقدر لهذه السابقة أن تقلق بال الشيخ جابر الأحمد بعد أن أصبح أميراً وبعد كارثة سوق المناخ.

ونجد على مستوى آخر أن الكويت التي كان بوسعها أن تأمل في أن يكون لديها عند نهاية ١٩٧٤ مدخرات تفوق ١٢ بليون دولار بدأت تشعر بأعباء الغنى المالي. إذ أخذ الرئيس السادات يُمطر منتجي النفط العرب بطلب المساعدات والاستثمارات. لقد أراد أن يقوم أثرياء النفط العرب بإنقاذ الاقتصاد المصري وطرح مشاريع صناعية عديدة. ولم يكن في الإمكان رفض بعض تلك المشاريع مثل مشروع إنشاء صناعات حربية عربية. وبالرغم من أن السادات لم يحاول فرض طلباته فإنه لجأ إلى نوع من الاقناع العاطفي الذي تصعب مقاومته. إذ ظل يردّد أن أسعار النفط لم ترتفع إلا من جراء نزف الدم المصري في حرب اكتوبر ١٩٧٣ . وترافق هذا الضغط مع تعبير كثرة من الدول الأوروبية عن حاجتها إلى قروض وزيادة صادراتها إلى منتجي النفط. وكان على الكويت أن تستشير دول الخليج الأخرى وأن تتكيف مع هذه النظرة الدولية الناشئة.

على أن عملية التكيف هذه أصيبت بصدمة صاعقة في صيف ١٩٧٤ . ففي شهر يوليو/ تموز من تلك السنة زار وليم سيمون، وزير الخزانة الأميركية، الكويت والسعودية. وبالإضافة إلى دفاعه الكلامي عن ضرورة توجيه أموال النفط الفائضة إلى السوق الأميركية لتقوية الدولار وإعادة التوازن إلى النظام النقدي الدولي، قدم طلباً مكتوباً يشير إلى أنه على السعودية والكويت أن تستثمرا ١٢ بليون دولار في سندات الخزينة الأميركية طويلة الأجل. أي أنه طالب بحجز غالبية مدخرات أغنى دولتين من دول النفط العربية في السندات الأميركية. وعندما تسربت أخبار هذا إلى الصحافة وأثارت مشاعر مناهضة للأميركيين، نفى المستر سيمون أنه تقدم بذلك الطلب. لكن وكيل الخزينة الأميركية المستر جاك بنيت أكد فيما بعد أن سيمون تقدم بذلك الطلب.

ولما كان الكويتيون قد أخذوا جانب الحذر من الأميركيين والدولار منذ ألغى الرئيس نيكسون الصلة بين الدولار والذهب في صيف ١٩٧٣، فإنهم أعرضوا عن ذلك الطلب وبدأوا يشعرون بضرورة توظيف استثماراتهم في مختلف الأقطار الصناعية. وكان هذا يعني في الأساس أن الكويت أخذت تتجه إلى الاستثمار بصورة رئيسية في المانيا وفرنسا واليابان بعد إنجلترا والولايات المتحدة. أما على الجبهة العربية فقد فضلت الكويت جهداً تسهم فيه عدة جهات، وبالتالي فإنها أيدت إنشاء صندوق مالي عربي للإنماء الاجتماعي والاقتصادي. وزادت رأس مال الصندوق الكويتي إلى حد كبير.

وقبل نهاية تلك السنة تعرضت الكويت لحادث إرهابي جديد. ففي نوفمبر/ تشرين ثاني وقع انفجار أصاب مكاتب مجلس الثقافة البريطاني بأضرار بالغة. فكثيراً ما كان المجلس البريطاني يساعد الشبان الكويتيين الذين كانوا يسعون إلى الحصول على تعليم جامعي. ثم إن خريجي الجامعات البريطانية كانوا يتمتعون بتقدير كبير من قبل السلطات الحكومية. وعليه فقد اعتبر الانفجار عملاً مناهضاً للمصالح البريطانية والصداقة البريطانية الكويتية. وقوي الشعور بسوء النية تجاه الكويت وبالعزم على زعزعة استقرارها في الأوساط الحكومية وخصوصاً بين كبار أفراد الأسرة الحاكمة.

الفصل السابع
الازدهار والمشكلات وحل البرلمان

في الفترة بين ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ كان الجانب الأكثر أهمية لسياسات الخليج التي اجتذبت اهتمام الزعامة الكويتية هي سياسة شاه إيران المكشوفة الرامية إلى جعله أهم شخصية في الخليج، وإذا أمكن في منطقة الشرق الأدنى بما فيها تركيا وباكستان وغالبية الدول العربية. ولتحقيق طموحاته لم يسع إلى الاتفاق مع أقطار الخليج باستثناء اتفاقه مع العراق حول حقوق كل من البلدين في شط العرب الذي تم نتيجة لوساطة جزائرية. ولعبت هذه الخطوة التي تمت في عام ١٩٧٥ دوراً هاماً في تخفيف التوتر بين العراق وإيران الذي خيم على الأقطار الصغرى مثل الكويت خوفاً من حدوث مواجهة بين أكبر وأهم قطرين في الخليج.

وبالرغم من هذه البادرة المهدئة فإن الشاه تكشف عن شهية شرهة للسلطة والتفوق العسكري قبل وخلال وبعد عام ١٩٧٥. زد على ذلك أن الشاه كان يسعى إلى زيادة دخله بأسرع وقت ممكن، ومضى في تنفيذ برنامج لزيادة حجم إنتاجه من البترول إلى سبعة ملايين برميل في اليوم. وقبل نهاية عام ١٩٧٥ أبرمت إيران صفقة غاز طبيعي مع الاتحاد السوفييتي وعدد من الأقطار الأوروبية. والتزمت إيران بموجب الاتفاق ببيع ١٣,٤٠٠ مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً للاتحاد السوفييتي وألمانيا الغربية وفرنسا والنمسا لمدة عشرين سنة، على أن ينقل الغاز مسافة ألف كيلومتر إلى أسترا بأنابيب يستغرق تركيبها خمس سنوات.

والتزمت شركات رورغاز في ألمانيا الغربية، وغاز دي فرانس (بفرنسا) وO M V النمساوية بشراء ١١,٠٠٠ مليون متر مكعب من الغاز سنوياً. وكان الباقي من نصيب الاتحاد السوفييتي بسعر التسليم على الحدود السوفييتية. وقسم نصيب أوروبا الغربية بحيث ظفرت ألمانيا الغربية ب ٥٠٪ وفرنسا ب ٣٣,٣٣٪ والنمسا ب ١٦,٦٧٪. وجرى الاتفاق على البدء بالتسليم في عام ١٩٨١ وحددت الأسعار ب ١,٥ و ١,٧٠ دولار للألف قدم مكعب بعد أن يسلم على الحدود السوفييتية بسعر ٩٠ إلى مئة سنت للألف قدم مكعب.

وجرى تحديد السعر على أساس الطاقة التي يحل محلها، والأسعار التنافسية لمواد

الوقود الأخرى التي تستهلك في ألمانيا الغربية. كما أن السعر حدد بحيث يسمح برفعه في حال ارتفاع أسعار مواد الوقود المنافسة.

وقامت الشركات الثلاث ـ وهنا بيت القصيد ـ بإبرام اتفاق منفصل مع مؤسسة سويوس السوفييتية لتصدير النفط على تسليم الغاز على الحدود التشيكية وذلك عبر أنابيب تمدّها شركتا رورغاز وغاز دي فرانس. وفي مقابل ال ١٣,٤٠٠ مليون متر مكعب التي ترسلها إيران قام الاتحاد السوفييتي بتسليم اوروبا الغربية ١١,٠٠٠ مليون متر مكعب من الغاز من مصادر لم تكن بالضرورة إيرانية.

لقد كان هذا الاتفاق ينطوي على انطلاقة سياسية واقتصادية كبرى اتسعت آثارها على هذين الصعيدين فيما بعد عندما تم مد خط الأنابيب، واستولى الخميني على السلطة في إيران. وبالرغم من أننا سنتناول هذه الآثار فيما بعد فمن المهم الآن أن نعلق على ما كان للاتفاق عندئذ من أهمية اقتصادية وسياسية سواء بالنسبة لطرفي الاتفاق أو لأقطار الخليج الأخرى.

فمن الناحية السياسية، واجه السوفييت صعوبات في إقامة أي علاقات مثمرة في الخليج. فقد أُبعدوا بالكلية عن صناعة النفط في المنطقة، واقتصر وجودهم على قدرتهم الفنية على استغلال موارد النفط في حقل الرميلة جنوبي العراق بجوار الفاو والحدود الايرانية. وكانت قد مرت ست وعشرون سنة منذ جرى إخراج السوفييت من شمالي إيران على أثر التهديد بنشوب حرب نووية مع البريطانيين والأميركيين، ومرة أخرى في عام ١٩٥٢ عندما أُسقط مصدّق الشاه وألف حكومة متعاطفة مع السوفييت وحزب تودة الشيوعي القومي بإيران. فقد أعيد الشاه بعد إسقاط مصدق بمؤامرة من المخابرات المركزية الأميركية (السي. آي. إي) دبرها ونفذها أحد كبار رجالها وهو كيرمت روزفلت.

وقاومت السلطات الايرانية النفوذ السوفييتي، وشددت قبضتها على حزب تودة الشيوعي الذي لجأ منذ ١٩٥٢ إلى العمل السري. وكان إبرام اتفاق الغاز ينطوي على الاعتراف باستعداد إيران للتعاون مع السوفييت ويشير إلى حد ما إلى تطلع الشاه إلى الانعتاق من وصاية الغرب. وكان الاتفاق يعني من الناحية الاقتصادية ـ إذا أخذنا

بعين الاعتبار ارتفاع أسعار الغاز خلال عشرين عاماً ـ أنه يحتمل أن تكون صادرات إيران من الغاز بلغت بين عشرين وخمسة وعشرين بليون دولار. كما أنه كان يوفر للسوفييت مرونة أكبر في استخدام شبكتهم لتوزيع الغاز وحظاً أكبر في توسيع اختراقهم لأسواق الغاز الأوروبية، هذا فضلاً عن إمداد الجمهوريات الجنوبية الاسلامية في الاتحاد السوفييتي بالغاز.

وعزز الاتفاق هالة الاستقلال والحزم التي تحيط بالشاه، وأوجب بالتالي النظر إلى بعض تطلعاته بجدية أكبر. ففي عام ١٩٧٤ صرح لإحدى الصحف الكبرى الألمانية بأن التنمية بإيران سوف تحقق زيادة سنوية قدرها ١٢٪ خلال السنوات العشر التالية، وأن دخل الفرد عند نهاية تلك الفترة سوف يعادل نظيره في ألمانيا الغربية. وفي تلك السنة أخبر كيسنجر بأن إيران ستكون عام ١٩٩٠ خامس قوة اقتصادية كبرى في العالم، وأنها قادرة على حفظ السلام في الخليج وأن تكون حَكَماً في حل الخلافات. وكان من شأن دور الشاه هذا حتى لو قبل به الغرب أن يثير مخاوف دول الخليج الصغيرة على مستقبلها وحريتها في العمل. ولا عجب إذن في أن الكويت بدأت في مناقشة طلباتها من الأسلحة مع السوفييت في عام ١٩٧٥.

وصدرت عن الشاه إشارات أخرى إلى هيمنة إيران على الخليج عندما حاول تعزيز حلف إيران الدفاعي مع تركيا وباكستان بتحويله الى سوق مشتركة أيضاً. وبلغ إصرار الشاه على هذا أنه بالرغم من عدم قدرته على الحصول على الأموال اللازمة لبرامجه الداخلية قدم لتركيا ١,٢ بليون دولار لإنشاء صناعة أسلحة مشتركة، ومنح الهند قرضاً مالياً كبيراً لحملها على تأييد فكرة السوق المشتركة التي تشمل تركيا وإيران وأفغانستان وباكستان والهند.

وأدت حاجات إيران المتزايدة بسبب طموحات الشاه والتعجيل بتطوير صناعة النفط وبناء الجيش إلى مواصلة إيران ضغطها لرفع أسعار النفط وذلك للتعويض عما تدفعه من أثمان مرتفعة لما تستورده.

وتأثرت جميع أقطار الخليج بالضغط لرفع أسعار النفط، وبناء الجيش في إيران، وتطلع الشاه إلى دوره الأقليمي، وطموحه إلى إنشاء مصالح اقتصادية مشتركة مع تركيا والباكستان وإذا أمكن مع الهند. واستلفتت مواقف الشاه أنظار أقطار الخليج التي لم

تثق بتركيزه على التعاون مع تركيا وباكستان بدلاً من تطوير التعاون في الخليج. وطرح اتفاق الغاز مع الروس تساؤلات أخرى.

وفي آذار ١٩٧٥ أغتيل الملك فيصل عن قرب بواسطة أحد الأقرباء. واتهم الأمير الشاب الذي أطلق النار عليه بأنه مدمن على المخدرات، وأنه ذو شخصية مضطربة.

كان يحتمل أن يؤدي فقد الملك فيصل إلى انتقال الزعامة في الخليج إلى إيران بلا مقاومة. فقد كان للملك وزن معنوي وسياسي كبير. فعاداته البسيطة، ومعتقداته الواضحة، ونجاحه في احتواء الناصرية جعلت منه زعيماً مسلماً لا يطمع زعيم غيره في أن يبلغ مكانته. لكن بعد وفاته لم يعد هناك زعيم عربي يمكنه أن يفعل ذلك.

كان اغتيال الملك فيصل صدمة لزعماء الكويت الذين اعتبروه من تدبير الوكالات الغربية وذلك انتقاماً منه بسبب مناصرته للسادات وسوريا في حرب اكتوبر ١٩٧٣، ومطالبته باستعادة القدس. ومهما تكن الأسباب التي أدت إلى اغتياله وبالرغم من تحفظ الكويت تجاه السعودية، فقد جاء فقده ضربة كبرى لمقومات الاستقرار في الشرق الأوسط وخصوصاً في الخليج. وصار على الكويتيين وغيرهم من عرب الخليج السعي إلى بذل جهودهم لتوفير حماية أفضل لبلادهم.

كان لوفاة الملك فيصل المأساوية أصداء في جميع أنحاء العالم العربي. فالسادات الذي كان منهمكاً في سعيه للحصول عل تنازلات من إسرائيل للظفر ببعض المكاسب من نجاحه النسبي في حرب أكتوبر شعر بالارتباك بعد وفاته. إذ لم يعد يستطيع الاعتماد على تدخله مع الاميركيين لصالحه.

وبالمقابل وبسبب صدفة غريبة نجت الكويت من حدوث أزمة بينها وبين السعودية مباشرة بعد اغتيال الملك فيصل. ولا يعرف الكثيرون حقيقة ما حدث، وهو كما يلي:

خلال عام ١٩٧٥ كانت الكويت تُجري مفاوضات صعبة مع شركتي «غولف أويل» و «بريتش بتروليوم» حول الإستيلاء على حصتهما المتبقية في انتاج النفط في الكويت وقدرها ٤٠٪. وطلب الكويتيون المساعدة من الدول النفطية الأخرى في الخليج وعلى رأسها السعودية. وكان وزير البترول الكويتي إذ ذاك السيد عبد المطلب

الكاظمي، وهو أول شيعي يحتل وزارة مهمة.

وكان قد تقرر اجتماع الوزير الكاظمي مع الملك فيصل عند وقوع الاغتيال. وكانت تلك فرصة فريدة من نوعها لأن الملك فيصل نادراً ما اجتمع مع وزراء الدول الأخرى إلا بطلب من رؤساء دولهم. وبينما كان الكاظمي ينتظر أن يدخله أحمد عبد الوهاب رئيس التشريفات إلى قاعة الاستقبال وصل القاتل الشاب. وصادف أن هذا الأمير السعودي كان طالباً في الولايات المتحدة مع الوزير الكويتي. وفوجىء الرجلان بلقائهما وتعانقا على الطريقة العربية وتبادلا التحيات الحارة. ثم أدخل الكاظمي على الملك فيصل. وبينما كان ينحني بأدب احتراماً للملك دخل الأمير السعودي وأطلق النار على الملك الذي وقع بين يدي الكاظمي.

وفي وسط الفوضى التي تلت ذلك أوقف السعوديون الكاظمي. وحامت الشكوك القوية في الدوائر السعودية حول الكاظمي. إذ كان من الواضح أنه صديق القاتل وشيعي. وكلا الأمرين كان مثيراً للشك خاصة وأن القاتل كان من أفراد الأسرة المالكة الذين يسمح لهم عادة بالوصول إلى الملك. ولم يخطر ببال أحد أنه يضمر أي سوء للملك. وعليه فقد كان من الطبيعي أن يشتبه في الكاظمي الذي أظهر كل ذلك الود للقاتل.

ومما أزعج زعماء الكويت الذين صدمهم أغتيال الملك الاشتباه بوزيرهم الكاظمي. فتوسطوا لدى الأسرة المالكة السعودية لإطلاق سراحه فوراً. فقد ذهبوا إلى انه لا أساس للشكوك السعودية التي لا تؤدي إلا إلى توتر العلاقات بين البلدين. وطلب الكويتيون المساعدة من أحمد زكي اليماني وزير البترول السعودي، فأكد هذا للأمراء السعوديين بأن الكاظمي فوق الشبهات.

وأطفأ إطلاق سراح الكاظمي بعد توقيفه لمدة ٢٤ ساعة فتيل الأزمة بين الكويت والسعودية وساد الهدوء بينهما بعد ذلك. على أن الوقائع كانت محرجة بالرغم من الظروف غير العادية التي أدت إلى إثارة الشكوك التي لا مبرر لها والمأساة على أشدها.

وظل الحدث يؤرق الكاظمي حتى نهاية عام ١٩٧٥. وكان أحد وزراء أوبيك الذين اختطفهم الارهابي الدولي كارلوس من مقر المنظمة في جنيف، وأخذ يتنقل بهم طيلة ست وثلاثين ساعة بين ليبيا والجزائر إلى أن حصل كما يقال على فدية قدرها

خمسون مليون دولار من إيران والسعودية لإطلاق سراح وزيريها أموزجار (إيران) واليماني (السعودية).

وفي آخر عام ١٩٧٥ ضمنت الكويت لنفسها السيطرة الكاملة على عمليات إنتاج بترولها واكتشفت جزءاً إضافياً من المخزون النفطي. لكن بالرغم من هذه التطورات الايجابية فقد أعفي الكاظمي من الوزارة في عام ١٩٧٦ وخلفه في وزارة البترول أحد الافراد المثقفين من الأسرة الحاكمة وهو الشيخ خليفة الصباح في فترة حافلة بالمصاعب السياسية المتزايدة.

في تلك الظروف كان على الكويت أن تعالج شؤونها الخاصة التي ثبت أنها غير سهلة. ففي ١١ نيسان/ ابريل ١٩٧٥ وقع انفجار أحدث دماراً بالغاً في مكاتب شركة التأمين الأميركية. وكان معنى ذلك أن شريط الأعمال المعادية للغرب التي دشنها انفجار نوفمبر ١٩٧٤ في مبنى المجلس الثقافي البريطاني لا يزال مستمراً. وبذلت جهود مضنية لوقف هذه الاعتداءات. فسكان الكويت كانوا ينعمون بالسلام ويعيشون في مدينة واحدة. فإذا قدر للانفجارات أن تدمر أجهزة توليد الطاقة وشبكات توزيع الكهرباء والماء (وهو ماء البحر المحلّى) فإن دورة الحياة الاقتصادية سوف تتوقف. فكون الكويت دولة صحراوية جل اعتمادها على المرافق الكهربائية جعل بناءها هشاً جداً خصوصاً وأن الغرباء ذوي الأهواء السياسية يمكنهم تخريب أشغال البترول والكهرباء.

وفي يوليو/ تموز علم أن قوات الأمن الكويتية اكتشفت أسلحة ومتفجرات في بيوت عدد من أعضاء التنظيم الشيوعي العربي واعتقل ثلاثة فلسطينيين ولبنانيين. وبعد بضعة أيام تلقت جريدة «الرأي العام» التي يسيطر عليها كبار رجال الأعمال في الكويت والمقربة من الحكومة رسالة من أحد أعضاء التنظيم يهدد فيها بحرق «المصالح الأميركية» إذا لم يطلق سراح زملائه. وعلى أثر هذا التهديد الذي اعتبر تهديداً حقيقياً بسبب المشاعر المناهضة للغرب قامت سلطات الأمن الكويتية بحراسة البنوك والشركات الأجنبية.

وعلى صعيد مختلف كان التجمع القومي للنواب يمارس ضغطاً على الحكومة للإسراع في الاستيلاء على نصيب شركتي «بريتش بتروليوم» و «غولف أويل» في شركة

البترول الكويتية (K.O.C) وقدره ٤٠٪. لكن المفاوضات مع الشركتين الانجليزية والأميركية تعثرت بسبب مسألة التعويضات وتحديد مدة الدفع لهما بتسعين يوماً. وخلال هذه المفاوضات الصعبة جرى تخفيض الانتاج في شهر سبتمبر/ أيلول ١٩٧٥ بمقدار ٤٠٪ أو مليون برميل في اليوم. وعليه فقد جرى تخفيض مقدار الدخل المتوقع، وطلبت الكويت المساعدة الفعلية من دول الخليج وأوبيك المنتجة للنفط. وبالفعل تحقق للكويت ما أرادته وتوصلت إلى اتفاق نهائي بشأن الاستيلاء على شركة النفط كلها قبل نهاية العام.

على أن الحرب التي اشتدت في لبنان في الربع الأخير من عام ١٩٧٥ وأوائل ١٩٧٦ ألهبت الخوف الذي كان يعتمل في نفوس الكويتيين من الغرباء ونشاطهم. هذا فضلاً عن القلق الذي سببه إحصاء للسكان أُجري في عام ١٩٧٥، وتبين منه أن مجموع السكان المقيمين في الكويت يقل قليلاً عن المليون. إذ كان هذا يعني أن الهدف الرامي إلى تحديد الزيادة السنوية للسكان لم يتحقق. وكان ذلك ناجماً عن الزيادة الضخمة في عائدات البترول وانفاق الدولة اللذين اجتذبا مهاجرين أكثرهم من غير العرب وغير الايرانيين. والواقع أنه باستثناء الولادات فإن غالبية الزيادة في السكان نجمت من تدفق الاوروبيين والأسيويين من الباكستان والهند والفليبين وكوريا. ومع هذا فإن عدد المهاجرين الفلسطينيين والأردنيين الذين كان غالبيتهم من أصل فلسطيني بلغ ١٧٨, ٢٠٤ أو ٢٠,٤٪ من مجموع السكان في البلاد. وبلغت نسبة الأجانب في الكويت ٥٢,٥٪. وعليه فقد كان الكويتيون يشكلون ٤٧,٥٪ فقط من مجموع سكان البلاد. وبقيت النسبة ثابتة لمدة ثماني سنوات بالرغم من أن السكان إزدادوا بمقدار ٤٥٪. وكانت أكبر الجاليات بعد الجالية الفلسطينية هي الجالية الايرانية. وكانت هاتان الجاليتان القابلتان للتفجر تؤلفان هما والجالية اللبنانية ٣٨٪ من سكان البلاد.

وكان التجمع القومي في البرلمان يتعاطف مع الفلسطينيين ويدعو إلى الحد من هجرة الايرانيين. إلا أن الوزارة كانت تخشى هياج الفلسطينيين ودعواتهم، ولم ترد أن تكسب عداء الشاه بفرض القيود على الايرانيين وعداء الدعوات الأصولية النامية. وعليه فإن الوضع كان معقداً ومتفجراً. ومما أذكى نيران الخلاف في الكويت التطورات في صناعة النفط والخليج ولبنان، وأخيراً تعطيل الدستور وحل البرلمان والرقابة على الصحافة في أغسطس عام ١٩٧٦.

وخلال فبراير ١٩٧٦ دخلت القوات السورية لبنان بدعوة من المسيحيين الذين غلبت عليهم القوات الفلسطينية والاشتراكية، الأمر الذي أثار في الحال موجة من النقد للسوريين في الصحافة الكويتية والبرلمان. إلا أن الوزارة شعرت بالإحراج بسبب تقاعسها عن تأييد الفلسطينيين وانتقاد السوريين، هذا إذا لم نقل اللبنانيين. وقد أراد الشيخ جابر الأحمد من النواب أن يدركوا أنهم كانوا يدفعون الحكومة إلى تجاوز الحدود وبسرعة كبيرة، وكثيراً ما ذكرهم بالحاجة إلى تجنب ما كان يحدث بلبنان.

إن إحدى السياسات المهمة التي كانت الحكومة الكويتية تتبعها لامتصاص الدعوات السياسية وتوجيه الطاقات إلى قنوات أخرى تشجيع نشاطات القطاع الخاص بضخ السيولة من خلال رفع أثمان الأراضي التي تشتريها، وإدخال زيادات ضخمة على الميزانية، وتخفيف شروط القروض المالية للبنوك. وبلغت أرباح العقارات حدوداً خيالية، وازدهر القطاع التجاري بسبب تزايد الاستيراد بسرعة كبيرة، وأخذت التجارة بأسهم الشركات تعود بأرباح ضخمة لأن أسعار غالبية الأسهم التي كانت الحكومة تمتلك بين ٤٠ و ٥٠ بالمئة منها تضاعفت في عام ١٩٧٥.

على أن الوضع تغير في عام ١٩٧٦. ذلك أن ما شهده عام ١٩٧٥ من مصاعب في التفاوض على شراء الأربعين بالمئة الباقية من شركة البترول الكويتية (K.O.C)، ومن هبوط عام في الطلب على البترول بسبب ارتفاع أسعاره وركود الأحوال الاقتصادية أدى إلى هبوط إنتاج الكويت بمقدار ١٩٪ من مُعدل ٢,٢٧٦ مليون برميل إلى ١,٨٣٨ مليون برميل يومياً. وكان أعلى معدل بلغه الانتاج في الكويت هو ٣,٢٨٥ مليون برميل يومياً وذلك في عام ١٩٧٢. وكما ذكرنا سابقاً فإن سقف الانتاج حُدد ابتداء من عام ١٩٧٣ بثلاثة ملايين برميل يومياً، لكنه خفض ابتداء من أكتوبر ١٩٧٥ إلى ٢,٥ مليون برميل في اليوم.

كان هبوط الانتاج في عام ١٩٧٥ بمقدار ١٩٪ يعني أن الدخل من البترول سيكون أقل مما هو متوقع. ثم إن تناقص الطلب على البترول والركود الحاد في اقتصاديات الدول الغربية كانا مؤشرين على احتمال المزيد من تناقص الدخل في عام ١٩٧٦. وأدت هذه التوقعات إلى انهيار أسعار الأسهم في شهر ابريل/ نيسان من تلك السنة. وحدث هذا في وقت حرج وسط الهياج السياسي، فبادرت الدولة الى دعم

أسعار الأسهم للحيلولة دون تعرض الكويتيين للخسائر. فبلغ ما ضخته لهذا الغرض ٥٠٠ مليون دولار. واضطرها الانهيار إلى إدخال أسس وتنظيمات جديدة أفضل للتعامل في السوق.

وبالنظر إلى الانهيار في سوق الأسهم الكويتية الرسمية في عام ١٩٧٦ وتدخل الحكومة لانقاذ حاملي الأسهم من الخسائر، ظهرت أولى العلائم على الاتجار بأسهم شركات خليجية غير كويتية بطرق أدت فيما بعد إلى كارثة المناخ.

ولم تكن لمخاوف الكويتيين صلة بموارد بلادهم من النفط أو بثرواتهم، بل بالأحرى بمقدرة الكويت على المحافظة على تماسك المجتمع في وجه التوترات في المنطقة وما حولها. إذ كانت القطر الخليجي الوحيد الذي يمارس نوعاً من الديمقراطية ويدفع ثمناً غالياً لهذه المحاولة الفريدة من نوعها سواء في المناقشات البرلمانية أو التقارير الصحفية أو الانفجارات التي تستهدف المصالح الغربية والمحافظة.

وكما هو متوقع فإن الكويت اتبعت سياسات خاطئة لكي تضمن القدرة على البقاء مستقلة. إذ أخذت تسلح نفسها بخطى سريعة؛ فاشترت دبابات «تشيفتن» البريطانية واستبدلت الطائرات المعترضة البريطانية القديمة بطائرات ميراج الفرنسية، كما أنها اشترت أسلحة أميركية بخمسمائة مليون دولار بينها قاذفات سكايهوك المقاتلة وقذائف سايدوايندر جوجو لتزويد تلك الطائرات بها وصواريخ هوك المضادة للطائرات. وفي أواخر عام ١٩٧٥ توصلت الكويت إلى اتفاق مع الاتحاد السوفييتي، لكن لم يجر تحديد أنواع الأسلحة التي يشملها. وصرح الشيخ سعد العبدالله وزير الدفاع مراراً بأن الكويت سوف تسعى إلى شراء الأسلحة حيثما أمكن ذلك بدون استثناء. وفي عام ١٩٧٦ رفعت المخصصات الرسمية في الميزانية لذلك الغرض بمقدار ٥٤٪ عن السنة السابقة. وجاء في التقارير أن ثمن المشتريات من الاسلحة في عام ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ بلغ ما يقرب من بليون دولار، وهو عندئذ مبلغ لا يستهان به.

أخذت الكويت تتسلح لأغراض ثلاثة: لتطوير قدرتها على وقف الأعمال الإرهابية الداخلية أو المحاولات لإثارة الاضطرابات السياسية، وقدرتها على مواجهة العراق، وتعزيز استعداداتها للوقوف في وجه التطلعات الإيرانية للهيمنة. وكان من السخف عندئذ الاعتقاد بأنه يمكن لصفقات الأسلحة أن تمكن الكويت من الوقوف في وجه

العراق أو إيران. هذا بالإضافة إلى أنها لا تصلح لإخماد الاضطرابات السياسية الداخلية. وعليه فإن الكويت بددت تلك الأموال من دون أن تحقق شيئاً. وكانت أشد التحديات إلحاحاً هي الصدامات الداخلية التي تفاقمت إلى حد خطير.

وقبل شهور صيف ١٩٧٦ كان الفلسطينيون في لبنان يقفون موقف الدفاع. وطالب النواب الكويتيون الذين كانوا يريدون مساعدتهم الوزارة بأن تقدم المساعدات المالية والطبية لهم ولحلفائهم في الحركة الوطنية اللبنانية. وبالرغم من أن الوزارة تأخرت في النظر في طلبهم ورأت أن ذلك لن يخدم المصالح الكويتية، فإن تجمع النواب القوميين أصر على موقفه وقدم مشروع قرار للبرلمان يطلب فيه تقديم المساعدات. ووافق البرلمان على القرار الذي رفضته الوزارة في البداية ثم وافقت عليه.

جرت الأحداث التي أحاطت بالقرار حول منتصف أغسطس/آب ١٩٧٦. وفي التاسع والعشرين من الشهر ذاته أصدر الأمير الشيخ صباح السالم الصباح بموافقة رئيس الوزراء الشيخ جابر الأحمد مرسوماً بحل البرلمان وتعليق العمل بدستور ١٩٦٢، وجرى تعديل قانون المطبوعات لتخويل الحكومة سلطات أوسع في هذا المجال. وتلا هذه الإجراءات مرسوم يفرض عقوبات أشد على جرائم معينة وخصوصاً الخطف.

وأصبحت المحاولة التي تقوم بها الحكومة للسيطرة على النزاعات الداخلية أكثر وضوحاً في تحركاتها التالية. فقد حلت مجالس مديري المنظمات التالية: اتحاد المعلمين (٢٥ أكتوبر) واتحاد الكتاب ورابطة الصحفيين (٤ نوفمبر) واتحاد المحامين (١٦ نوفمبر) ونادي الاستقلال (٢١ ديسمبر). وفي ٣٠ سبتمبر/ أيلول ألقى القبض على رئيس اتحاد العمال ناصر فرج وسبعة كويتيين آخرين بسبب توزيع نشرات تنتقد قوانين ٢٩ أغسطس/ آب. وجرى وقف الاتحاد العام الكويتي لمطبوعات الطلبة عن العمل. وفي ٢٥ يناير/ كانون ثاني، ١٩٧٧ طرد سامي المنيس، عضو البرلمان المنحل وناشر مجلة الطليعة، ومحمد مسعد رئيس تحرير جريدة «الوطن» من رابطة الصحفيين الكويتيين.

وأكدت التبريرات التي قدمها رئيس الوزراء لهذه الاجراءات على السبل الخاطئة والاستغلال السيء للديمقراطية والحريات الصحفية. وشدد على القول بأن الإجراءات مؤقتة لكنه لم يذكر زمناً محدداً. وبهذا استهلت الكويت عام ١٩٧٧ بلا ديمقراطية وبلا حريات صحفية. وأخضعت الحياة السياسية الداخلية التي كانت تعج بالنشاط إلى

مزيد من سيطرة الحكومة التي وجدت الحاجة ملحة إلى إشغال الناس بالنشاط الاقتصادي والأرباح.

الفصل الثامن
طبول الأصولية

عندما حل البرلمان في عام ١٩٧٦ لتجنب المزيد من القلاقل كانت الكويت قد واجهت عدداً من التطورات الهامة. وبالرغم من التعديلات التي أجريت على الأوضاع فقد كانت لا تزال الحاجة قائمة إلى تعديل كثرة منها على جانب أكبر من الأهمية.

كانت الكويت تنعم بكونها الأغنى من حيث الاحتياطي المالي للفرد، وذلك بفضل الاحتياطي المالي المتراكم وقلة السكان، وتتبع بحزم سياسة استثمار في مجالات متنوعة وبمختلف العملات وفي مختلف البلدان. فاستثمرت أموال الكويت في اليابان وانجلترا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأميركية في العقارات أو أسهم الشركات الكبرى إلى الحد الذي تسمح به قوانين تلك الدول.

وسعت الكويت إلى مكاسب وضمان المستقبل في المنجزات الاقتصادية والمالية. فاقتحمت حلبة الأسواق الدولية، وأخذت تقتنص الفرص في الأسواق الغربية التي تعاني من الركود الاقتصادي، في حين أنها شجعت المضاربة بالأراضي والبورصة داخل الكويت. وعندما ظهرت علائم الضعف على هذا النشاط في الكويت ضخّت الحكومة ٥٠٠ مليون دولار وأمرت بإجراء دراسة لبُنية سوق الأسهم وقوانينه. وفي تلك الأثناء سعى الكويتيون إلى التغلب على القيود في سوق الأسهم الرسمية بإنشاء شركات في مشيخات الخليج الأخرى حيث يسود جو من التساهل النسبي وإن كان على أسس غير محددة. وكان يجري شراء الأسهم وبيعها بطريق مباشر أو فيما صار يسمى بسوق المناخ الموازي للبورصة الرسمية.

وقبل أن يشتد النشاط في سوق المناخ عام ١٩٧٧ وقبل ظهور شركات الخليج كما يظهر الفطر سواء في الواقع أو على الورق كان على الكويت أن تتصدى لتهديد أخطر بكثير وهو مطالبة الشيعة الذين كانوا يشكلون من ٣٠ إلى ٣٥ بالمئة من سكان الكويت بمزيد من المشاركة السياسية. وكان الشيعة قد وفدوا على الكويت من العراق الذي كان من حين لآخر يعتبر الكويت امتداداً له، ومن إيران حيث كان الشاه يسلح بلاده لفرض هيمنتها على سائر أنحاء الخليج. وكان باستطاعة العراق أو إيران أن تثير

القلاقل في الكويت. وكانت القوى السياسية الداخلية المتربعة في الكويت تغلي إلى حد يسهل معه تفجيرها.

وكان وراء هذا الذعر كويتي شيعي درس العلوم السياسية في الجامعة الأميركية ببيروت وحصل بعد ذلك على الدكتوراة من لندن وهو عبدالله النفيسي. والنفيسي متوسط القامة يلبس نظارات وهادىء بطبعه. واشتغل أستاذاً بجامعة الكويت.

وفي أواخر عام ١٩٧٣ وأوائل عام ١٩٧٤ نشرت دار النهار الملحقة بجريدة النهار البيروتية المتحررة الرسالة التي قدمها لنيل الدكتوراة وعنوانها «الشيعة في العراق» باللغة العربية. ويتناول النفيسي في كتابه رد فعل الشيعة في العراق حوالي عام ١٩٢٠ على خطط الانجليز لحكم العراق والدور الذي أسند إلى الملك فيصل. وقد أوضح النفيسي في كتابه حسن الديباجة والمدعم بالوثائق عدداً من القضايا بالغة الأهمية. فعلل في كتابه السبب في أن الشيعة الذين يشكلون غالبية السكان في العراق ويسكنون أكثر المناطق حضرية لم يؤيدوا يوماً الحكومة المركزية. أما الفكرة الرئيسية التي يقوم عليها الكتاب فهي أنه منذ وفاة الحسن والحسين ابني الأمام علي لم يعترف الشيعة بالخلفاء السنيين وأنهم لا يعترفون إلا بالإمام المنتظر. فحتى ظهور هذا الإمام يتقيدون بتعاليم المجتهد الأكبر (أي كبير علماء الشيعة في النجف).

في مدارس النجف يدرس العلوم الدينية آلاف الطلاب الذين يفدون عليها من الهند وأفغانستان وباكستان والأقطار العربية وإيران. ثم إن علماء الشيعة من إيران والعراق يختلطون بدون أي اهتمام بأمور الجنسية. فأمة الاسلام تشمل كل منطقة تخضع للمسلمين. ولا تدخل الدولة القومية في إطار تفكيرهم، وعليه فإنه لم يسبق لهم أن أيدوا سلطة الحكومة المركزية في العراق. فهم ينتظرون ظهور الإمام الثاني عشر. وفي هذه الأثناء يتقيدون بتعاليم المجتهد الأكبر. وإذا تعرضوا لضغوطات دكتاتورية بهدف إخضاعهم للسلطة سواء أكانت أجنبية (بريطانية) أو عربية (زعماء السنة) فإنهم يلوذون بالتقية أو التظاهر بما يرضي السلطات الدنيوية ولكن يخالف معتقداتهم. وانتظار الإمام الأخير هو محور إيمان الشيعة.

إن هذه الأمور التي يتناولها الكتاب ليست بالشيء الجديد. كما أنها في حد ذاتها لا تنطوي على أي تهديد. فالأوقات بين ١٩٢٠ و ١٩٧٥ تغيرت، وشعر زعماء الكويت

بأن الرخاء يخفف من حدة الحماس الديني. وكان هذا بالطبع افتراضاً خاطئاً لأن ردود الفعل على الكتاب وكتابات مؤلفه في صحف الكويت تحدثت عن بركان ديني كامن. وكان النفيسي يكتب عموداً أسبوعياً في مطبوعة كويتية بارزة. ثم امتد نشاطه إلى برنامج تلفزيوني. وكانت كتاباته ومناقشاته تلمح إلى أن شيعة الكويت الذين يشكلون ٣٥٪ من السكان الأصليين الذين يهملهم الحكام السنيون لا يؤيدون في الحقيقة الحكومة وسياساتها. وانتقد بوجه خاص سياسات الحكومة التي تسهل حصول الكويتيين على القروض والأرباح بدون أن يقوموا بأي عمل جدي أو مقابل القليل منه. وذهب إلى أن هذه السياسات تولد الكسل والاعتماد الزائد على الحكومة وتُبعد الشبان الكويتيين عن العمل الجدي والتعليم. كما أنه وصف الممارسات الديمقراطية الجارية بأنها مجرد تمثيلية.

كانت تلك لغة جديدة وخطرة. وكان وقعها مزعجاً. فالشيعة الذين كانوا القطاع الأفقر من الشعب أصبحوا جمهور النفيسي، وكذلك فإن كتاباته أثرت في روح كثرة من الشبان الكويتيين من غير الشيعة. وحاولت الحكومة احتواء تأثيره بوسائل مختلفة أولها الإغراء. فلما فشلت قامت بقص جناحيه. وفيما كانت تقوم بمحاولاتها هذه بدأ إعصار تعاليم الخميني يدوي في الكويت، ولم يعد موضوع النفيسي إلا قطرة في دلو.

ففي عام ١٩٧٦ بدأت تنتشر في الكويت مهاجمة الخميني للشاه. والخميني زعيم شيعي إيراني بارز لجأ الى النجف بعد طرده من إيران عام ١٩٦٤. وكان هجومه على الشاه في منشورات أو مسجلاً على أشرطة كاسيت. وأخذت الجماعات الايرانية المقيمة في الكويت والمعارضة للشاه توزع المنشورات والكاسيتات على نطاق واسع. وكان في الكويت عندئذ أحمد الخميني الأبن الأكبر للإمام الخميني. وكان إذ ذاك مراقَباً من قبل السلطات الكويتية.

وورد أقسى نقد للشاه في فتوى للخميني وصفته بأنه الطاغوت. ودعت الفتوى جميع المؤمنين الشيعة لا إلى مقاومة الشاه وحكمه فحسب بل باغتياله إذا أمكن؛ وبشرت الذي يقوم باغتياله بالجنة. وجاء في نص الفتوى المشهورة أن الشاه آلة بيد الغرب الشرير، وتجسيد لكل ما هو سيء في عالم الإسلام.

وبالنظر إلى لغة الفتوى وما دعت إليه، ومركز صاحبها، وسعة انتشارها، فإنها خلقت مشكلة سياسية للكويت. إذ اشتد نشاط الجماعات المناهضة للشاه في

الكويت. وكثيراً ما طلب الشاه من السلطات الكويتية أن تحد من نشاطهم. وبالرغم من أن هذه الثورة كانت تستهدف الشاه وحده فقد كان من المحتمل أن تنتشر عدواها فتصيب الشيعة المقهورين. وأثارت إمكانية تحركهم قلق الحكومة فقامت بإخراج النفيسي من وظيفته كأستاذ في الجامعة، واستغلت القيود على الصحافة فمنعت نشر مقالاته.

ونشبت القلاقل في أوائل ديسمبر عام ١٩٧٧، فقامت المظاهرات في الخامس منه احتجاجاً على زيارة السادات للقدس بين ١٩ و ٢٢ نوفمبر من السنة ذاتها. وبالرغم من الخلافات بين الشيعة وبين القوميين فقد شاركوا جميعاً في المظاهرات. فقد رأوا أن السادات قد خان القضية العربية. هذا بالاضافة إلى أنه كان صديقاً ومؤيداً للشاه. وعندما أجبر الشاه على مغادرة ايران في عام ١٩٧٩ استقبله صديقه السادات، وتوفي فيما بعد وهو لا يزال لاجئاً في مصر.

وحول نهاية عام ١٩٧٧ شهدت الكويت حدثاً كبيراً. إذ توفي الشيخ صباح سالم الصباح وخلفه الشيخ جابر الأحمد، وصار الشيخ سعد العبدالله السالم ولياً للعهد ورئيساً للوزراء.

كان من المعروف عن الأمير الجديد أنه يميل إلى الانطواء على نفسه وأنه جاد في عمله ولا يزال في أوائل الثالثة والخمسين من عمره. وعليه فإنه كان من الممكن أن يمتد حكمه عشرين عاماً. كما كان من المعروف عنه أن له خبرة في الأمور المالية، وأنه شارك في وضع البرامج الاقتصادية في فترة ما بعد الحرب لكنه لا يميل كثيراً للسياسة والمناقشة. لقد كان قليل الكلام منتصب القامة، بسيطاً في عاداته ويحترم فيه الناس قناعته وصلابته.

وعندما تولى مهام منصبه في أوائل ١٩٧٨ أعلن أن الكويت سوف تستأنف حياتها البرلمانية خلال ثلاث سنوات وأنه سيجري إدخال التعديلات الدستورية قبل ذلك.

لكن بالرغم من هذا الوعد بالعودة إلى التمثيل البرلماني والانتخابات فإن الشيخ جابر الأحمد واجه تحديات خطيرة ولدتها أحداث داخلية عديدة منها اتفاقيات كامب ديفد بين مصر وإسرائيل، وإسقاط شاه إيران. وقدر لهذا الحدث الثاني أن يكون الأكثر أهمية لأن الخميني تولى الحكم في إيران، وشكل بذلك تحدياً لجميع الحكام

العلمانيين وخصوصاً للحكام المسلمين بالوراثة. فكان لا بد من دراسة شخصيته وتوجهاته. وكان الوزير الكويتي للشؤون الخارجية الشيخ صباح الأحمد قدم في أواخر عام ١٩٧٦ تقريراً عن هذا الزعيم الديني، تنبأ فيه الذين أعدوه له بأن الخميني سوف يستولي على الحكم وأنه سوف يلهب نيران الحماسة الدينية في جميع أنحاء المنطقة، ويشجع قيام حكومات يتولى أمرها رجال الدين. وبالرغم من أن الاستنتاجات التي توصل اليها واضعو التقرير لم تظفر بالتأييد، فإن الحكومة الكويتية سبقت غالبية الأقطار الخليجية في فهم الخميني. وفيما يلي مقتطفات من التقرير.

«إن آية الله الخميني سيد وسليل آل البيت وإن العمامة السوداء المميزة التي يخول له هذا النسب لبسها تستوجب إجلال المؤمنين له. أما رجال الدين الآخرون فينبغي أن يرضوا بلبس العمامات البيضاء».

«إن آية الله متحدر من سلسلة طويلة من علماء الدين، ومتزوج من إمرأة واحدة يعاملها باللطف والمحبة، الأمر الذي يزيد من احترام الناس له. وهو يعيش عيشة تقشف. والمدرسة الدينية التي أنشأها في قُم تجتذب أعداداً كبيرة من الطلاب لأسباب منها أنه يساعد الطلاب مالياً بفضل اشتراكه مع أخيه في مشروعات بميدان الزراعة وميدان النقل.

«وقد عرف الخميني بنشاطه السياسي الذي جمع بينه وبين حبه للشعر. وهو أمر لا يتوافر عادة في رجال الدين الشيعة الايرانيين. ويعتَقِدُ بأن رجال الدين ورجال الدين وحدهم هم الجديرون بزعامة الشعب في جميع الأقطار التي يشكل فيها المسلمون غالبية السكان ثم في النهاية في العالم كله».

وأوضح التقرير أن آية الله شخص استطاع أن يجمع بين الشعارات التي يرفعها اليسار وبين السياسات التي يظهر معها لدى الأطراف الأخرى بأنه من اليمين الرجعي. واصطدم مع الشاه عام ١٩٦٤ عندما قامت ثورة الشاه البيضاء بإعادة توزيع الأراضي على المزارعين (وكان رجال الدين من كبار الملاك)وبإسباغ التحرر على بعض جوانب وضع النساء بما في ذلك حقّهن في التقدم إلى المحاكم المدنية بطلب الطلاق. وحارب آية الله كلا الاجرائين فطُرد من إيران في السنة التالية.

كما أن آية الله اعتبر كمال أتاتورك وغدا كبيراً لأنه منع النساء من لبس الحجاب،

ولأنه أقام دولة علمانية في قطر إسلامي. ولم يتحسن رأيه فيه بالرغم من الرحلة التي قام بها إلى تركيا مباشرة بعد طرده من إيران. فقد حذره البوليس من ارتداء اللباس الديني لأن ذلك غير قانوني.

وكان رضا بهلوي والد الشاه ومؤسس الأسرة قد اتجه إلى الدولة العلمانية فلم يكن حظه أفضل في نظر الخميني.

على أنه قيل بأن الخميني كان على اتصال مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر الاشتراكي الثوري وحليف الاتحاد السوفييتي الذي اصطدم أحياناً بالشاه. كما بدا أن أنصار الخميني الذين كونوا شبكة سرية أصولية داخل إيران على استعداد للعمل مع حزب تودة الشيوعي المحظور ضد الشاه. وفي هذه الاثناء أخذ الخميني دعوته إلى ثورة المحرومين لتحرير أنفسهم من ظالميهم عن زميله وصديقه السيد موسى الصدر. وكان هذا من علماء الدين في قُم ويتمتع بجاذبية جماهيرية ويحاول تحويل شيعة لبنان إلى قوة سياسية وبرلمانية. ويضيف التقرير أن آية الله كان يعتقد أن النظام الاقتصادي الدولي يستغل المسلمين.

وذهب التقرير إلى أن الخميني يكره العرب وخصوصاً حكامهم لأنه كان يعتقد أنهم دنسوا الإسلام. لكن أهم استنتاج يتوصل إليه واضعو التقرير هو أن آية الله كان يعتقد بأن الشاه ضعف، وأنه لن يستطيع الوقوف في وجه تلك الحملة الأخلاقية والدينية وخصوصاً إذا اشتد القتال في الشوارع. وورد في التقرير أيضاً أن الرئيس جيمي كارتر غير متحمس للشاه. وجاء في ختام التقرير قوله: «يرى الخميني أن الوقت قد حان لتفجير الثورة. لكنه غير مطمئن إلى سلامته في العراق. ولهذا فإنه لم يؤيد اتخاذ عمل علني ضد الشاه».

كان رد فعل الكويت على تهديد الخميني منسجماً مع محاولاتها السابقة لتعزيز مركز الحكومة.

فقد أحكمت الإجراءات الأمنية، وأُنشيء نظام إنذار لحماية منشآت النفط الكويتية من التخريب. وعين السيد روبرت مارك، وهو مفوض سابق في البوليس البريطاني مستشاراً للأمن. وبالاضافة إلى هذا حظر شرب الكحول في الأماكن العامة.

وصار أفراد الأسرة الحاكمة أكثر حرصاً في تصرفاتهم خلال رحلاتهم.

وعلاوة على هذه الخطوات التي قصد بها تهدئة المخاوف وإشاعة بعض الطمأنينة أقرت الحكومة بعض الإجراءات لتنشيط الاقتصاد واشتراك غالبية الكويتيين في التجارة بالأراضي والأسهم. وفي هذا الوقت بالذات بدأ سوق المناخ يزدهر. وبالرغم من أنه كان من المعروف أن العمل به غير قانوني فقد ظفر بتشجيع ضمني من الحكومة. وأخذت البورصة الرسمية تسير ببطء نحو التكيف مع القوانين والتنظيمات الجديدة، وظلت الحكومة تشتري الأسهم منها طيلة ثمانية عشر شهراً.

وخلال الفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨ أخذت المداخيل المتزايدة التي نجمت من أول هزة نفطية طريقها إلى قطاعات كثيرة من الاقتصاد الكويتي. فالانفاق على الإسكان والترفيه والسياحة فاق كل التوقعات. وأصبحت الكويت محط أنظار تجار السلع الكمالية بما فيها الفرو بالرغم من الطقس الذي يكاد لا يعرف البرد. وبنى الأفراد بيوتاً عظيمة، واستخدموا في بنائها الحجر والرخام اللذين لم يستخدما من قبل إلا نادراً. وأخذت السيارات الأوروبية الثمينة تحل محل السيارات الأميركية، وشاع في البلاد جو يسوده اقبال بغيض على الاستهلاك الملفت للنظر. وأخذ الناس يسعون الى البهرجة في كل شيء: في ثياب النساء، وحلى الرجال والنساء، وفي أضواء النيون التي تزين المؤسسات التجارية. وعليه فقد كانت كويت الستينات الجذابة تنزلق إلى مهاوي الجشع، وصار كل شخص يسعى إلى قنص المال الذي أصبح سيد الموقف.

وعزز نجاح الخميني في إسقاط الشاه موقف الحكومة في تشجيع المضاربة وكسب المال حتى في سوق المناخ المعروف بأنه غير قانوني. وفي أوائل عام ١٩٧٨ تزايدت الاضرابات والمظاهرات في إيران؛ وعندما أضرب عمال النفط في صيف ١٩٧٨، توطدت أسعار النفط وازداد الطلب على نفط أقطار الخليج الأخرى. وبحلول ديسمبر/ كانون أول ١٩٧٨ بلغ ضعف الشاه وتعرضه للخداع حداً لم يعد معه قادراً على الاستمرار في الحكم، وألقى خطاباً اعتذارياً على رعاياه واعترف بوقوع أخطاء جسيمة، وعين حكومة انتقالية يرئسها شابور بختيار. وفي أوائل عام ١٩٧٩ وبعد أن غادر الشاه البلاد، عاد اليها الإمام الخميني الذي استقبل استقبالاً حافلاً. وبدا وكأنه يحقق نبوءة الإمام المنتظر من قبل جميع الشيعة. وبالرغم من أن الإمام الخميني امتنع عن قبول أي

منصب علماني، فإنه كان المرشد الأعظم والحكم النهائي في كل الشؤون السياسية.

وبالرغم من أن الكويت كانت قد تنبأت بهذا كله فقد كانت دواعي القلق لديها كثيرة. فقد أخذت تبدأ علائم الاضطراب في أوساط الشيعة الذين اتخذ الكثيرون منهم مواقف مؤيدة للخميني. هذا فضلاً عن أنه لم يكن باستطاعة الكويتيين أن ينسوا أنهم كانوا قد رفضوا السماح للخميني بدخول البلاد عندما غادر العراق إلى فرنسا. وبالرغم من أن ابنه الأكبر كان يعيش في الكويت فإن والده قضى ليلة في المطار قبل أن يواصل رحلته. ولم يكن من السهل التغاضي عن هذه الإهانة الشخصية.

ومن الأعمال الأولى التي قامت بها أول حكومة تشكلت طبقاً لرغبات الإمام هو اتخاذ قرار يقضي بتخفيض انتاج النفط إلى مليوني برميل يومياً. وقبل ذلك بأقل من ستة شهور كانت إيران تنتج ٦,٥ مليون برميل في اليوم. وكان من شأن هذا التخفيض الذي ترافق مع وقف العمل بتسليم الغاز لروسيا أن بعث موجات من الفزع في البلاد المستهلكة للنفط. وعلى أثر ذلك ارتفعت أسعار النفط مئة بالمئة وبلغ سعر البرميل الواحد ٣٥ دولاراً. وعاد هذا على البلاد المنتجة للنفط بمكاسب لا تصدق. فالكويت مثلاً حصلت في السنة المالية المنتهية بشهر يوليو/ تموز ١٩٨١ على عائدات تزيد على ١٥ بليون دولار أي خمسة عشر ضعفاً من دخلها منه عام ١٩٧٠ ومقابل نفط أقل.

وازداد احتياطي الكويت المالي بنسبة مذهلة. فقبل أن ينتهي عام ١٩٨٠ كان لدى الكويت ٥٠ بليون دولار من المدخرات. لكن هذا لم يجلب معه سوى القليل من الطمأنينة بسبب التحديات الاقليمية وحوادث التخريب العديدة والنشاطات الإرهابية. وتكفي نظرة واحدة إلى قائمة تلك التطورات منذ نهاية الربع الأخير من عام ١٩٧٩ ومروراً بصيف ١٩٨٠ وحتى نشوب الحرب العراقية الايرانية لمعرفة خطورة الاضطرابات التي شهدتها البلاد.

ففي سبتمبر/ أيلول ١٩٧٩ جُرّد عباس أحمد المهري وهو كويتي من أصل إيراني من جنسيته وطرد من البلاد بسبب خطبه السياسية المهيجة في الجوامع. وكان دستور ١٩٦٢ ينص على أنه لا يجوز تجريد كويتي من جنسيته إلا إذا اقترف جريمة الخيانة العظمى. لكن في الجو السياسي المتوتر الذي ساد الكويت بعد الخميني اعتبرت

خطابات المهري الموالية لإيران والشيعة مساوية للخيانة وذلك لتبرير تجريده من الجنسية.

وقويت المشاعر المعادية للأميركيين بين الجالية الإيرانية بالكويت. فأكثر أفرادها أيدوا الإجراءات التي اتخذت ضد الرهائن الأميركيين الذين احتجزوا في السفارة الأميركية بطهران في أكتوبر ١٩٧٩. وفي ٣٠ نوفمبر ١٩٧٩ وبعد تأدية شعائر عاشوراء تظاهر جمهور ضخم من الشيعة أمام السفارة الأميركية. وكان الهياج السياسي قد أصبح قوياً جداً بحيث ملأ الفراغ الذي ولّده تعليق المناقشات في البرلمان والصحافة.

وحمل قلق الكويت حول الهياج السياسي الحكومة على المطالبة بطرد المشتبه فيهم من البلاد. وبالفعل أبعد خلال الأشهر الثلاثة التالية ـ نوفمبر وديسمبر ١٩٧٩ و يناير ١٩٨٠ ـ ١٨,٠٠٠ مهاجر مقيم بصورة غير قانونية. وبالرغم من أن غالبية هؤلاء كانوا من الايرانيين فقد كان بينهم عدد كبير من الفلسطينيين والشيعة اللبنانيين. على أن الأعمال الإرهابية لم تتوقف وكان مرتكبوها من عدة جماعات. وكانت الكويت قد اجتذبت عدداً من المهيجين السياسيين من أصحاب اتجاهات مختلفة. ففي حين أن جماهير غفيرة تظاهرت في نوفمبر ١٩٧٩ ضد أميركا، فإن الوزير الايراني صادق قطب زادة نجا في ٢٩ نيسان/ ابريل وخلال زيارته للبلاد من الاغتيال. وفيما بعد اتهمت حكومة الخميني قطب زادة بأنه عميل أميركي. واشتملت الأعمال المعادية لايران في الكويت على تفجير قنبلتين أمام مكاتب الخطوط الجوية الايرانية في شهر أيار/ مايو وقنبلة ثالثة انفجرت في السفارة الإيرانية في ٤ حزيران/ يونيو.

ورداً على مهاجمة الأهداف الإيرانية هوجمت مكاتب جريدة «الرأي العام» الموالية للحكومة والمدعومة من قبل التجار فدمرتها الانفجارات وقتل شخصان وجرح ١٧ آخرون. ووقعت هذه الانفجارات عشية الثاني عشر من يناير وكانت أعنف هجمات شهدتها الكويت. وساد جو من الخوف، ولاح شبح الحرب بين العراق وإيران.

وكانت للصيغة الدينية للحكومة الايرانية أثرها على جميع حكام الخليج. فقد رأوا حكم الخميني في ايران يؤيد قيام رجال الدين بالسيطرة على كل شيء، بما في ذلك الزراعة وصناعة النفط والجيش. وعلاوة على هذا فإن حكام إيران من رجال الدين دعوا إلى تصدير الثورة الاسلامية إلى سائر أقطار الخليج. لم يكن هذا تهديداً يستهان به، ولم

ي‌كن في مقدور الكويت أن تتجاهله، ولم يكن باستطاعتها في الوقت ذاته أن تقف في وجه القوة العسكرية الايرانية. ثم إن الكويت كانت قد اتخذت موقفاً مناهضاً للغرب، وأصرت على توصل دول الخليج ذاتها إلى حلول مشكلات الخليج وخصوصاً منذ تولي الشيخ جابر الأحمد الحكم.

وكان هذا يعني أن الكويت تسعى إلى الاحتماء بتشكيل مجلس التعاون الخليجي. ولم يكن هناك قطر في المنطقة يستطيع الوقوف في وجه إيران سوى العراق. وكان استمرار تدفق النفط إلى الغرب يقتضي حماية الناقلات عند الضرورة. وبالرغم من أن هذه التطورات حدثت فيما بعد إلا أنه كان يمكن التنبؤ بوقوعها في صيف ١٩٨٠.

وبين آخر شهر يوليو/ تموز والعاشر من أغسطس/آب شهدت الكويت عدة حرائق دمرت بين ما دمرته محطة لتوليد الكهرباء والمحطة الرئيسية لضخ البترول. وحدث هذا في أكثر شهور الصيف حرارة، وظلت الكويت بعد حريق محطة الكهرباء بعدة أيام بلا ماء وبلا كهرباء. وكاد الذعر يستولي على السكان لولا سرعة العمل على إصلاح المحطتين. وفي أغسطس/آب ١٩٨٠ كانت لا تزال الأموال تتدفق من الكويت إلى الخارج.

واشتدت مخاوف الأهالي عندما كشف النقاب عن إدخال شاحنات ملأى بالأسلحة والمتفجرات الى البلاد. ولم تقع في يد السلطات منها سوى واحدة. ولم يكن أمام السلطات ما تفعله إزاء هذا التهديد وتلك الأحداث سوى تشديد إجراءات الأمن. لكن الكويت كانت منذ مدة تعيش في ظل إجراءات أمنية مشددة. وبالتالي وبخطوة لا سابقة لها أحيل ٣٦ من ضباط الأمن على التقاعد خلال شهري يوليو وأغسطس.

وعندما نشبت الحرب في أوائل سبتمبر/ أيلول ١٩٨٠ بين العراق وإيران أحست الكويت بشيء من الفرج. فقد وجد الايرانيون ما يشغلهم عن تهديد الكويت وملاحقتها بالمطالب، وبدا من النجاح الأول الذي أحرزه العراقيون أن الحرب ستكون قصيرة الأمد. وعلى أي حال فإن الكويت أحست بأنها تستطيع أن تتنفس الصعداء وأن تشدد أجراءاتها الأمنية قبل الانتخابات الموعودة في عام ١٩٨١. وبفضل الدخل

المتزايد من البترول بسبب ارتفاع أسعاره، تمكنت الكويت في تلك الأثناء من تخصيص مبالغ إضافية ضخمة للميزانية وزيادة احتياطيها المالي.

الفصل التاسع
البورصة الرسمية في الكويت

لقد واكبت خصائص البورصة الرسمية الكويتية في نموها التطورات المالية والاقتصادية في البلاد. فطبيعة الاقتصاد والقوانين الرسمية والمواقف النفسانية

والدينية السائدة هي التي تحكمت في تكوين الصفقات في البورصة الرسمية.

كانت قاعدة الاقتصاد الكويتي في أواخر الخمسينات محدودة جداً. فقد كان القطاع الرئيس هو انتاج النفط ونشاطات التصدير التي كانت على أي حال أشبه بالقطاع الاجنبي في الاقتصاد. وكانت مكاسب الكويت مستمدة من العائدات القليلة وضرائب الدخل على النفط المصدر. ولم تشارك سوى قلة من الكويتيين مشاركة فعلية في القطاع النفطي. وكانت قطاعات الاقتصاد الأخرى تشمل قطاعا تجاريا نشطا يتولى الاستيراد وتوزيع السلع المستوردة وتجارة المرور وصيد السمك والغوص على اللؤلؤ، كما يشمل ادارة حكومية نامية تنفق مبالغ ضخمة على الأشغال العامه وقطاع البناء. وحتى العمل المصرفي الذي يواكب في العادة عملية تنمية المجتمع كان كله بيد الأجانب، بيد البنك البريطاني في الشرق الأوسط.

افتتح هذا البنك في عام ١٩٤١. وبالرغم من أن جميع حاملي اسهمه كانو من الاجانب، فإنه احتكر جميع المعاملات المصرفية والمالية. ولما كان الكويتيون متمرسين في التجارة فقد أدركوا أهمية وجود مصرف محلي لتنمية الأعمال بالبلاد. وفي عام ١٩٥١ تم إعداد دراسة لتأسيس بنك. وهكذا ظهر البنك الوطني وفتح أبوابه في ستبمبر/ أيلول ١٩٥٢، وابتدأ برأس مال قدره ١٩,٤٥ مليون دينار كويتي. وكان هذا البنك أول شركة عامة جرى تأسيسها في الكويت وشكلت سابقة لمؤسسات مشابهة في قطاعات أخرى من الأعمال. وولدت الشركة العامة الأخرى في أكتوبر/ تشرين أول عام ١٩٥٤ وأطلقت عليها تسمية تطابق عملها وهي شركة السينما الوطنية الكويتية. وبدأت برأس مال قدره ١,٦٣٠,٢٦٣ دينار. وخلال سنيّها الأولى التي أنشأت وأدارت خلالها عددا من دور السينما أحرزت نجاحاً كبيراً وأوجدت شعبية كبيرة للأفلام الهندية التي كانت في غالبيتها قصص حب مأساوي مطعمة بالأغاني الشعبية.

وكانت الشركة الكبرى الثالثة التى جرى تأسيسها هي شركة ناقلات النفط الكويتية. وقد أسست في أواخر عام ١٩٥٧ برأس مال ضخم قدره ٦٠٥ , ٩٣٦ , ٢٥ مليون دينار. وكان نصيب الحكومة من مجموع أسهمها ٥٣٪

وكان إنشاؤها مهما من نواح كثيرة. فهي أول شركة كبرى تؤسس للقيام بنشاط له صلة بالنفط، وتمتلكها دولة منتجه للنفط ومواطنوها. ثم إن مشاركة الحكومة شكلت سابقة لمشروعات مماثلة ونظراً لأن مداخيل النفط كانت تشكل المصدر الأساسي للدخل والنفقات والادخارات، فانه صار باستطاعة الحكومة أن تحدد مجرى النشاط الاقتصادي. ولقد انطوت مشاركة الحكومة في إنشاء الشركات العامة إلى ذلك الحد على تشجيع هائل للقطاع الخاص. وعلاوة على هذا فان الكويت كغيرها من منتجي النفط أدخلت مبدأ اقتسام الدخل مع شركات النفط أو الحصول على ٥٠٪ من الأرباح.

وفي هذه الاثناء ابتدأ بيع وشراء أسهم تلك الشركات الثلاث الجديدة. وبعد ادخال التعديلات التي ذكرناها على معدلات ضرائب الدخل على صادرات النفط والتي زادت دخل الحكومات النفطية مثل الكويت، ازدادت السيولة في السوق. ولما لم تكن للكويتيين معرفة تذكر بأسواق الاستثمار الخارجية فقد أخذوا يطالبون بفرص داخلية للاستثمار غير إيداع الأموال في البنوك. وكان كثرة من الكويتيين يرفضون الفوائد على المال عملا بالتعاليم الاسلامية، ومن هنا كان إقبالهم على الاستثمار في الأسهم.

وشعر كبار رجال الدولة بالحاجة الى تنظيم الشركات المساهمة وإدارتها. واذ كانوا يدركون بأن الكويت لن تلبث أن تصبح مستقلة، فقد أصدروا أول قانون للشركات التجارية وهو القانون رقم ١٥/ ١٦٠. وكان هذا القانون للشركات المساهمة، والمشاركة، والمشاريع المشتركة، والشركات ذات المسئولية المحدودة واشتمل القانون على النصوص الرئيسية التالية المتعلقة بالشركات المساهمة أو الشركات العامة.

١ ـ ينبغي أن تكون جميع الشركات العامة بالبلاد شركات كويتية، كما ينبغي أن يكون حاملو اسهمها من الكويتيين، وان يكون مقرها في الكويت وينبغي أن تكون ملكية الكويتيين لأسهم البنوك وشركات التأمين كاملة (١٠٠٪). أما بالنسبة للشركات الأخرى فلا بد وأن يملك الكويتيون ٥١٪ من أسهمها. ومن الضروري أن يحصل المساهمون الأجانب على موافقة مسبقة من الدوائر الرسمية.

٢ ـ لا يفرق القانون بين المؤسسين وحاملي الأسهم. فهم يعاملون على قدم المساواة في عضوية الشركة، ويتمتعون بحقوق متساوية، ويتحملون المسئوليات ذاتها.

٣ ـ نص القانون على أن أول كشف للميزانية يجب أن يغطي فترة لا تقل عن اثني عشر شهرا. وحظر التنازل عن الأسهم والسندات ونقلها قبل ذلك التاريخ وسُمح للمحاكم بأن تحكم آلياً ببطلان أي تنازل قبل ذلك. وقصد بذلك ردع حاملى الأسهم الأصليين من المضاربة بالأسهم التي شاركوا بها في أوائل حياة الشركة.

٤ ـ لا يسمح للمؤسسين بالتخلي عن أسهمهم قبل مرور ثلاث سنوات على الأقل على تسجيل الشركة. وهنا أيضاً سمح للمحكمة بالحكم ببطلان أي إخلال بهذه القاعدة.

٥ ـ على الشركات التي تطرح أسهمها للجمهور أن لا يقل رأس مالها عن ٥٠٠,٠٠٠ روبية ففي ذلك الوقت كانت للكويت تجارة مزدهرة مع الهند التى كانت جوهرة المستعمرات البريطانية شرقي السويس. ولما كانت الكويت أيضاً خاضعة للسيطرة البريطانية فإنها ظلت تتعامل بالروبية الى أن استقلت في عام ١٩٦١.

وكذلك فان القانون أرسى قواعد لتشكيل وادارة وإغلاق وتصفية الشركات العامة. وقد بنيت مواد القانون على العادات والأعراف الكويتية التي وضعتها أو التزمت بها الشركات. كما اشتملت على عناصر من قوانين الشركات في الدول العربية مثل لبنان وسوريا ومصر والعراق وعلى عناصر معينة من الإجراءات القانونية البريطانية.

وفي الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٢، وفي أعقاب صدور قانون الشركات التجارية أنشئت ١٣ شركة بلغت رؤوس أموالها ٣٥,٨ مليون دينار كويتي. واستثمرت الدولة التي لعبت دورا هاما في إنشاء هذه الشركات حوالي ١٥,٤ مليون دينار في سبع منها أي ٤٣٪ من مجموع الاستثمارات. وجرت نشاطات هذه الشركات في ثلاثة قطاعات: القطاع المالي، والقطاع الصناعي، وقطاع النقل والخدمات. واستقطب القطاع المالي الذي شمل البنوك وشركات التأمين أكبر الاهتمام لأسباب واضحة نشأت في اقتصاد غارق في السيولة النقدية، يجني المكاسب من النشاطات المثمرة التي يسيطر عليها الأجانب

ان شعبية القطاع المالي الذى أجتذب استثمارات أكبر من الاستثمارات في القطاع

الصناعي تعود الى الخصائص المتباينة لهذين القطاعين الاقتصادين

فالصناعة تتطلب ضخّ رؤوس أموال لا تتطلبها الخدمات المالية؛ والحصول على أرباحٍ من الصناعة يستغرق وقتا أطول من الحصول عليها من تلك الخدمات. هذا فضلاً عن عدم توافر العمال الصناعيين المدربين. ثم ان نشاط الكويتيين في الماضي كان يتركز في مزاولة التجارة وصيد الاسماك. وذلك لانهم لم يكونوا يميلون إلى الصناعة. وأخيراً فإن الكويت في المراحل الاولى من تطورها كانت بحاجة إلى إقامة البنية التحتية والمساكن والمدارس فصرف أهلها النظر عن الصناعة.

ونجد بالمقابل أن النشاط في الخدمات المالية كان امتداداً طبيعياً للنشاطات السابقة ويكمل أعمال البناء الجارية. وكذلك فقد أمل الكويتيون في الحصول على مكاسب وأرباح رأس المال بسرعة. هذا فضلاً عن أن العرب الذين اتصلوا بهم كانوا يشجعون قطاعات الخدمات المالية. فعبد الحميد شومان مؤسس البنك العربي. ألح على ضرورة إنشاء البنك الوطني الكويتي، ولكنه فشل في التعاقد على ادراته، وذلك لأن البنك البريطاني كان قويا الى حد يحول دون ذلك.

وكانت السوق المالية في سنواتها الأولى بحاجة الى بنية إدارية قوية وسليمة. لكن عدم التقيد بالقوانين القائمة، وعدم وجود أي تشريع يستهدف إبعاد المستثمرين غير المرغوب فيهم فتحا الباب على مصراعيه لذوي الخبرة من كبار المستثمرين وعديمي الخبرة من صغارهم. لكن السوق ازدهر في سنواته الأولى بسبب ارتفاع الدخل من النفط والانفاق الحكومي السخي على البنية التحتية من مرافق عامة وطرق ومساكن، وتعويض الحكومة بكرم أولئك الدين تأثرت أرضهم بالتخطيط والمشروعات الجديدة. وكانت ممتلكات الفرد بمثابة سيوله نقدية يستطيع معها دخول السوق متى شاء وشهدت تلك السنوات بداية بيع وشراء الأسهم على نطاق واسع، وتزايد الاتجار بها عندما أقبل عامة الناس على الاستثمار فيها. واجتذب النشاط الكبير في هذا الميدان المضاربين، وارتفعت أسعار الأسهم الى مستويات أعلى بكثير من قيمتها الواقعية. وارتفع السما سرة ممن لا يعرفون الكثير عن السوق وممن تنحصر خبرتهم في الأراضى إلى مصاف كبار المتعاملين بالأسهم.

ولما لم يكن هناك أي إطار تنظيمي أو تشريعي، فقد شهدت الستينات تقلبات

حادة في سوق المال وهبوطاً حاداً في أسعار الأسهم. وبدأ المستثمرون يفقدون الثقة وخصوصاً عندما عجزت الشركات عن توزيع أرباح أسهمها. وعندما تلاشت الثقة في الشركات المطروحة اسهمها في البورصة كان عدد المتاجرين كما جاء في أحد التقديرات الرسمية لا يتجاوز ٣٠٠. فولت نشوة ما بين ١٩٥٧ و ١٩٦٢ وحلت محلها الشكوك والمخاوف مما دفع الحكومة إلى الحد من نشاطها الذاتي فترة تمكنها من ممارسة نوع من النقد الذاتي، وتسمح بمزيد من البحث.

ففي الفترة ١٩٦٣ إلى ١٩٦٩ كاد يتوقف السماح بإنشاء شركات جديدة، فلم تؤسس خلالها سوى ثماني شركات. ومما يجدر ذكره أنه تأسست في عام ١٩٦١ ـ ١٩٦٢ وحده تسع شركات وإذا تذكرنا أن الحكومة كانت تملك القسم الأكبر من أسهم هذه الشركات ـ أو حوالي ٦٠٪ منها ـ يمكننا أن نفهم لماذا تقاعس القطاع الخاص خلال تلك الفترة عن توليد المبادرات الضرورية.

وبحلول آخر ١٩٦٨ كانت هناك خمس وعشرون شركة مساهة في الكويت مجموع رؤوس أموالها مئة مليون دينار تساهم الدولة ب ٤٣٪ والقطاع الخاص ب ٥٧٪. وقد ظفر القطاع الصناعي بغالبية الاستثمارات بسبب إنشاء الصناعات البتروكيماوية ذات الرأسمال الكثيف، الأمر الذي أرجع القطاع المالي الممثل بالبنوك وشركات التأمين والاستثمار إلى المرتبة الثانية.

وبحلول أوائل السبعينات أصبح من الواضح أن السوق المحلية بحاجة ملحة إلى قوانين جديدة تعكس حجمها وأهميتها المتزايدين. وطبقت عدة قوانين وتقييدات حكومية لتنظيم التعامل بالاسهم والسندات فكانت كلها تمهيداً لتأسيس البورصة. وخوّل القانون رقم ٣٢/ ١٩٧٠ وزير التجارة والصناعة إصدار تنظيمات لتحديد الاتجار بأسهم الشركات الكويتية العامة. وعملا بالمادة الثانية من القانون شكلت لجنة استشارية مالية تتألف من وزير التجارة والصناعة (الرئيس) وتسعة أعضاء آخرين اثنان منهم من وزارة التجارة والصناعة، وممثل عن وزارة المالية، وعضو من البنك المركزي وخمسة أعضاء من ذوي الخبرة. وكان دور اللجنة يشمل ما يلي:

١ ـ اقتراح مواد تشريعية وتنظيمية تسيطر على عمليات سوق الأسهم.

٢ ـ تقديم اقتراحات لتأسيس بورصة.

٣ ـ اقتراح قوانين لحماية المصالح القومية والمالية والاقتصادية في حال حدوث تقلبات شاذة في أسعار الأسهم والسندات.

٤ ـ اقتراح تسجيل أية مؤسسة أجنبية ترغب في عرض أسهمها في السوق الكويتية.

كانت الكويت قد شهدت إفلاس شركة استثمار أجنبية وهي شركة المستثمرين المتحدين التي أسستها شركة مالية أميركية صغيرة بالاشتراك مع الفلسطيني السيد أنور الهنيدي الذي كان يشغل منصباً هاماً في وزارة البريد والتلفون والتلغراف. وكان علاوة على هذا من أقدر المواطنين من غير الكويتيين الذين منحوا الجنسية الكويتية. وكان سبب الافلاس هو الجشع وعمليات شراء وبيع الآسهم من دون تكليف في سوق نيويورك على نطاق واسع. ومهما يكن من أمر فإن إفلاسها كان بمثابة تجربة مرة في الكويت. وقد أضاع كثرة من المهنيين والموظفين مدخراتهم في تلك الشركة.

ومن الطريف أن نلاحظ أن إفلاس شركة المستثمرين المتحدين كانت أول حادثة إفلاس تواجهها الكويت. ولم تكن محاكم الكويت قدنظرت في أية قضية مماثلة. وبالرغم من أن التجربة كانت مؤلمة إلا أنها لم تخل من فائدة للمستقبل.

إن ثغرة حكم الافلاس في القانون الكويتي ترينا مدى الحاجة القائمة عندئذ إلى تطوير قوانين تنظم الصفقات التجارية والمالية، وفي الكويت كما في غيرها من الأقطار المختلفة لم تَسْترع الأطر القانونية الاهتمام إلا بعد أن كشفت حالات عجز وممارسات شاذة معينة عن الحاجة إلى سد الثغرات القانونية.

ومن الأمثلة على هذا قرار وزارة الصناعة رقم ١٠/ ١٩٧١ الذي صدر في ٨ أغسطس/ آب ١٩٧١. إذ فرض القانون على مراقب الشركات والتأمين أن:

(أ) يُعد تحليلا إحصائيا للشركات الكويتية العامة ولحركة الأسهم والارباح.

(ب) إصدار نشرة رسمية يومية عن أسعار الأسهم.

(و) توعية الجمهور بشأن الاستثمار عن طريق نشرات منتظمة في الصحف والراديو والتلفزيون بالتعاون مع السلطات المختصة

وأمر الوزير كذلك جميع سماسرة الأسهم أن يسجلوا أسماءهم لدى وزارة التجارة والصناعة، وأن يبلغوا الوزارة عن جميع صفقات بشراء الأسهم وبيعها. وتضمن القرار مواد أخرى تحدد الشروط التى ينبغي توافرها في طالبي تسجيل أسمائهم في سجل سماسرة الأسهم وصارت النشرات اليومية والشهرية والفصلية (كل ثلاثة أشهر) التي تصدرها دائرةالاستثمار والأسهم في وزارة التجارة تشكل المرجع الرئيس لحركة الأسهم في السوق الكويتية؛ وبهذا تم وضع العناصر الأولية لتنظيم وحتى تشجيع الاتجار بالأسهم.

وشهدت الفترة التي أعقبت هذه التحركات مباشرة نشاطاً مثيراً في حلبة الأسهم وارتفاعا لا سابقة له في أسعارها. وفي الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤ أسست ثماني شركات عقارية جديدة مكنت المستثمر الصغير من أن يكون له نصيب في مكاسبها في وقت كانت فيه فرص الاستثمار محدودة. وارتفعت أسعار العقارات بنسبة ٢٥٠٪ خلال السنتين اللتين تلتا تأسيس هذه الشركات مما أدى الى المضاربة الشديدة في تجارة الأملاك، وإلى المبالغة في تقدير قيمة عقاراتها. ودخلت السوق أعداد كبيرة معتمدة على قدرتها على الاقتراض بحرية من البنوك، وذلك زاد الطلب على الأسهم إلى حد أن المشترين لها كانوا أكثر من العدد اللازم بمئات المرات. وارتفعت قيمة الاسهم عام ١٩٧٢ بمقدار ٧٣٪ وزادت ٥٠٪ أخرى عام ١٩٧٣. على أن القسم الأكبر من الارتفاع في عام ١٩٧٣ حدث في الربع الثالث من تلك السنة. وكانت إحدى الابتداعات البارزة الاتجار المستقبلي بالأسهم وهو عبارة عن شراء الاسهم بقيمتها في السوق على أن يضاف إليها مبلغ معين(Morgin) يعتمد تقديره على تاريخ السداد ومعدل ارتفاع الاسعار ومعدل الفائدة عند الشراء.

إن الخاصةالتي ميزت هذه الصفات بوصفها شكلا من أشكال الاعتماد المصرفي هو أنها تمكن المشتري من بيع أسهمه نقداً قبل أن يدفع قيمتها الكاملة، وذلك بسبب الثقة بين المتعاملين وبسبب عدم وجود أي ضوابط قانونية أو تنظيمية. لكن بحلول نهاية ١٩٧٤ كان سوق الأسهم يتصف بالجمود إذا قورن بالمستويات التي بلغها في عام ١٩٧٣. وانخفض عدد الأسهم التي جرى تبادلها من ٥و١٠ مليون سهم (١٩٧٣ ـ ١٩٧٤) إلى ٩,٣ مليون سهم (١٩٧٤ ـ ١٩٧٥). وإذ علل وزير التجارة هذا الجمود

في النشاط بأسباب منها السوق المستقبلي، فانه أصدر في ديسمبر القرار رقم ٥٢/ ١٩٧٤ الذي يحظر الاتجار المستقبلي بالسندات أو الأسهم حتى إعلان آخر. وحتى ذلك الإعلان كانت تشتد الاجراءات الرادعة لاستخدام تأجيل الدفع والمضاربة.

وفي السنة ذاتها شُكلت لجنة لدراسة الشركات العامة باشراف مجلس التخطيط. وإذ كان من المفترض عندئذ أن تكون تلك الشركات أداة لتحويل السيولة النقدية إلى ميادين الانتاج وإلى مصادر متجددة للدخل، فإن الدور الذى كان ينتظر اللجنة أن تقوم به هو وضع قواعد موجهة للسياسات الملائمة للاستثمار والقطاعات ذات الأولوية. وعهد إلى اللجنة كذلك أن تقدم اقتراحات حول إنشاء شركات جديدة تحول المدخرات الى قطاعات اقتصادية منتجة وذلك في محاولة للجمع بين الاهداف الاجتماعية للاقتصاد وبين الكسب التجاري. وبحلول منتصف السبعينات كانت الكويت قد تخطت المرحلة الأولى من تطوير البنية التحتية، وتمكنت بفعل الدخل من النفط الذى أخذ في الارتفاع منذ أول يناير/ كانون الثاني ١٩٧٤ من التفكير في مشاريع تستثمر فيها مبالغ ضخمة داخل الكويت وخارجها.

ولضمان توافر الأسهم لأكبر عدد من الناس أوصت اللجنة بتحديد سقف لعدد الاسهم التي يمكن حملها وذلك لاتاحة الفرصة لصغار المدخرين لدخول السوق. وكذلك فإن القرار رقم ٣/ ١٩٧٥ حدد أدنى قيمة اسمية للسهم بدينار واحد في حين أنها كانت ٧,٥ دينار بموجب القانون ١٥/ ١٩٦٠. وأوصت اللجنة كذلك بإعداد دراسة للقوانين التي تنظم الشركات العامة واقتراح إدخال تعديلات عليها. واستهلت القانون رقم ٣/ ١٩٧٥ بقولها.

« لقد كانت الحكومة شديدة الرغبة في تشجيع الاهالي على الاستثمار، وحمل أكبر عدد ممكن من الأسهم، والتمتع بالمكاسب على نطاق واسع. على أن هذه الصفحة الشريفة من نشاطنا الاقتصادي أفسدتها بعض الأعمال المؤسفة التي تتعارض مع المعايير الأخلاقية التي تميز تقاليد العمل الكويتية الأصيلة. وفي حين أن التعامل بالأسهم قد عم جميع طبقات الأمة، فقد تعيّن إدخال الضوابط لحماية حملة الأسهم وحماية المكاسب التي لا بد وأن يعود بها هذا النشاط الاقتصادي الهام. وعليه فإن القانون المرافق قد

وضع لسد الثغرات التي وضحت، والتي جرى استغلالها لمكاسب شخصية، والتي تناقض قواعد الثقة والنزاهة»

وأدخل القانون رقم ٣/ ١٩٧٥ تعديلات لها تأثير مباشر على مواد في القانون ١٥/ ١٩٦٠ تتعلق بالشركات التجارية وتحظر التعامل بأسهم أية شركة جديدة لمدة اثني عشر شهرا على الأقل بعد نشر أول موازنة، وتفرض على المؤسسين والمديرين التحقق من هويات ومؤهلات المقبلين على شراء الاسهم. وقد فرض هذا بهدف التحقق من عدم اقتراف أي مخالفة كالمساهمة تحت أسماء وهمية. ونص القانون كذلك على عقوبات للمخالفين. وكان السبب الكامن وراء هذا هو أن كبار المستثمرين اعتادوا على شراء حق استخدام أسماء الآخرين لشراء أسهم لحسابهم فكان الرجل البسيط يبيع اسمه لعدد من الناس، الأمر الذي جعل اسمه يظهر في أكثر من حساب. ومن المخالفات الأخرى لكبار المساهمين هو أنهم كانوا يزورون اسماء للحصول على أسهم إضافية.

وفي أوائل نوفمبر عام ١٩٧٦ أصدر وزير التجارة والصناعة القرار رقم ٦١/ ١٩٧٦ الذي يشتمل على ٢٥ مادة تنظم سوق الأسهم ونشاطاتها، وعلى أحكام تهدف الى تشجيع الاستثمارات في السوق وحماية المساهمين

وقد أرست هذه الخطوات القانونية والتنظيمية أساساً لبورصة منظمة. وبغض النظر عن أحكام معينة اعترفت بتضارب المصالح في التعيينات وقبلت به، كان من الواضح أن الحكومة أرادت بورصة نشطة كما أرادت من الكويتيين أن يستثمروا جزءاً من مدخراتهم فيها. وكانت هناك عندئذ محاولة للمساواة بين المصالح الاقتصادية الخاصة ومصالح الأمة. وبعبارة أخرى طلب من الأغنياء الكويتيين ضمنياً بأن يستثمروا في السوق المحلية.

جرى تأسيس البورصة وسوق الأسهم الدائمة في ١٢ نيسان ١٩٧٧ وهو التاريخ ذاته الذي أصبح فيه التعامل بالأسهم خاضعاً للقوانين والتنظيمات وبالرغم من أن التعامل كان محصوراً في أسهم الشركات الكويتية، فان السوق احتلت مكانا بارزا بين أسواق الأسهم العالمية ففي عام ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ بلغ عدد الأسهم المتداولة في الكويت ١٧٦ مليونا. على أن هذا الرقم هبط في العام التالي (١٩٧٦ ـ ١٩٧٧) بمقدار ٦٦٪ كما

هبطت قيمة الأسهم وذلك لسبب رئيس وهو الارتفاع غير الطبيعي في الأسعار خلال عام ١٩٧٦ (وخصوصا في النصف الأول منه). إذ بلغ معدل ارتفاعها عندئذ ١٣٤,٧٪، وشعرت الحكومة عندئذ بأن عليها أن تتدخل لأنها هي التي رسمت خطى الحياة الاقتصادية وأضفت على السوق من الأهمية ما جعله يستقطب المدخرات الخاصة.

ومن أهم أسباب خمود النشاط في البورصة التي ظفرت بمزيد من التنظيم عام ١٩٧٧ هو النشاط القوي في سوق المناخ. ذلك أن رجال الأعمال الكويتيين الذين كانوا يسعون إلى الربح السريع أرادوا تجنب التقيد بالقوانين الكثيرة التي تنظم العمل بالبورصة الرسمية. وكانت القوانين المرعية في سوق المناخ شبيهة في الأساس بتلك المرعية في الإمارات الأخرى، وتتصف بالمرونة، ومن السهل قبولها،

وللتغلب على الركود في البورصة رفع الحظر على التعامل المستقبلي بالأسهم بموجب المرسوم الوزاري رقم ٣١/ ١٩٧٧ الذي نص أيضاً على تعليق تأسيس الشركات العامة (التي يساهم فيها الجمهور) وذلك لتمكين السوق من استيعاب الشركات قبل ذلك بوقت قصير، فلم تؤسس شركات عامة جديدة حتى نهاية النصف الأول من عام ١٩٧٩ عندما اسست شركة المستودعات العامة. وحصرت زيادة رؤوس أموال الشركات العامة القائمة بالحد الأدنى وذلك لتشجيع قيام شركات جديدة.

وبدأت واحدة من الشركات الكبرى للاستثمار تشتري لحساب الحكومة أسهم القطاع الخاص من السوق بسعر مدعوم. واستمر هذا من ديسمبر ١٩٧٧ إلى نيسان ١٩٧٨ أي لمدة خمسة أشهر اشترت الحكومة خلالها اسهماً بمبلغ ١٥٠ مليون دينار كويتي (٥٠٠ مليون دولار).

وتقرر تخفيض معدلات فوائد البنوك لتخفيف الأعباء المالية على الزبائن، وتمديد مهلة سداد القروض التي تقدمها البنوك لتمويل صفقات الأسهم الى أكثر من سنتين وتجديدها حسب ظروف كل زبون. وكان القصد من هذا تمكين المستثمرين من الاحتفاظ بأسهمهم وعدم بيعها بخسارة. وقد أدى هذا إلى انخفاض عدد الأسهم المعروضة للبيع وتوقف هبوط أسعارها.

واستمر الحظر على تأسيس شركات جديدة الى منتصف عام ١٩٧٩ عندما

سمحت الحكومة بتأسيس عدد قليل منها. وكانت اولاها شركه المستودعات العامة التي سجلت في ١٧ سبتمبر/ ايلول وذلك لإنشاء وادارة وتأجير المستودعات. وبلغ رأس مالها ٢٥ مليون دينار كويتي، على أنها لم تبدأ بالعمل إلا في عام ١٩٨١ عندما اشترت الحكومة ٥٠٪ من اسهمها. وفي ٣١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٧٩ بلغت استثمارات الحكومة في الشركات المحلية ١٥٢,٢٦٢,٤٧٦ دينار كويتي من مجموع رأسمالها وهو ٣٣١, :٥٦, ٤٢٩ دينار (أي ٣٥٪)

وأسست شركة الأدوية الكويتية في ٢٥ يونيو/ حزيران ١٩٨٠ لصنع وإنتاج وتوزيع وبيع وشراء الأدوية والأدوات الطبية برأس مال قدره ستة ملايين دينار. لكن لم يجر بيع اسهمها حتى نهاية ذلك العام. وفي ١٠ ديسمبر ١٩٨٠ أسست شركة الاستثمار الكويتية الدولية للنفط للعمل فيما وراء البحار بصناعة تكرير النفط والنقل والتخزين. وساهمت الحكومة ب ٧٠٪ من رأس مالها الباغ ١٠٠ مليون دينار. وطرحت اسهمها في البورصة في ٢٥ مارس/ آذار ١٩٨٢.

بالرغم من رفع الخطر عن تأسيس شركات جديدة فانه لم تؤسس خلال السنتين التاليتين سوى الشركات الثلاث التي ذكرناها آنفا والتي كانت الحكومة أكبر المستثمرين فيها، وذلك لسبب رئيس وهو أن المستثمرين الكويتيين أخذوا يؤسسون شركات في دول خليجية أخرى عندما أدركوا أن السوق الكويتية أشبعت بالشركات، وأن الأسعار فيها بلغت أوجهاً، هذا إذا تناسينا الصعوبات التي تعترض طريق طالبي الرخص في الكويت.

وفي سبتمبر/ أيلول ١٩٨٠ نشبت الحرب بين العراق وايران ولاحت في الافق توقعات معينة فالدعوات التي أخذ حكم الخميني منذ ربيع ١٩٧٩ يطلقها لتطبيق تعاليم الاسلام تطبيقا كاملا في أقطار الخليج كانت تثير قلق الكويتيين. ولم يثر اندلاع الحرب مخاوف مباشرة لأن العراق كان خلال الشهور المتبقية من عام ١٩٨٠ يحرز نجاحات عسكرية متلاحقة. لكن احتمال انتشار الحرب كان قائما ويبعث على القلق. وفي تلك الأثناء كانت السلطات الكويتية تسعى إلى الإبقاء على النشاط في البورصة الرسمية وسوق المناخ غير الرسمية.

وفي عام ١٩٨١ اتخذت إجراءات محددة بعثت المزيد من النشاط في السوقين. إذ

زيدت السيولة النقدية الأهلية في عام ١٩٨١ بمقدار ١٠٢٦ مليون دينار أي بنسبة ٣٦٪ في حين أن هذه النسبة في عام ١٩٨٠ كانت ٢٥٪ وبلغت ٥٦٨ مليون دينار فقط . أما الإجراء الثاني فقد سمح بإدخال شركات الخليج في البورصة. وبالرغم من أنه سمح بإدخالها بشروط وأن شركتين فقط جرى التداول بأسهمها في البورصة الرسمية، فقد كان هناك شعور بأن الشركات التي يسيطر عليها الكويتيون في الخليج سوف تدرج اسهاؤها في البوصة آجلاً أو عاجلاً. أما الإجراء الثالث فقد سمح ببيع وشراء أسهم الشركات المساهمة الكويتية المقفلة. وكان هذا إجراء مهما من الناحية النفسانية من حيث انه اوحى بان البورصة الرسمية سوف تنمو نمواً هائلاً. فقد ازداد عدد الاسهم المتداولة من ناحية، وصار لدى المستثمرين خيارات عدة من الناحية الاخرى. وعلاوة على هذا فان عام ١٩٨١ شهدت خمسة اصدارات لسندات كويتية بلغت قيمتها ٣٤ مليون دينار. وعليه فانه بدا ان تلك السنة ستأتي بنتائج ممتازة وتبشر بتطورات ايجابية لانه حدث اقبال على المزيد من اسهم الشركات الخليجية.

وبلغ النشاط في سوق الاسهم المحلية ذروته في عام ١٩٨١ اذ جرى التداول ب ٢٤٧ مليون سهم في حين أن اعلى معدل للأسهم التي جرى التداول بها في السنوات القليلة الماضية لم يتجاوز الرقم عام ١٩٧٥ وهو ١٧٦ مليون سهم. وفي حين أن قيمة الأسهم المتداولة في عام ١٩٨١ بلغت بسعر السوق ١٩٥٠ مليون دينار فإن قيمتها في السنة السابقة لم تزد على ١٣٢٦ دينار. وشهد عام ١٩٨١ زيادة بنسبة ٧٢٪ في حجم التداول.

بالرغم من أنه كان لدى الكويت منذ عام ١٩٧٧ تشريع شامل لتنظيم البورصة فإنه ظل عديم الفعالية لأسباب كثيرة أهمها ثلاثة. فعلى صعيد الممارسة لم يجرأ القضاء على تضارب المصالح لأن كثرة من القائمين على التنظيم كانو داخل اللعبة (من المضاربين). ثم إن العقوبات الشديدة بما فيها السجن ظلت حبراً على ورق. وأخيراً فإن سوق المناخ التي اجتذبت معظم الصفقات ظلت خارج سلطة القانون. ولم يكن التعايش بين سوق منظمة وسوق غير منظمة ممكنا بدون جر متاعب خطيرة.

الفصل العاشر
سوق المناخ
أصوله ودواعي وجوده

من المعروف جيداً ان سوق المناخ وهو السوق الخاص بالكويت لبيع وشراء أسهم الشركات القائمة في الأقطار الخليجية الأخرى وغير المدرجة بالبورصة بالطريقة المباشرة (over- the- counter) انهار في أواخر صيف ١٩٨٢ . وكان السبب المباشر في انهياره هو عدم توافر المال اللازم لتغطية الشيكات المؤجلة الدفع. وشكلت وسيلة الدفع هذه، التي استخدمت وعُلق العمل بها مرات كثيرة، البرهان الآلي على العجز. على أن الظروف التي اكتنفت الانهيار تعود إلى سوء التصرف وإلى التطورات في المنطقة والاتجاهات الدولية.

ويبدو لنا أن السوق مرّ بمرحلتين. فالسنوات ١٩٧٧ حتى ١٩٨٠ شهدت صعوده ، ذلك أنها لم تشهد فقط تزايد عدد الشركات بل والخطوات التي اتخذت من أجل تنظيم البورصة والتسجيل فيها. أما المرحلة الثانية فقد غلب عليها تصاعد الأسعار واشتداد المضاربة، واستمرت من أواخر عام ١٩٨٠ إلى الانهيار في أواخر ١٩٨٢ . وأثارت الحرب العراقية الإيرانية المخاوف، وشجعت المضاربة، وأمدت الناس بالمبرر للتصرف تصرفاً طائشاً. وتلاشت حمى السوق في أواسط ١٩٨٢ لا بسبب العجز عن دفع الشيكات المؤجلة وعدم حسمها إلا نادراً فحسب، بل ولأن اسعار البترول أخذت بالانخفاض. وعليه فإن الافتتان بتصاعد الأسعار الذي بدأ في أواخر عام ١٩٧٣ قد تلاشى أخيراً وأصبح المستقبل غامضاً. وبحلول نهاية ١٩٨٢ بدا أن الدول الغربية قد أصبحت أكثر قدرة على السيطرة على معدلات التضخم وعلى استهلاك النفط فيها؛ كما بدا من الممكن جعل منتجي النفط يدفعون ثمن زيادة الأسعار بتقليل طلبهم للنفط وخفض سعره. وعليه فإن الدورة عادت إلى نقطة البداية.

ابتدأ سوق المناخ بتأليف مجموعة الشارقة في ديسمبر ١٩٧٦. وكانت هذه المجموعة عبارة عن شركة استثمار قابضة للعمل في الخليج وعلى نطاق دولي بالرغم من أنه كان مرخصاً لها في الشارقة، وهي من الامارات الصغرى التي تتألف منها الامارات العربية المتحدة، وعند تأليفها كان المساهمون الرئيسيون الذين يسيطرون على ٩٠٪ من الأسهم ورجال الإدارة من الكويتيين بالرغم من تعيين مصرفي فلسطيني لبناني مديراً

لمكتبها في لندن ومدققاً لحساباتها. وعندما ابتدأ بيع وشراء أسهم مجموعة الشارقة بصورة غير رسمية بالكويت قوبل بحماسة كبيرة انعكست على أسعار الأسهم التي ارتفعت بشكل جنوني.

كان رئيس مجموعة الشارقة الشيخ ناصر الصباح ابن الشيخ صباح وزير الشؤون الخارجية. وكان نائبه والمدير العام هو فوزي المساعد الصالح الذي كان من أوائل الخريجين الكويتيين الذين درسوا الهندسة في الولايات المتحدة. وإزاء هذه النخبة الادارية العالية لم يكن بوسع الكويتيين العاديين إلا الاقبال على أسهم الشارقة، وبذلك ابتدأ سوق المناخ.

وفي الوقت الذي ابتدأ فيه تسويق أسهم شركات الخليج في الكويت وهو أوائل عام ١٩٧٧ كان النشاط شراء أسهم الشركات الكويتية في البورصة الرسمية قد أخذ يخضع للمزيد من النظم والقوانين. فالقوانين التي طبقت ابتداء من عام ١٩٧٧ وخصوصاً بعد الانهيار الجزئي في عام ١٩٧٦ (الذي كلف الحكومة ٥٠٠ مليون دولار كويتي دفعتها لدعم أسعار الأسهم) حظرت بيع أسهم المؤسسين قبل مرور ثلاث سنوات وبيع أسهم أية شركة قبل إدارتها إدارة ناجحة ونشر حساباتها. وعلق تأسيس شركات جديدة حتى إشعار آخر، كما علق التعامل بالشيكات المؤجلة الدفع. هذا بالإضافة إلى أن السماسرة أجبروا على الحصول على ترخيص بالعمل واثبات قدرتهم المالية والكشف عن وضعهم الاجتماعي. ثم إنه فرض على حملة الأسهم أن يتعاملوا بالأسهم على أساس وحدات في كل منها ألف سهم على الأقل، وبحيث لا يقل السعر الاسمي للسهم عن دينار كويتي واحد. (٣,٤ دولار). وعندما تضاعف سعر الأسهم اثنتي عشرة مرة عند نهاية عام ١٩٨١ صار الحد الأدنى من الأسهم التي يمكن التعامل بها تكلف ٤٠,٠٠٠ دولار (١٠٠٠ سهم × ١٢ دينار كويتي أو ٤٠ دولار = ٤٠,٠٠٠ دولار) ولم يكن هذا مبلغاً بسيطاً بالنسبة لصغار المساهمين الذين تحولوا بأعداد كبيرة إلى سوق المناخ.

إن الكويتيين الذين كانوا يسبحون في بحر المال الذي كانت تنفقه الحكومة والذين كانوا يكرهون القيود التي فرضت على التداول باسهم السوق الرسمية أرادوا بديلاً للربح السريع الذي كانوا يجنونه من المضاربة. لقد شاهدوا تأسيس ثلاث شركات استشارية

تسهم الحكومة بقسم كبير من رأس مالها وتتاجر بالعقارات في مصر وتونس واليمن وفرنسا، لكن لم يكن لديهم من المال ما يمكنهم من المساهمة فيها. ولهذا أخذوا يبحثون عن مشاريع أكثر واقعية وأقرب اليهم، وربما أكثر ربحاً.

كان الكويتيون أغنياء ويعتبرون انفسهم أكثر أهل الخليج خبرة بالأمور المالية. وكما يحدث كثيراً فإن الثروة تولد التوقعات بتحقيق المعجزات والأهداف الشخصية. وكانت قطاعات السوق الأكثر نشاطاً وهي البنوك والتأمين والعقارات مغلقة في وجه غير الكويتيين. إذ لم يكن الكويتيون يريدون أن يشاركهم أحد في المكاسب. ولكنهم بالمقابل كانوا يشعرون بأنه في استطاعتهم أن يزاولوا النشاطات التي حظروها في بلادهم على غير الكويتيين في الامارات العربية المتحدة والبحرين وربما عمان التي كانت تملك ثروات متواضعة. هذا فضلاً عن أن الإجراءات في تلك الأقطار كانت أبسط. كما أن الكويتيين كانوا يأملون أن تصبح الكويت بسرعة بفضل ثرواتها ورجال أعمالها المحرك الأكبر لمشروعات القطاع الخاص في الخليج.

إن ما دفع رجال الأعمال الكويتيين إلى زحفهم هذا على أقطار الخليج الجنوبية هو سهولة تأسيس الشركات هناك وعدم قدرتهم على التعامل في الأسواق الأكبر حجماً حتى ولو كانت في المنطقة. ذلك أن غزو رجال الأعمال والمتعهدين الكويتيين للسعودية والعراق لم يصادف نجاحاً يذكر. إذ تبين لهم أن ظروف العمل في أسواق هذين القطرين الكبيرين صعبة، الأمر الذي جرّ عليهم خسائر كبيرة. ثم إن القيود السعودية على مشاركة الكويتيين في أسهل النشاطات واكثرها ربحاً وهي الصيرفة والتأمين والعقارات لم تكن أسهل من مثيلاتها في الكويت.

كان من الأسهل التحرك جنوباً إلى إحدى امارات رأس الخيمة والفجيرة وعجمان والشارقة وأم القوين أو إلى البحرين. وحالما كان يصدر مرسوم أميري بتأسيس إحدى الشركات ومهما تكن اهدافها غير واقعية في إطار ظروف الخليج، فإنه كان باستطاعة مؤسسيها أن يسوّقوا أسهمها بربح فوري في إمارات الخليج أو البحرين وخصوصاً في الكويت.

واستمر التداول بأسهم شركات الخليج بدون قيود تذكر. وما كان على السماسرة إلا أن يعلقوا لافتات تشير إلى أنهم يبيعون ويشترون تلك الأسهم. ولم يكن يطلب منهم أن

تكون لديهم خبرة أو كفاءة. وعلاوة على هذا فإنهم كثيراً ما كانوا يتعاونون مع المؤسسين في ترويج أسهم الشركات الجديدة. وكان من النادر في هذا النشاط تداول الأسهم. فما كان يجري هو ان يوقع المشتري والبائع او ممثلوه على مستند بيع. وعليه فقد كان التعامل يستند الى ثقة المشترين بأسماء المؤسسين واعتقادهم بأن هؤلاء سيوفون بالتزاماتهم. فالسمسار كان يعتبر مسؤولاً بصورة شخصية تجاه المشتري. هذا علاوة على الاعتقاد بأنه مهما جرى فان الحكومة ستهب في النهاية لانقاذ المستثمرين من أي انهيار محتمل في الأسعار.

وعلى الصعيد الشعبي كان سوق المناخ يمثل امتداداً للسوق المحلية (البورصة). فغالبية رؤوس أموال الشركات الخليجية وإدارتها كانت كويتية. وكانت مقارها الرئيسية في الكويت وفي أملاك أحد مؤسسيها.

كان سوق المناخ سوق مرايا وصور. لم تكن فيه موازنات على غرار موازنات الشركات القديمة. كما أنه لم تكن هناك أي لوائح تنظيمية سوى القوانين الأساسية للشركات. وكانت هذه القوانين واسعة في العادة بحيث تسمح بتضارب المصالح في عمل الشركات وأدوار المؤسسين والمديرين. وفي عدد من الحالات تمكن المؤسسون ـ المديرون من أن يضمنوا لأنفسهم قروضاً شخصية من شركاتهم تفوق المبالغ التي ساهموا بها في الأصل. أما صور المرايا فكانت تعكس التوقعات التي كانت تشوهها إلى حد كبير الشهرة المنفوخة والدعاية المبهرجة والسيولة المتدفقة.

لقد كان أكثر جوانب هذا النشاط تضليلاً صمت الحكومة. فقد كان يجري بيع أسهم الشركات الخليجية في الكويت بدون اعتراض بالرغم من أنه لم تكن تتوافر في بنود البيع والوكلاء (السماسرة) تلك الشروط المفروضة على تداول الأسهم الكويتية. وكان كثرة من مؤسسي تلك الشركات من رجال الأعمال الكويتيين البارزين الذين لا يتوقع منهم أحد أن يقدموا على عمل شيء لا تقره الحكومة. وعليه فإن صمت الحكومة إزاء تزايد عدد الشركات الخليجية التي كانت أسهمها بيد الكويتيين جدير بالتأمل.

وبعد طرح أسهم الشركات للبيع والشراء في الكويت في أواخر ١٩٧٦، وبالرغم من حظر وزارة التجارة والصناعة في ٦ ديسمبر ١٩٧٦ طرح أسهم مجموعة الشارجة بسبب المخالفات في بيعها، فإن العملية استمرت بدون توقف. وبلغ سعر سهم

مجموعة الشارقة الذي أصدر ب ٣٠٠ فلس ٤ دنانير أي أنه تضاعف ثلاث عشرة مرة. وفي عام ١٩٧٧ أنشأ الكويتيون اربع شركات خليجية جديدة، اثنتان منهما انشئتا في الشارجة، وواحدة في عجمان وأخرى في رأس الخيمة.

واستمر بيع وشراء أسهم شركات الخليج في الكويت. وانتشر المتاجرون بها في كل مكان بحيث صار من الصعب الوقوف على الفروق بين العروض والطلبات. وبالرغم من عدم توحيد الأسعار، فإن النشاط في هذا السوق عوض عن تباطؤ العمل في البورصة الرسمية في أوائل عام ١٩٧٧. ففي هذا العام هبط حجم التداول في البورصة الرسمية بمقدار ٣١٪ عن نظيره في عام ١٩٧٦. واشتملت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من أجل استقرار السوق ومساعدة المستثمرين وضع خطة للصفقات المؤجلة الدفع تشرف عليها وزارة التجارة، الأمر الذي شجع أكبر العاملين في سوق أسهم شركات الخليج وأكثرهم نشاطاً. فقد رأوا في الشيكات المؤجلة الدفع في سوق المناخ شكلاً من أشكال التعامل الخصوصي الشبيه بتأجيل الدفع بمرسوم حكومي، فبدأوا يزعمون أنه يمكن لشركات الخليج أن تلقى القبول لعدد من الأسباب التي يجعل تضافرها منها جبهة هائلة.

إذ لما كان لدى شركات الخليج مبالغ مالية ضخمة من رؤوس الأموال والفوائد فقد كان أي إجراء ضدها سيخلق صعوبات خطيرة لعدد كبير من المواطنين ورجال الأعمال الكويتيين. ثم إن الحكومة الكويتية كانت منذ أوائل الستينات قد تبنت موقفاً يجعل من حرية العمل في السوق (laissez - faire) أساساً للنظام الاقتصادي الكويتي. وكان سيشتم من سحق شركات الخليج تدخل من قبل الحكومة، وهو شيء كان أرباب سوق المناخ على ثقة من أن الحكومة لن تفعله. وأخيراً فعلى المرء أن يأخذ بعين الاعتبار الزخم المتزايد للقوى الاقتصادية والاجتماعية التي كانت وراء شركات الخليج، وخصوصاً ذلك العدد من التجار الشيعة الذين تزعموا تأسيس شركات الخليج الاستثمارية. واكتسب هؤلاء مكانة سياسية استراتيجية هامة بسبب التوتر المتفاقم في إيران. وبالرغم من أنهم لم يريدوا معاداة الشاه، فإنهم كانوا يدركون ما لدعوة الخميني من قوة. فشعروا بالحاجة إلى إرضاء الشيعة الكويتيين وإبقائهم بعيداً عن السياسة. وبدا أن المكاسب الاقتصادية والمالية السريعة هي أنسب السبل إلى إرضاء كبار رجال الأعمال الشيعية.

وبالرغم من أنه كان لوزارة التجارة والصناعة في البدء اعتراضات على التداول بأسهم مجموعة الشارجة، فقد لاذت فيما بعد بالصمت. وكان صمتها على جانب كبير من الأهمية لأن هذه الوزارة كانت دائماً من الناحية التقليدية برئاسة وزير يمثل رجال الأعمال. ومعنى هذا أن آل الصباح كانوا قد اختاروا التحالف مع عالم الأعمال. حتى ان الأمير ذاته حظر من حيث المبدأ منافسة التجار وأطلق يدهم في كل شيء فيما عدا الأمور التي تتصل بالمصالح القومية. هذا فضلاً عن أن رئيس مجموعة الشارجة كان من آل الصباح.

وبعد سنتين من التداول بلا موانع بأسهم شركات الخليج اقتنع المواطنون العاديون بأن هذا السوق سوف يواصل العمل. فقد فُسّر صمت الحكومة بأنه موافقة ضمنية. وبالرغم من عدم تنظيمه وحاجته إلى هيئة مركزية منظَّمة فإنه أصبح واقعاً دينامياً في حياة الكويت الاقتصادية. وأدرك المهيمنون على حركات السوق، سواءً كانوا من مؤسسي الشركات أو السماسرة العاملين فيه، أن هناك حاجة الى وسائل حديثة خاصة بهم تجتذب أعداداً كبيرة من الزبائن وتطمئنهم على مشترياتهم.

وفي أيار ١٩٧٨ استؤجر مبنى ضخم من دورين تمتلكه شركة استثمار كويتية كبرى تملك الحكومة أكثر اسهمها ويقع قرب البورصة الرسمية ليكون مقراً لسوق المناخ. واشترط المؤجر أن يكون المستأجرون من سماسرة الأسهم والعقارات. فقد كان السماسرة في الغالب يتاجرون بكليهما. وكان للبناء مرآب كبير، وصار يُعرف بسوق المناخ. وصار يشار إلى هذا السوق، سواء كان ذلك بواسطة الدوائر الحكومية أو الصحافة بأنه السوق الموازي للبورصة الرسمية. وكان هذا ينطوي على إسباغ احترام كبير عليه. إذ لم يعد غير قانوني، وصار يعرف بالسوق الموازي للسوق الرسمية. وعلى أي حال فقد كان مجاوراً لمقر البورصة الرسمية وفي مبنى لشركة استثمار كويتية تملك الحكومة أكثر أسهمها.

كان موقع سوق المناخ ملائماً جداً لنشاطه. كان قريباً من البورصة الرسمية إلى حد أنه كان بإمكان التجار فيه أن يقفوا على ما يجري. كما أنه كان بإمكان الزبائن أن يزوروا السوقين في وقت واحد، وأن يعقدوا صفقاتهم في كل منهما. ثم إن مبنى السوق كان مجاوراً للبنوك الأمر الذي كان يسهل التعامل بين التجار. وأخيراً فإن مكاتب غالبية كبار التجار والمستثمرين كانت قريبة من سوق المناخ. ويقال الشيء ذاته عن مراكز

عدد من شركات الخليج الكبرى. وعليه فقد كان المبنى يتيح تبادل المعلومات وتصريف الأعمال ودفع الأموال.

وبالرغم من ارتفاع أجور المكاتب، وارتفاع ما يدفعه المرء عند استئجاره أحدها وهو ما يعرف بـ «القفلية» التي كانت تبلغ ١٢٠,٠٠٠ دولار لغرفة طولها ثلاثة أمتار وعرضها أربعة، فإن جميع المكاتب استؤجرت في الحال. وكان في المبنى ١٦ مكتباً يشغلها سبعون من السماسرة الذين يروجون أولاً وقبل كل شيء أسهم شركات الخليج بالرغم من أن كلا منهم كان يضع على بابه لافتة تصفه بأنه سمسار عقارات وأسهم.

وبعد الظهر وفي المساء كان السوق يعج بالناس إلى حد أنه كان يصعب على المرء أن يتنقل بين المكاتب. وكان المرء يرى الجميع مشغولين بطرح الأسئلة ومقارنة معدلات الفوائد، والحصول على بطاقات الأسهم. ومنهم من كان يحمل حقيبة جلدية، لكنهم جميعاً كانوا يحملون دفاتر الشيكات في جيوبهم. وبينما كان الزبائن يحتسون القهوة ويتنشقون رائحة البخور المحترق، كان السماسرة يعلنون عن أسعار الأسهم، وعندئذ يقوم الزبائن بالبيع أو الشراء. وبخلاف الوضع في البورصة الرسمية لم تكن هناك في سوق المناخ شاشات ولوائح الكترونية تظهر عليها الأسعار. لكن كان يندر أن تهدأ التلفونات، وكان السماسرة ومساعدوهم يردون على أكثر من مكالمة في وقت واحد لتزويد المستفسرين بالأسعار أو لعقد صفقات. وكانت رخص غالبية المكاتب تجيز لها الاتجار بالعقارات والأسهم وتعترف بها رسمياً غرفة التجارة والبلدية. وبالرغم من أن تداول أسهم شركات الخليج ظل جزءاً غير قانوني من نشاطها، فإن الوضع فيها جاء أفضل من ذي قبل عندما كان السماسرة منتشرين هنا وهناك والأسعار تحدد بدون عرض وطلب.

وبالرغم من بدائية سوق المناخ الظاهرة فإنه استقطب نشاطاً هائلاً. ويمكن أن نرد هذا إلى عاملين: الأول أن الناس أقبلوا عليه بسبب تكاليفه المحدودة وسرعة ارتفاع الأسعار، والثاني هو أن هذا السوق غير الخاضع للقوانين والذي يفترض أن يكون غير قانوني بالرغم من قبوله، كان يعمل إلى جانب البورصة الرسمية. وخلاصة القول أنه أضعف البورصة الرسمية، وأن تزايد حجم التداول فيه كان يدل على أنه سيفوق نظيره فيها.

ومن المؤكد أن المواقف الرسمية من سوق المناخ أخذت تتغير في أواخر عام ١٩٧٩ . إذ أخذت الحكومة تدرس بشكل ضمني كيف تضفي عليه هالة من الاحترام الرسمي على أن تتجنب في الوقت ذاته مواجهة كارثة في حالة تعثره.

وترجع أسباب التغير في مواقف الحكومة في عامي ١٩٧٩ و١٩٨٠ إلى عدد من التطورات الكبرى الاقليمية والدولية. وهذه التطورات هي تزايد المخاوف من الثورة الإسلامية بايران ، وارتفاع اسعار النفط وتزايد الدخل منه، والحرب العراقية الايرانية، وعقد اتفاق بشأن مجلس التعاون الخليجي.

وفي عامي ١٩٧٩ و١٩٨٠ تراجع النشاط في البورصة الرسمية وفي سوق المناخ بشكل ملحوظ. وكان السبب الرئيسي لهذا التراجع هو المخاوف السياسية الناجمة عن تهديد الحكم الايراني الجديد بتصدير الثورة إلى الأقطار المجاورة، مما دفع الكويتيين إلى ايداع أموالهم في الخارج. وتزايد هروب الأموال بسبب الهياج السياسي وأعمال التخريب التي أتينا على ذكرها في الفصل الثامن. ومما ساعد على هروب الأموال المضاربة المستقبلية بالفضة والذهب التي اجتذبت أموالاً طائلة من الشرق الأوسط وخصوصاً من السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة. وبعد هبوط أسعار الذهب والفضة في أوائل ١٩٨٠ لحقت بالمضاربين ومنهم عدد من الكويتيين والمؤسسات الكويتية خسائر فادحة أتت على الكثير من مدخراتهم. وهذا ما يفسر لنا هبوط تداول الأسهم بنسبة ٢٨٪ بالرغم من ازدياد السيولة بشكل هائل. فقد وجدت هذه السيولة طريقها إلى خارج السوق إما لتوفير المزيد من الطمأنينة للمودعين أو لدفع ديونهم.

وعندما نشبت الحرب العراقية الإيرانية في أيلول ١٩٨٠ قضت على الشعور بالقلق الذي كان يطغى على التوقعات. فأخيراً وبعد كل تلك المخاوف وقعت الحرب وانتصر العراق في مراحلها الأولى، وشغل حكام ايران الذين كانوا يهددون أقطار الخليج بتصدير الثورة الاسلامية بالدفاع عن بلادهم. وكما تفعل الحروب عادة فإن الحرب العراقية الايرانية شجعت المضاربة وخصوصاً بين تجار الكويت الأثرياء .

وتضاعفت أسعار النفط على أثر إضراب عمال النفط بإيران في أواخر عام ١٩٧٨ الذي مهد الطريق إلى استيلاء الإمام الخميني على السلطة. وزادت الحرب من الخوف من حدوث نقص في إمدادات النفط لأنه كان لدى ايران والعراق احتياطي ضخم من

النفط وينتجان ١١ مليون برميل يومياً. وفي صيف عام ١٩٧٨ كانت ايران تنتج ٦,٥ مليون برميل يومياً. وبلغ انتاج العراق ٣,٥ مليون برميل في اليوم عام ١٩٧٩. وبعد أن بدأت الحرب هبط انتاج البلدين إلى ٥ ملايين برميل في اليوم. وتجددت المخاوف من حدوث نقص في موارد النفط، ولكن لوقت قصير، وذلك لأن الأقطار الصناعية خففت استيرادها للنفط. واضطر العراق وايران إلى تصدير أكبر قدر ممكن بسبب الحاجة الملحة إلى المال لتسديد ديونهما.

وعندما سجل الدخل من النفط أرقاماً قياسية بسبب ارتفاع سعره، قامت الكويت في عام ١٩٨٠ بالتفاوض على شراء شركة «سانتا في» الدولية كما بدأت بالتفاوض لشراء الشبكة الأوروبية لمعامل تكرير النفط ومحطات توزيعه التابعة لـ «غولف أويل Gulf oil». وبلغت تكاليف شراء «سانتا في» بليوني دولار. وأثار شراؤها تساؤلات عن تلاعب من الداخل في عملية الشراء. وطالما أنه كان باستطاعة الحكومة أن تستثمر أموالاً طائلة كهذه في الخارج. فقد كان عليها أن تزيد من الانفاق، وإلا بدا أنها تتصرف كالأفراد الكويتيين الذين يودعون المدخرات في الخارج للاطمئنان على سلامتها. وأدى هذا إلى ازدياد السيولة في عام ١٩٨١ بنسبة ٣٦٪. وتضافر هذا مع عوامل أخرى على رفع شأن البورصة الرسمية وسوق المناخ.

فقبل نشوب الحرب الايرانية العراقية بوقت طويل دعت عدة مشيخات خليجية إلى التعاون فيما بينها، وإلى تحويل الاحلاف الاقتصادية والأمنية بينها إلى أحلاف رسمية. على أن الكويت والسعودية وهما الأغنى لم تكترثا كثيراً بتلك الدعوات لأنهما كانتا تفترضان أنهما ستسددان الفواتير. لكن تهديد إيران بتصدير الثورة الاسلامية جعل إعادة النظر في الدعوات أمر ملحاً. ومهما يكن من أمر ذلك فإن الامام الخميني الذي بدا أنه يسعى إلى زعامة العالم الاسلامي كان شيعياً لا يقبل به زعماء الكويت والسعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة وكلهم سنيون. وبعد نشوب الحرب مباشرة اجتمع زعماء الخليج لانشاء مجلس التعاون الخليجي الذي استهدف تقوية أعضائه وتمكينهم بالتالي من الوقوف في وجه إيران. وكان مصدر القلق الآخر هو أن العراق كان سيصبح أقوى قطر في الخليج إذا تمكن من الانتصار على إيران. وكانت مخاوف الكويت من العراق معروفة. كما كانت هناك خلافات بين السعودية والعراق حول الحدود تنتظر الحل.

لقد استهدف اتفاق مجلس التعاون الخليجي انشاء سوق مشتركة بين أعضائه وعقد

حلف دفاعي. أما الأقطار التي شاركت في العضوية فهي الكويت والسعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعمان. وهكذا فإن جميع الإمارات التي استخدمت لانشاء شركات الخليج كانت أعضاء في مجلس التعاون. وعلى أي حال فأنه كان على الدول الأعضاء في النهاية أن تنسق سياساتها الاستثمارية، وحرية مواطنيها في الحركة وملكية الأراضي.

وكان إنشاء مجلس التعاون يعني على الصعيد العملي أن على الكويت ان تفتح ابوابها للمستثمرين من مواطني دول المجلس، وأن على الامارات الأعضاء التي كانت تتساهل في امر انشاء شركات الخليج أن تتشدد فيه. وكان ينتظر أن يحل التفاعل والتعاون محل الضغط. ولم تلبث أن أخذت تتضح مقتضيات الأبعاد الاقتصادية لاتفاق مجلس التعاون.

وهكذا نجد أن إمارة الشارجة السهلة التي كان يقصدها الجميع لاستصدار مراسيم بتأسيس الشركات توقفت عن إصدار الرخص لمثل تلك الشركات، وفرضت قيوداً على نشاط ما تأسس منها. وأخذ رجال الدولة يجتمعون مع أعضاء مجالسها للوقوف على سير عملها.

وأصدرت الشارجة أول قانون من نوعه في الإمارات العربية المتحدة وهو القانون رقم ١/ ١٩٨١ المتعلق بسماسرة الأسهم والمتعاملين بها، في وقت كانت المكاتب التي يفتتحها تجار وسماسرة لا خبرة لهم تظهر في كل مكان ولا تخضع لقيود قانونية محددة. وينص القسم السادس من القانون على أنه يتعيّـن على التجار الذين يعقدون صفقات بيع وشراء نقداً أن يثبتوا نزاهتهم المهنية. كان على التاجر أن يكون من مواطني الإمارات وأن يكون قد أكمل الثامنة عشرة من عمره وله معرفة كافية بالأعمال التجارية، ويتمتع بسمعة طيبة ولم يسبق له أن تعرض للإفلاس، أو أُدين بالإجرام، وأن يكون وضعه المالي جيداً وقادراً على أن يزود السلطات بما تطلبه من ضمانات مالية أو عقارية.

وحدد القانون ذاته أجور التاجر والتزاماته كما حدد العقوبات المناسبة. وقد عكست هذه الإجراءات عصبية السلطات في الإمارات والدول التي تمنح الرخص بسبب الفوضى المستمرة التي خلقتها شركات الخليج والتي ستؤدي في النهاية إلى الكارثة.

لقد أبرز ظهور شركات الخليج واستمرارها الحاجة إلى قوانين وتنظيمات ملائمة للشركات في بعض المناطق كما نبه إلى تعدد السلطات التي تمنح الرخص. فالحاجة إلى تشريع وتنسيق أفضل مع الدول الأعضاء في مجلس التعاون أصبحت واضحة بعد تشكيل هذا المجلس الذي كان في الحقيقة وسيلة للدفاع الذاتي. وعليه فقد كان المزيد من التساهل في تطبيق القوانين بمثابة انتحار مالي.

وشعر الكويتيون بأن بلادهم ينبغي أن تصبح المركز المالي لمجلس التعاون الخليجي. لكن السوق الكويتية كانت مقفلة في وجه غير الكويتيين وحتى في وجه الأقطار الأخرى الأعضاء في المجلس. وكان أحد الأشكال القليلة المحدودة لمشاركة المواطنين الخليجيين في المشروعات التي يقوم عليها الكويتيون هي أسهم غير الكويتيين من مواطني دول مجلس التعاون في الشركات الخليجية. لكن أسهم هؤلاء كانت من الناحية النظرية غير قانونية. وعليه فإنه كان على الكويت أن تغير هذه الصورة.

كان على وزارة التجارة والصناعة الكويتية أن تتدخل في سوق المناخ. إذ كانت عضوية الكويت في مجلس التعاون الخليجي تفرض عليها هذا، كما أن تزايد النشاط في عام ١٩٨١ في البورصتين بسبب ضخ السيولة فيهما، والتطلعات المشرقة إلى الدور الذي كان ينتظر من الكويت أن تلعبه في مجلس التعاون جعلت هذا التحرك أمراً لا مفر منه. فحظرت الوزارة طرح أسهم أية شركة خليجية بدون موافقة مسبقة منها. وفرض على كل شركة تسعى إلى هذه الموافقة أن تعد ميزانية سنوية، وأن تتقيد بالشروط التي تفرضها لجنة استشارية مؤلفة من ممثلين لشركات الخليج ووزارة التجارة والصناعة ووزارة المالية وغرفة التجارة. والخلاصة أن هذه اللجنة كانت مؤشراً على عزم الكويت إسباغ الصفة القانونية على شركات الخليج. فقد كان في اللجنة عضو يمثل هذه الشركات. وكانت غرفة التجارة والصناعة تؤثر إدخالها في البورصة. وكان قد سمح بالفعل بادخال شركتين منها وجرى تداول أسهمهما.

وكان من شأن هذه التحركات بالإضافة إلى محاولات الإشراف على تداول أسهم شركات الخليج أن رسخ الاعتقاد بأن سوق المناخ كان امتداداً طبيعياً للبورصة الرسمية وأنه سيصبح آجلاً أو عاجلاً جزءاً أساسياً منها. وعليه فقد تفجر السوق نشاطاً وكادت تنطمس العلائم الفارقة بين التداول الصحيح والممارسات غير المقبولة. فتحول الزحف في طريق الهاوية أو الكارثة إلى اندفاع نحوها.

الفصل الحادي عشر
١٩٨١ ـ ١٩٨٢ : مسرح الانهيار

في ربيع ١٩٨١ كان سوق المناخ يعج بالحركة. وارتفعت توقعات الناس إلى حد جعلهم يتصرفون كما لو كانوا في البورصة (الرسمية). وكان عددهم قد ازداد بسرعة فائقة لأنه كان الأسهل لكسب الربح. وكان التطلع إلى الربح قد عم الجميع، مما جعل سوق المناخ يجتذب الناس من كل الفئات: من أفراد الأسرة الحاكمة بالرغم من تحذيرهم من الاستثمار فيه، ومن كبار رجال الأعمال والتجار، وسائقي السيارات وحتى من الطلبة والنساء.

وأدت هذه المشاركة العريضة إلى ضخ السيولة في السوق وارتفاع أسعار أسهمه بشكل مطرد. وما كان لهذه العملية أن تستمر إلا بفعل قوى خارجية. ففي سوق صغير مثله لا مورد اقتصادي له سوى سيولة لم يتعب في كسبها أحد كانت القوى القادرة على تحويل التفاؤل فيه الى عكسه كثيرة ومتنوعة. ففي حين أن التفاؤل وسهولة التسليف والجشع كانت تدفع المستثمرين إلى شراء الأسهم فإنه، لم يكن هناك ما يدفعهم الى بيعها بالجملة إلا التشدد في التسليف أو إنهيار التوقعات.

وبحلول عام ١٩٨٢ كان عدد شركات الخليج التي يجري التداول بأسهمها في سوق المناخ قد بلغ ٣٢ شركة. وفي حين أن مجموع رأس المال الاسمي لهذه الشركات كان يعادل ٢٠٠ مليون دينار كويتي (٦٨٠ مليون دولار) فإن الحد الأعلى لقيمته في السوق بلغ ٦٠٠٠ مليون دينار كويتي (٢٠ بليون دولار). وبحلول عام ١٩٨٢ أيضاً بلغ عدد الأسهم المتداولة في سوق المناخ ٥ بلايين سهم بالرغم من أن التداول بها لم يستمر إلا حتى شهر أغسطس/آب عندما ظهرت علائم الخطر. ففي منتصف ١٩٨٢ أي قبل أن تنكشف متاعب سوق المناخ بشهر واحد وقبل انهياره بشهرين بلغ حجم التداول اليومي بالأسهم ٤٠ مليون سهم. وبلغ الطلب على عدد من الأسهم ٥٠٠ أو ٦٠٠ ضعف ما هو متوافر منها. وأدى تدفق السيولة المستمر إلى إزدياد الأسعار بشكل مذهل والى تحقيق مكاسب كبيرة. وهذا بدوره شجع المزيد من المستثمرين والمضاربين على دخول السوق. واشتد الجشع إلى حد أنه كثيراً ما كانت العقارات تقدم ثمناً للأسهم. وكانت إحدى هذه الصفقات التي قدم فيها المشتري شيكاً بمبلغ ٥٥ مليون دينار

كويتي (١٨٧ مليون دولار)علاوة على عقار وذلك ثمناً لأسهم اشتراها، هي الشرارة التي ألهبت توقعات الانهيار.

ويجدر بنا أن نتحدث عن هذا الشيك وصاحبته سعاد الحميضي. إنها زوجة الشيخ جابر العلي الذي كان وزيراً للاعلام في الفترة ١٩٦١ ـ ١٩٨١. وكانت في الأصل من أسرة غنية وورثت ثروة ضخمة من أبيها ومن زوج سابق كان قد توفي. وكانت مشاركتها في سوق المناخ وعلى نطاق واسع كما هو واضح من الشيك الذي ذكرناه أحد البراهين الواضحة على أن بعض المقربين من الأسرة الحاكمة كانوا يجنون الأرباح من سوق المناخ بالرغم من تحذيرهم من التورط في عملياته.

إن الأسباب التي أدت الى انهيار سوق المناخ كانت واضحة كل الوضوح قبل حدوثه. والقول بأن معلوماتنا عنه بعد وقوعه هي التي تسهل الحكم عليه بعيد عن الصحة. فقبل وقوعه بوقت طويل كان باستطاعة المراقبين والمطلعين أن يتنبأوا بمصيره. وممن تنبأوا بذلك مصرفي أميركي مختص بالأسهم والسندات وذلك بعد زيارة واحدة قام بها لسوق المناخ في فبراير ١٩٨٢. ودق ناقوس الخطر آخرون غيره.

كانت أساليب البيع والشراء وسداد الثمن خاطئة. ثم إن كثرة من الأسهم المتداولة كانت أقل قيمة من أسعارها في السوق لأن الشركات التي أسست لم تبدأ بالعمل وفقاً لأهدافها المعلنة. إذ تحولت غالبية شركات الخليج إلى المضاربات المالية والعقارية. وبالرغم من أن تضارب المصالح كان واضحاً كل الوضوح، فقد استمرت في العمل بلا ضابط. ومن الامثلة الغريبة ما حدث عند تأسيس شركة خليجية مالية. فممتلكات هذه الشركة كانت مخازن في سوق البورصة الرسمية مساحتها ٦٠ متراً مربعاً ورخصة للاستثمار التجاري. وعندما بيعت أسهم هذه الشركة في سوق المناخ بلغت قيمتها ٦٠ مليون دولار. ففي ذلك الجو من المضاربات الضارية اضطرت الشركات القليلة ذات الادارات الجيدة والقواعد المالية الصلبة آخر الأمر إلى المشاركة في التجارة المحمومة بسوق المناخ.

ولم يكن هناك سوى عدد قليل جداً من الشركات الخليجية التي لها تاريخ طويل يسمح بالحكم على أدائها، وأقل من ذلك الشركات التي تنشر تقارير ذات دلالات واضحة. وكانت العلاقة بين قيمة السهم الحقيقية وسعر بيعه معدومة تماماً. وكان

المشترون يسترشدون عند شرائهم لأسهمها بالشائعات حولها وبأسماء كبار حاملي أسهمها ومؤسسيها. ولهذا السبب كان بين كبار حاملي أسهم غالبية شركات الخليج أفراد من الأسرة الكويتية الحاكمة أو من أعضاء البرلمان المعروفين أو كبار التجار.

ومن أكبر العوامل التي أسهمت في تفاقم أزمة سوق المناخ أسلوب تسوية الحسابات بالشيكات المؤجلة الدفع. وكان هذا الاسلوب يختلف في الكويت (عندئذ) عنه في تجارة التسليف في الأسواق المتقدمة من حيث أن المشتري الكويتي كان يدفع بموجب الشيك سعر الأسهم الجاري ومبلغاً إضافياً وأنه كان يمتلك الأسهم في الحال. وهذا يعني من الناحية العملية أن المشتري كان يشتري أسهمه بالدّين في حين أن البائعين كانوا يصرفون الشيك في السوق المالية وكانوا يستخدمون المبلغ المتحصل في شراء أسهم ثمنها يزداد باستمرار. وفي ذروة النشاط في السوق بين أواخر ١٩٨١ وأوائل ١٩٨٢ وصل المبلغ الاضافي الذي يدفعه المشتري ٣٠٠ ـ ٥٠٠٪ من سعر الأسهم وذلك في ضوء طول الفترة التي تمر قبل أن يستحق دفع الشيك.

وفي حين أن هذا الأسلوب كان يزيد الأرباح بما يقرب من أربعة أضعافها، فإنه كان يعني أيضاً أن السوق كان يعمل بصورة مؤقتة على أساس دَيْن «هائل عائم» خارج اطار النظام المصرفي. وعليه فإن هذا الاسلوب كله كان يقوم على الثقة بقدرة المدين على دفع ديْنه. وكانت القوانين الكويتية ذات الصلة بهذا عندئذ تعتبر عقود التسليف باطلة والشيكات المؤجلة الدفع غير قانونية. لكن مع هذا تغاضت السلطات الكويتية عما يجري، وأخذ عدد كبير من البنوك التي كانت تكسب الكثير من الفوائد المرتفعة على القروض التي تقدمها بتأسيس شركات خليجية يصرف الشيكات المؤجلة الدفع. والواقع أن تصريحات وممارسات الكويتيين الرسميين شجعت على التفاؤل باستمرار التجارة الرابحة في سوق المناخ. والأمثلة على هذا كثيرة وهامة. ونكتفي بذكر ثلاثة من أبرز التصريحات والممارسات.

عندما تضافرت الجهود في صيف ١٩٨٠ على حمل الحكومة على إسباغ الصفة القانونية على سوق المناخ نجد أن عبد العزيز حمد الصقر الذي كان من أبرز رجال المال في الكويت ورئيس غرفة التجارة والصناعة ذات النفوذ القوي يقوم بتأييد إنشاء السوق الموازي (سوق المناخ) بهذه الكلمات:

«مما يعود علينا بالفائدة أن ننقل نشاطنا إلى سوق ثانٍ للأسهم والسندات له إسم مختلف ولم يظفر بعد باعتراف رسمي. فاختصاص هذا السوق حتى الآن هو التداول بأسهم ما يعرف الآن «بشركات الخليج العامة» التي تشير كما نعلم إلى الشركات العامة المساهمة التي جرى تأسيسها في الأقطار الخليجية العربية الشقيقة بمبادرات كويتية، وتحت سيطرة كويتية شبه كاملة بالنسبة للملكية والادارة والمتاجرة بأسهمها.

«إن لهذه الشركات عدة جوانب مشجعة: فهي أولاً مؤشر على اتجاه الاستثمار الكويتي الخاص إلى الأقطار الخليجية العربية. وهذا في حد ذاته يساعد على ترسيخ دعائم الاتحاد والتعاون؛ وهي ثانياً تشكل متنفساً استثمارياً يتصف بالجوار الجغرافي والسلامة ومريح مالياً إذا استغل في مشروع تتوافر فيه المقومات الاقتصادية الحيوية؛ وهي ثالثاً توسع قاعدة السوق المالية وتخفف بذلك من ضغوط المضاربة بأسهم الشركات الكويتية».

كان تصريح الصقر هذا يعني ضمنياً الاعتراف بالشركات الخليجية وبورصة أسهمها، ويدعو وزارة التجارة الكويتية إلى وضع تلك البورصة تحت سيطرتها. كما اقترح إدراج شركات الخليج في البورصة الكويتية وجعلها حتى كويتية.

ومن الملفت للنظر أن عبد العزيز الصقر كان يأمل أن تسهم شركات الخليج في الاندماج والتعاون بين اقتصاديات دول الخليج. وكان مجلس التعاون الخليجي قد أعلن عن أهداف ترمي إلى تهيئة الظروف لسوق خليجية مشتركة.

على أن وزارة التجارة والصناعة التي منحت أخيراً نوعاً من الاعتراف بسوق المناخ وذلك بالسماح بتداول أسهم الشركات التي يتوافر فيها حد أدنى من الشروط الرسمية لم تقم بأي محاولة لوقف العمليات في هذا السوق أو لفرض قيود على السماسرة. والواقع أن السيد خليل جاسم المرزوق وزير التجارة والصناعة في عام ١٩٨١ كان من أشد المتعاملين نشاطاً في سوق المناخ. وكان كثرة من أصدقائه يقصدونه في ديوانيته لإرشادهم إلى فرص الكسب. فكان الذي يفترض فيه أن يكون حكماً هو أحد اللاعبين الكبار. فلا عجب إذن في أنه عندما شكل اللجنة الاستشارية للنظر في أحوال سوق المناخ وتقديم اقتراحات بشأن شروط إجراء العمليات فيه كانت اللجنة تتألف من المضاربين ومديري ومؤسسي ورؤساء الشركات التي كان ينظر في أمرها.

وكان ثالث الشخصيات الكبيرة التي وقفت الى جانب عمليات سوق المناخ عضواً في البرلمان. ففي فبراير/ شباط ١٩٨١ وكما وعد الشيخ جابر الأحمد عندما أصبح أميراً قبل ذلك بثلاث سنوات أجريت الانتخابات البرلمانية. وكان هذا عملاً رائعاً لأن تجربة الكويت البرلمانية كانت قد اجهضت في عام ١٩٧٦ وفي وقت لم تكن هناك فيه حرب بالخليج. ففي عام ١٩٨١ كانت الحرب دائرة بين العراق وإيران أي بين الدولتين الاقليميتين اللتين كان لهما نفوذ وطموحات بالكويت. وقد استقال الشيخ جابر العلي نائب رئيس الوزراء ووزير الاعلام منذ ١٩٦١ بسبب توقيت الانتخابات البرلمانية. اذ دعا بدلاً من ذلك إلى تعيين جمعية استشارية من الأعيان.

انتخب البرلمان، لكنه التزم الصمت إزاء القضايا السياسية وسوق المناخ طوال عام ١٩٨١ بسبب الظروف القائمة. وبلغ الأمر ببعض أعضائه أن قاموا بتشجيع الاستثمارات الكويتية الكبرى التي انشئت خلال هذه الفترة خارج الكويت. وكان أحد أسباب هذا الصمت البرلماني النسبي حول سوق المناخ قبل انفجاره هو نشاط عضو من أعضائه، في سوق المناخ وهو السيد حمود جبري الذي كان من كبار سماسرة الأسهم في ذلك السوق. وقد ساعد عدداً من زملائه على كسب الأرباح الهائلة فلاذوا بالصمت والرياح مؤاتية. وبعد انهيار السوق كان السيد جبري مديوناً بثلاثمئة مليون دينار كويتي. وعندما حاولت السلطات الحكومية ان تحجز على املاكه وتضع قيوداً على سفره تذرع بالحصانة البرلمانية وأيده غالبية زملائه. وفيما بعد، وبعد أن كشفت أمور كثيرة انتقد البرلمان الوزارة بشدة بسبب عجزها عن الحيلولة دون وقوع الكارثة وطالب باستقالتها.

وتجلى عدم الحكمة في معالجة سوق المناخ في مشاركة حسين مكي جمعة مشاركة فعالة في المتاجرة فيه. وكان السيد جمعة رجل أعمال شيعي بارز ومديراً للبنك الأهلي ثاني أكبر بنك في الكويت. ووضح مدى نشاطه في السوق عندما قدرت خسارته بمبلغ ٤٠٠ مليون دينار كويتي (١,٣٦ بليون دولار). ولتغطية خسائره صودرت جميع أملاكه بما فيها أطول مبنى وهو «البرج» الذي كان قد تم بناؤه عشية الانهيار. وأخرج من البنك الأهلي. لكن ما فعله لم يكن فريداً من نوعه في قطاع البنوك الذي أسهم في احتدام المضاربة بسوق المناخ قبل أن يضع البنك المركزي قوانين تفرض قيوداً شديدة على المتعاملين فيه. وليس هناك شك يذكر في أن رجال الأعمال الكويتيين والوزارة والبرلمان

كانوا جميعاً مسؤولين عن عدم الاهتمام بالكارثة الوشيكة. ومما يزيد في فظاعة الأمر أن الكويتيين كانوا أغنياء محوطين بالعناية ومطمئنين إلى مستقبلهم المادي بدون أن يكسبوا عيشهم بعرقهم. وقد يتحمل الوزراء مسؤولية أكبر لأن القانون كان يحظر عليهم المشاركة في النشاطات التجارية خلال عملهم بالوزارة. وكانوا في هذا على النقيض من أعضاء البرلمان الذين لم يخضعوا لمثل تلك القيود. لكن كان أفراد الأسرة الحاكمة قد نصحوا بكل حزم بأن يبتعدوا عن المضاربة. ولسوء الحظ لم يتقيد بالقانون سوى قلة من الوزراء. وكان على أكثر من واحد منهم أن يستقيل من منصبه في أعقاب الكارثة. وكان بعض الوزراء يعتقدون أن الكارثة ستصيب أولاً وقبل كل شيء حديثي النعمة من أغنياء الشيعة وتضطرهم إلى طلب المساعدة من الحكومة وإظهار ولائهم لها مقابل ذلك. وكان هذا الشعور سائداً بصورة خاصة بين رجال الأسرة الحاكمة الذين كانوا يحتلون أرفع مناصب الحكومة.

لقد كان استمرار عربدة المكاسب السريعة وازدياد الأسهم المطرد بسوق المناخ يتوقف على توافر أمور ثلاثة: أولاً التفاؤل بشأن مستقبل التطورات في الكويت والمنطقة، وهذا يعني الاطمئنان إلى قوة سعر النفط وحجم الصادرات وتطور الحرب العراقية الايرانية على نحو ملائم؛ وثانياً سهولة الاستدانة واتساعها مما يفترض استعداد البنك المركزي للاستمرار في ضخ السيولة في البنوك التجارية التي تجاوزت ديونها على الزبائن ما فيها من ودائع وسيولة؛ وثالثاً وأخيراً الإيمان الراسخ بالمركز المالي لكبار السماسرة وموقعي الشيكات المؤجلة الدفع.

ولم يكن هناك شك في أنه من غير المعقول أن يتوقع المرء توافر الأمور التي ذكرناها واستمرارها مدة طويلة. وعلى أي حال فإن الأمر الأول وربما الأكثر أهمية لأنه يتحكم بالوضع النفساني للسكان ونظرتهم الى الأمور والمستقبل كان يصعب على الكويتيين تحديده. ولهذا فإن الصدوع الأولى في مهزلة سوق المناخ انبثقت من التغيير الجذري في النظرة إلى نتائج الحرب العراقية الايرانية. فبعد النكسات التي منيت بها إيران في مراحل الحرب الأولى أخذت تستعيد زمام المبادرة ولكن مقابل خسائر بشرية فادحة. وبحلول منتصف عام ١٩٨٢ كانت إيران قد استعادت الأراضي التي خسرتها وبدأت تتغلغل في جنوب العراق قرب الفاو، وإلى الشمال غير بعيد عن بغداد. ودوّت المدافع حول الفاو في الكويت وأصبحت المخاوف من نصر إيراني يؤدي إلى التغلغل في العراق على نطاق

واسع ومن ثم جنوباً في الكويت مخاوف حقيقية. وزاد الطين بلة انخفاض أسعار البترول العالمية بنسبة ٢٠٪ وانخفاض الصادرات منه. وفجأة أخذ ضعف الكويت العسكري والمالي يبدو واضحاً ومخيفاً. وأدى هذا التغير الجذري في النظر إلى الأمور إلى تدفق رؤوس الأموال بشكل هائل إلى أوروبا والولايات المتحدة. ونخص بالذكر هنا الودائع والاستثمارات التي عادت في ربيع عام ١٩٨١ إلى الكويت عندما انخفضت معدلات الفوائد على الدولار وتراجعت السوق الأميركية للأوراق المالية. فلم تكد تمر سنة واحدة على عودتها حتى اخرجت من البلاد مرة أخرى.

لقد ازدادت السيولة في عام ١٩٨١ بشكل هائل أثر في الأسعار على كل المستويات. ولم يحل يونيو/ حزيران ١٩٨٢ حتى كان التضخم قد بدأ يستوفي ضريبته. وخشي البنك المركزي الذي كانت إدارته أكثر اهتماماً بالناحية الفنية من الوزارة والبرلمان وأقل منهما اهتماماً بالناحية السياسية التضخم وتجاوز البنوك الحد في التسليف. لكن البنوك جـرّت بالفعل الى شرك صفقات سوق المناخ بالرغم من تكذيبها لهذا بعد الانهيار. وبلغت الديون ١٢٥٪ من الودائع في منتصف ١٩٨٢، في حين أنها كانت أقل من ١٠٠٪ في السنوات السابقة. وبعبارة أخرى فإن البنوك التي كان ٥٠٪ من ديونها على القطاع المالي سجلت في دفاترها من الديون ما يفوق رؤوس أموالها واحتياطيها وودائعها. وكان التفسير الحسابي لهذا الخلل هو أن لدى البنوك الكويتية شيكات مؤجلة الدفع.

ولما كان الكويتيون حريصين كل الحرص أن تكون الصيرفة بأيديهم باستثناء المشاركة الطويلة الأمد للبنك البريطاني في الشرق الأوسط ببنك محلي واحد كان تجنب وقوع أي أزمة مصرفية أمراً في غاية الأهمية. فلما خشي البنك المركزي نتائج التضخم ووقوع أزمة من ذلك القبيل قام في أوائل صيف ١٩٨٢ بإصدار تعليمات صارمة للبنوك التجارية بوقف حسم الشيكات المؤجلة الدفع. فكان ذلك بمثابة ضربة مميتة للشرط الثالث من شروط إزدهار سوق المناخ. ولما أصبحت الثقة بمستقبل الكويت والمنطقة في الميزان لأن ايران كانت في الظاهر هي المنتصرة فقد انكمشت السيولة وبدا واضحاً بالتالي أن الثقة في الشيكات المؤجلة الدفع لا يمكن أن تستمر. ومعنى هذا أن الصورة كلها قد تغيرت، وأن التزاحم على الحماية أصبح شديداً جداً.

ومنذ وقت مبكر لا يعدوا أوائل يوليو/ تموز ١٩٨٢ أخذ سوق المناخ في الانهيار. فقد

بدأت الثقة بتصريف الأعمال تتزعزع عندما تقدم حاملو الشيكات المؤجلة الدفع قبل تاريخ استحقاقها لقبضها بقصد الحصول على السيولة اللازمة لسد الحاجة الملحة إليها ورفضت البنوك تقديم تسهيلات نقدية. وفي ذلك الشهر نفسه أخذت الأسعار في الهبوط، لكن الوضع كان لا يزال في الظاهر تحت السيطرة، وتمكن بعض المتعاملين من الوفاء بالتزاماتهم. وبالمقابل فشل آخرون في ذلك فتزعزعت الثقة، ولم يبق شيء على حاله. وظلت الأزمة تتفاقم طوال شهر يوليو/ تموز. وفي الشهر التالي انهار السوق. وقدمت إحدى المتعاملات وهي من أصحاب الأعمال الكبار بشيك بقيمة ٥٥ مليون دينار (١٨٧ مليون دولار) للبنك، متوقعة صرفه لها قبل استحقاقه لقاء حسم مبلغ معين منه. فالقانون في الكويت كان يجيز للبنوك أن تقبل الشيكات المؤجلة الدفع بشرط أن يكون لدى صاحبه رصيد يكفي لتغطيته. وكان الشيك موقعاً من قبل جاسم المطوع أحد كبار حملة الأسهم.

جرى تقديم هذا الشيك قبل موعد استحقاقه بثلاثة أشهر؛ فعجز جاسم عن الدفع. وفي الوقت ذاته أخذ أخوه نجيب الذي كان من كبار المضاربين يعاني من المتاعب المالية. إذ كان قد اشترى من اتحاد للأسهم والسندات أسهماً بشيكات مؤجلة الدفع تدفع بعد خمس سنوات. فقام كبار رجال الأعمال والماليين الذين تعامل معهم والذين كانوا من مؤسسي ومن أعضاء مجلس إدارة الاتحاد بتقديم الشيكات للبنك قبل موعد استحقاقها فرفض البنك دفعها بحجة أنه ليست لديه أموال تكفي لذلك. وكانت النتيجة أن أُعلن إفلاس نجيب المطوع. وأثار عجزه هو وآخرون من بعده عن الدفع سلسلة من ردود الفعل. وهكذا فإن شهر أغسطس/آب ١٩٨٢ هو بداية النهاية لسوق المناخ غير المنظم.

وأثار انهيار سوق المناخ عاصفة مالية على نطاق لم يسبق له مثيل في منطقة الخليج وفضيحة كبرى داخل الكويت وخارجها. فنسور الخليج الذهبية من شبان الكويت المحلقين الذين كان يعتقد أنهم أمهر الماليين ورجال الأعمال في العالم العربي فقدوا القدرة على التحليق وسقطوا في هاوية الإفلاس. وأخذت البورصات العربية والعالمية تراقب التطورات عن كثب، واتخذت الاجراءات للتخفيف من أثر الانهيار على الاستثمارات الأخرى. وخشي الكثيرون أن تسحب الكويت ودول الخليج الأخرى ودائعها من بنوك الولايات المتحدة وأوروبا الغربية لدعم السوق المحلية.

وسرعان ما تحولت العاصفة المتجمعة إلى إعصار. فقد رفض دفع قيمة الآلاف من الشيكات المؤجلة الدفع. ودب الذعر، وتدفق سيل من رؤوس الأموال إلى الخارج. وتوقفت الحركة في سوق المناخ توقفاً شبه تام بسبب تبخر الثقة والطلب على الأسهم.

وسرعان ما اتضح ان تقديرات المستحقات الصافية المطلوبة والناجمة عن الشيكات المؤجلة الدفع أكبر بكثير مما كان متوقعاً في يناير/ كانون ثاني ١٩٨٢ عندما تنبأ وزير المالية بأن المستحقات الصافية بعد إلغاء الشيكات التي أصدرها واستلمها الشخص ذاته تبلغ بين بليون وبليوني دينار كويتي (٣,٤ ـ ٦,٨ بليون دولار). وبهذا أخذت تتحول أزمة المناخ إلى أزمة مالية واقتصادية على الصعيد القومي، وبدا من المؤكد أن الركود سوف يخيم على الاقتصاد الكويتي.

وكان أول قطاع تصيبه كارثة المناخ هو تجارة الأسهم والسندات في البورصة الرسمية. إذ هبطت الأسعار بين ٢٥٪ و ٣٠٪ عن مستوياتها السابقة الأمر الذي أضاع على المستثمرين بين ٥ و ٥,٢٥ بليون دينار كويتي (١٧ ـ ١٨ بليون دولار). وظهرت علاوة على هذا تعقيدات أخرى لأنه ظهرت علائم على انتشار استخدام الشيكات المؤجلة الدفع في هذا السوق أيضاً.

وتبين أن عدداً من شركات الاستثمار والعقارات الكويتية التي كانت تعتبر مستقرة ومهمة في السوق متورطة في سوق المناخ وأنها أصيبت بخسائر فادحة.

وتلقت أوضاع هذه الشركات وجميع المستثمرين الكبار في العقارات لطمة شديدة بسبب تدافع التجار الذين حرروا شيكات مؤجلة الدفع إلى بيع ما اشتروه على أمل سداد ديونهم المستحقة. ومما يجدر تذكره هنا أن الإفلاس كان يعتبر في الكويت عاراً كبيراً وأن الأسر التجارية العريقة كانت مستعدة لعمل أي شيء لتفاديه. ولهذا كثرت العروض لبيع العقارات وهبطت الأسعار بنسبة ٤٠٪. ولم تلبث هذه النسبة ان بلغت ٥٠ ـ ٦٠٪.

وتوقفت البنوك التجارية عن صرف الشيكات المؤجلة الدفع بناء على تعليمات صارمة من البنك المركزي. ولكن سبق لها أن قدمت قروضاً ضخمة لعدد كبير من المتعاملين في سوق المناخ وإلى أفراد آخرين لهم أموال على شكل شيكات مؤجلة الدفع. وكما ذكرنا فإن القروض التي قدمتها البنوك الكويتية كانت تزيد على رؤوس أموالها

وودائعها بمقدار ٢٥٪. وكان هذا الوضع بالنسبة لسوق يعاني من انهيار في أسعار الأسهم ينبىء بإفلاس البنوك. فالمودعون وحملة الأسهم فقدوا الثقة في البنوك الكويتية. وكان من الممكن أن يحدث مزيد من التدهور الخطير لولا أن الحكومة ظلت ابتداء من سبتمبر ١٩٨٢ وحتى ١٩٩٠ تضخ السيولة في البنوك. والواقع أن جميع البنوك التجارية باستثناء بنك الكويت الوطني أصبحت تعتمد على ما يقدمه البنك المركزي من تسهيلات وتلتزم التزاماً صارماً بتوجيهاته.

وجرى تقليص تسليفات البنوك بشكل جذري على أمل تأمين السيولة. لكن هذا الإجراء أدى إلى ركود أعمال التجار والمتعهدين الذين كانوا هم وتجار العقارات يؤلفون الوكلاء الرئيسيين في النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص. فهبط ما ينفقه المستهلكون بشكل حاد مما أدى إلى عرض البضائع بأسعار مخفضة جداً. لكن الطلب عليها ظل على مستوياته المتدنية. وهكذا فإن الاقتصاد الكويتي غرق في الركود.

وتزايد الاحتجاج والقلق حول الاقتصاد الكويتي. وشعرت الامارات العربية المتحدة وقطر والبحرين بتأثير الأزمة بسبب تورط مواطنيها ولو بشكل محدود مع الشركات التي جرى تداول أسهمها في سوق المناخ. وطرحت الحكومة الأميركية طائفة من الأسئلة على الخبراء بسفارتها بالكويت لمعرفة ما اذا كانت الكويت في حاجة إلى سحب أرصدة كبيرة من البنوك الأميركية والأوروبية لانقاذ اقتصادها، ولمعرفة ما إذا كانت ستواصل تزويد الصندوق الكويتي بالقروض وتقديم المساعدات للدول العربية المعتدلة. وكانت هذه الأسئلة قد أرسلت بناء على طلب شخصي وعاجل من جورج شولتز وزير الخارجية الأميركية.

وعادت الحكومة الكويتية إلى اتخاذ إجراءات خاصة لاعادة بعض الثقة في مستقبل الاقتصاد. وشكلت لجنة لإجراء عمليات تصفية للشيكات المؤجلة الدفع ولتقدير قيمة الديون المطلوبة.

وقدرت اللجنة الديون بمبلغ ٢٦,٧٤٣ بليون دينار كويتي وبعبارة أخرى تجاوزت الديون ٩٠ بليون دولار وذلك في المتاجرة بأسهم ٣٢ شركة بلغ رأس مالها ٧٠٠ مليون دولار. ثم إن الديون القائمة كانت أكبر من المبلغ الذي جاء في التقديرات قبل ذلك بثمانية أشهر وهو بليون إلى بليونين من الدنانير الكويتية (كحد أعلى). وبلغت ديون

ثمانية أشخاص ٧٠٪ من مجموع ديون السوق البالغة ٦٣ بليون دولار. وقد حظر عليهم السفر إلى خارج البلاد أو التصرف بأملاكهم أو أملاك أي فرد آخر من أفراد أسرهم. وبلغت ديون أفراد من الأسرة الحاكمة بسبب المضاربة تسعة بلايين دولار أو ١٠٪ من مجموع الديون غير المسددة. وبلغت ديون أحدهم وهو ابن أخ للأمير ٣,٤ بليون دولار. وكان أكبر ثمانية من المضاربين العاديين هم:

١. محمد الابراهيم
٢. أحمد الكندري (شيعي)
٣. باسل الأسطى (شيعي)
٤. زيد المطوع (شيعي)
٥. نجيب المطوع (شيعي)
٦. حمود الجبري (عضو في البرلمان)
٧. عبدالله محمد قبازارد (شيعي)
٨. جاسم المطوع (شيعي)

ونظراً لحجم الديون أدركت الحكومة أن لديها مشكلة كبرى وأن المشكلة بالغة التعقيد بسبب الشخصيات المتورطة فيها سواء أكانوا من الاسرة الحاكمة أو من المواطنين العاديين. وكان ستة من المواطنين العاديين من الشيعة الذين بلغ ما عليهم ٧٠٪ من مجموع الديون. وخسر آخرون من الشيعة مثل حسين مكي جمعة وجواد بوخمسين مبالغ مالية طائلة وسددوا ديونهم من ثمن الأملاك التي باعوها ومن مساعدات أسرهم وتصفية ممتلكاتهم خارج البلاد. وكانت إيران تبدو عندئذ منتصرة في حربها مع العراق وكثيراً ما عبرت عن استعدادها لمساعدة الكويتيين الشيعة. وعليه فقد كان على الحكومة الكويتية ان تعد خطواتها لحل المشكلة بكل عناية.

وكانت تحركاتها الأولى بمثابة محاولات لتقييم الأبعاد الكلية للأزمة وتأثيرها وضخ السيولة في النظام المصرفي والبورصة الرسمية. وتم هذا كله في سبتمبر ١٩٨٢. لكن كانت هناك حاجة إلى المزيد. ومن الأمور الأساسية التي ينبغي تأكيدها هنا هو أنه بالرغم من أوجه الشبه بين الأحداث والممارسات التي أدت إلى كارثة سوق المناخ وبين تلك التي جرت قبل انهيار «وول ستريت» عام ١٩٢٩ فإنه ينبغي علينا أن ننظر الى

التجربة الكويتية من زاوية مختلفة. وخلاصة القول هي أن جذور أزمة سوق المناخ راسخة في بُنية الاقتصاد الكويتي وقطاعه المالي.

إن أحد أسباب التخلف الرئيسية الذي ساد الاعتقاد به زمناً طويلاً هو ندرة رأس المال وما يتصل بذلك من إفقار. على أن ما كشفت لنا عنه تجربة أقطار الخليج العربي الغنية بالنفط هو أن رأس المال الفائض قد يكون أيضاً سبباً في المتاعب بمعنى أن صاحبه قد يواجه المصاعب في البحث عن فرص مناسبة لاستثماره.

ففي الكويت أدى الارتفاع السريع في الدخل من البترول منذ أوائل السبعينات إلى تزايد الأموال المنتظر استثمارها بسرعة تفوق بكثير قدرة الاقتصاد على استيعابها. فسعت الدولة إلى توجيه فوائض الدخل إلى أسواق الاستثمار الخارجية وذلك عبر تأسيس «صندوق الأجيال المقبلة». أما في القطاع الخاص فلم يفعلوا ذلك إما لأنه لم تكن لديهم معرفة كافية بالأسواق الأجنبية وفرص الاستثمار، وإما لأنهم فضلوا إبقاء أموالهم في الكويت. وكانت النتيجة أنهم سعوا إلى إستثمار أموالهم في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات. ويبدو أن إقبالهم على الاستثمار في البورصة أخذ يتزايد كلما ضاق مجال الاستثمار في تلك القطاعات أو كلما صار العمل فيها غير مُجز.

وبالنظر إلى حجم البورصة الرسمية المحدود نسبياً، وقلة عدد الأسهم المطروحة فيها فإنها لم تستطع أن تستوعب الأموال المتزايدة التي يسعى أصحابها إلى استثمارها. وكان تزايد هذه الأموال متوازياً مع معدل دخل الكويتي وثروته. وعليه فإن سوق الأسهم غير الرسمي نشأ ونما كمجال بديل للاستثمار. وعندما بدأت حمى المضاربة اكتسب هذا السوق (غير الرسمي)مزيداً من الجاذبية لأن عوائده كانت أكبر من عوائد المجالات الأخرى.

أما أن الأزمة تطورت على النحو الذي وصفناه فسببه تقاعس الحكومة الكويتية وعدم وجود سياسات واضحة ومحددة. ولا شك في أنه كان في الامكان تفادي وقوع الأزمة لو أن السلطات المالية حظرت إصدار الشيكات المؤجلة الدفع أو أنها على الأقل أمرت البنوك منذ البداية بأن لا تصرف مثل تلك الشيكات. كما كان ينبغي وضع قوانين وتنظيمات كفيلة بالسيطرة على تجارة الأسهم المسجلة كما هو الحال مثلاً في الولايات المتحدة، ومنع المغالاة في المضاربة التي شهدها سوق المناخ.

وعليه يمكن القول بصورة عامة أن أزمة سوق المناخ تبرز مرة أخرى أهمية إنشاء الأسواق المالية للاقتصاد المتخلف. فحيث يندر وجود رأس المال، لا غنى عن الأسواق لعملية توجيه المدخرات نحو مشاريع الاستثمار الأساسية. وحيث يتوافر رأس المال الفائض لا بد من إنشاء هذه الأسواق لتوفير مجالات استثمار سليمة وكافية.

الفصل الثاني عشر
ذيول الكارثة

يمكن وصف الفترة التي تمتد من انهيار سوق المناخ في أواخر صيف ١٩٨٢ إلى حل البرلمان في عام ١٩٨٦ بأنها فترة مصادمات عنيفة بين الحكومة وبين البرلمان حول أسباب الانهيار والقرارات التي اتخذت بشأن ذلك السوق. وشهدت هذه الفترة كثرة من التطورات السلبية التي انطوت على تحديات خطيرة للكويت.

كانت الحرب بين العراق وإيران قد تحولت لصالح إيران وأخذ زعماؤها الدينيون يعلنون عن عزمهم على تصدير الثورة إلى باقي أقطار الخليج. وكانوا قد أثاروا القلاقل خلال الحج في السعودية. ومن الأعمال العدوانية الواضحة التي أخذت إيران تقوم بها منذ صيف ١٩٨٣ ضد جميع الأقطار الخليجية المصدرة للنفط بث الألغام في مياه الخليج لعرقلة سير الناقلات فيها. هذا بالاضافة إلى مهاجمة القوارب الإيرانية السريعة للناقلات وهي في طريقها لتحميل النفط أو خلال عودتها محملة من الكويت والسعودية وقطر.

قام الشيخ جابر الأحمد الذي تولى الحكم في عام ١٩٧٨ بتأييد الموقف السياسي الدولي الذي اتخذته دول عدم الانحياز في العالم الثالث. وفي عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ صدرت عنه تصريحات مؤداها أن دول الخليج تستطيع المحافظة على أمنها، وأن كل ما يحتاج إليه الأمر هو انتهاج الدول العظمى والدول الاستعمارية السابقة سياسةعدم التدخل. هذا فضلاً عن أن الأمير أظهر حماسة لإقامة علاقات دبلوماسية مع الصين والاتحاد السوفييتي. وكانت الكويت بالفعل أول دولة خليجية تنتهج سياسة مثل هذه.

وفي أواخر عام ١٩٨٣ ألقيت القنابل على السفارتين الفرنسية والأميركية في الكويت وذهب ضحيتها عدد من الناس، فأوقفت السلطات ثمانية عشر مشبوهاً. وإزاء هذا وسلسلة من الأعمال الإرهابية التي استمرت حتى ١٩٨٤ بما فيها خطف طائرة كويتية إلى إيران وقتل اثنين من الركاب وهجوم على موكب الأمير في الكويت عام ١٩٨٥ اضطرت الكويت إلى العودة إلى التحالف مع المصالح الغربية. وبدأت بطلب المساعدة

من الدول الغربية لإزالة الألغام من مياه الخليج وأخيراً طلبت حماية ناقلات النفط الكويتية المسجلة في الولايات المتحدة بواسطة السفن الحربية الأميركية. وعليه فإن الكويت التي سعت من قبل إلى السيادة المطلقة أدركت أن بقاءها رهن بتسامح الغرب ومصالحه.

وفي تلك الأثناء كان على الكويت ان تعالج آثار كارثة سوق المناخ. على أن الجو السياسي والاقتصادي خلال تلك الفترة (١٩٨٢ ـ ١٩٨٦) كان معاكساً. اذ كانت أسعار النفط قد تراجعت إلى أقل من ١٨ دولاراً للبرميل. وفي سبتمبر/ أيلول ١٩٨٦ تدنت أسعار النفط الخام إلى ١٠ دولارات للبرميل. فانخفض دخل الكويت من ١٥ بليون دولار في عام ١٩٨١ إلى أقل من ستة بلايين في عام ١٩٨٦. ومنذ عام ١٩٨٢ أصبحت العائدات المالية من استثمار الفوائض المتراكمة من المال مساوية للدخل من البترول أو أكثر منه. وعليه كان لا بد من التقشف في السياسات الاقتصادية. ومما زاد في توتر الجو القيود التي فرضت على المقيمين والزوار الأجانب.

فبالرغم من أن مجلس الوزراء كان منذ أوائل عام ١٩٨٤ قد أخذ يعتقد بأن الوزارة عالجت ذيول أزمة المناخ، فإن مجلس الأمة الجديد (السادس) الذي انتخب في ٢٠ فبراير/ شباط ١٩٨٥ انهمك في مناقشة الحكومة حول مختلف نواحي التقصير بالنسبة لسوق المناخ. ذلك أن هذا المجلس الذي كان يضم ١١ قومياً و ١٣ أصولياً اعتبر الحكومة مسؤولة عن انهيار سوق المناخ وعن الوقوع بعد ذلك في أخطاء جسيمة. والواقع أن عدداً من القوميين أبرزوا في حملتهم الانتخابية الرغبة في التوصل إلى حل عادل لأزمة المناخ وآثار الأصوليون اعتراضات على السماح أصلاً بوجود سوق المناخ. واعتبروا أن العمل فيه هو في الأساس كلعب القمار في الكازينو ومخالف للتعاليم الدينية.

وخسر الأصوليون مقعدين كان سيظفر بهما اثنان من المتطرفين. لكن مكانتهم الفكرية والدينية تعززت بنجاح اثنين من الشيعة، وهما أحمد باقر الذي ينتمي إلى أسرة كانت تتمتع باحترام كبير نظراً لعلو مكانتها الدينية، والدكتور عبدالله النفيسي مؤلف كتاب الشيعة في العراق ١٩٢٠ الذي أتينا على ذكره. وكان النفيسي قد تعرض لعدد من الإجراءات التي تنم عن التمييز. وحدث ما كان متوقعاً، فصار أبلغ ناقد للوزارة؛

ويحتمل أن يكون أحد تصريحاته هو الذي أدى إلى اتخاذ قرار بحل مجلس الأمة.

ومنذ بداية عهد مجلس الأمة السادس تضافر النواب القوميون والأصوليون الذين كانوا يحتلون ٥٠٪ من مجموع المقاعد (٢٤ مقعداً من ٥٠) على معارضة الحكومة. وكان أول تحرك كبير لهم هو إعادة فتح موضوع سوق المناخ الذي كان يظن أن ملفه أغلق قبل عام ١٩٨٤. فاتهموا الحكومة بتحويل مبالغ طائلة من المدخرات القومية إلى أفراد من الأسرة الحاكمة وإلى حلفائها من كبار رجال الأعمال. وتحولت المناقشة إلى مجابهة بين المعارضة والوزارة. واتهم ثلاثة من أعضاء المجلس يمثلون سائر الكتل فيه ما عدا البدو ـ أحدهم قومي والثاني أصولي والثالث مستقل ـ وزير العدل الشيخ سلمان الدعيج الصباح بأنه عندما وقع الانهيار في المناخ استغل منصبه كوزير للاقتصاد فأصدر مشاريع قوانين تخدم مصالح أسرته (أي آل الصباح). وقدم ثلاثتهم استفساراً عن شيك بمبلغ ٤,١ مليون دينار كويتي (٤,٧٦ مليون دولار) كان الوزير قد تسلمه من صندوق مالي لصغار الحاملي الأسهم بوصفه قيماً على مصالح ابنه البالغ ١٢ سنة من العمر. ووجهت إليه اتهامات أخرى، وانتهت جلسة المجلس الطويلة باقتراح سحب الثقة منه.

ولتجنب مضاعفات أخرى استقال الوزير في ٥ مايو/ أيار ١٩٨٥. وكانت هذه المرة الأولى التي يُثبت فيها أعضاء المجلس قدرتهم على خلع وزير من الأسرة الحاكمة. فشجعهم ذلك إلى التحول إلى شخص آخر من الأسرة الحاكمة وهو الشيخ علي خليفه الصباح الذي كان وزيراً للنفط ثم تولى بعد ذلك وزارة المالية خلفاً لعبد اللطيف الحمد الذي استقال في خريف ١٩٨٣. فاتهموه بالكسب غير المشروع من شراء «سانتا في» وباقتراف أخطاء فاحشة في معالجة ذيول سوق المناخ، مما حمل الشيخ علي على تقديم استقالته ثلاث مرات. لكن الأمير ورئيس الوزراء رفضا قبولها.

وفي أثناء مناقشة مسؤوليات الشيخ علي وأعماله قام الدكتور عبدالله النفيسي الذي لاحقه عملاء الحكومة بسبب كتاباته وتعليقاته بانتقاد الأمير والاسرة الحاكمة بالكلمات القاسية التالية:

«إن سياستهم الرامية إلى السيطرة على السياسة والأعمال غير قانونية. فالتجارة تغري الحكومة بإساءة استغلال السلطة والنفوذ وأموال الدولة. وهذا هو أساس الأزمة

الحالية (أي أزمة الثقة بين مجلس الأمة والوزارة). إن الحكومة لا تستطيع تنفيذ القانون لأن في هذه البلاد طبقة فوق القانون».

كان هذا أعنف انتقاد وجه إلى الوزارة والأسرة الحاكمة. ومما زاد في قوته وتأثيره أن صاحبه كان مثقفاً تعرض للاضطهاد بسبب التعرض لموضوعات كانت الحكومة تعتبرها خطرة. إذ كان أحد تلك الموضوعات عدم الاهتمام بحقوق الشيعة في الكويت، والمحاولات البارعة لتوريط الشيعة في صفقات تزيد من اعتمادهم على الحكومة. وكان مما استشهد به كارثة المناخ التي أتت على أموال عدد من التجار غالبيتهم من الشيعة.

وأخذت العلاقات بين مجلس الأمة والوزارة تتدهور بسرعة. فتوقف رئيس الوزراء الشيخ سعد العبدالله الذي كان يدير دفة الدولة عن الحضور إلى مجلس الأمة بعد أن أجبر وزير العدل على الاستقالة. وبعث الشيخ سعد برسالة واضحة إلى المجلس يطلب منه فيها أن يلتزم الهدوء أو يواجه الحل.

لكن لم يكد يحل صيف ١٩٨٦ حتى كان مجلس الأمة قد عاد إلى الضرب على وتر المناخ وسوء معالجة الأزمة. وشدد البعض على أنه جرت حماية خمسين من أفراد الأسرة الحاكمة من الإفلاس وأنهم قبضوا أموالاً مقابل ديونهم على التجار المفلسين. ولا شك في أن قضية الشيخ خليفة العبدالله الصباح ابن أخي الأمير شجعت الأعضاء على القول بذلك. فعندما جرى حساب القيمة الاجمالية للشيكات المؤجلة الدفع التي بلغت ٩٢ بليون دولار تبين أن الشيخ خليفة كان أكبر المتاجرين، وأنه أصدر شيكات تبلغ قيمتها بليون دينار كويتي (٣,٤ بليون دولار). وأدت تسوية دينه وحده الى تعليق العمل في السوق بضعة أشهر. وعندما تمت التسوية بعد الانهيار بخمسة عشر شهراً كان قد دفع ٥٠٪ من دينه.

إن التسوية التي عرضت على دائني الشيخ خليفة قضت بتخفيض دينه الى ٤٨٠ مليون دينار كويتي (١,٦ بليون دولار) وعهد بمعالجة التسوية إلى شركة التجارة والتعهدات والاستثمارات الخارجية، وهي إحدى ثلاث شركات كانت الحكومة تملك غالبيتها. فلم تدفع الشركة سوى القيمة الاسمية للأسهم التي كان الشيخ خليفة قد أصدر شيكات بثمنها. وعليه فإنها أعفت الشيخ خليفة من دفع المبلغ المضاف إليه بسبب تأجيل الدفع. لكن عدم وجود سجلات دقيقة بالاسعار مكن الشركة من

تخفيض دين الشيخ خليفة إلى أقل حد ممكن. في حين أنه كان على المتاجرين الآخرين أن يدفعوا قيمة اسهمهم الاسمية مضافاً إليها ٢٥٪ من المبلغ الاضافي. وعلى أي حال فإن الشركة فرضت على الشيخ خليفة دفع المبلغ على أربعة أقساط خلال ثمانية عشر شهراً. وأنشىء لذلك الغرض صندوق اسهم فيه أعضاء الأسرة المالكة. وأسهم الأمير نفسه بمبلغ ٣٠٠ مليون دينار كويتي (١,١ بليون دولار).

وينبغي أن نذكر أن الأمير اقترح دفع خسائر الشيخ خليفة كاملة. فاعترض بعض افراد الاسرة الحاكمة على هذه المبادرة. وعندما علم الشيخ خليفة بأن ديونه لن تدفع كاملة حاول الانتحار. وبالرغم من أنه لم يمت فإن حالته كانت خطرة وقضى شهراً في المستشفى للعلاج. وذكّرت حالته الكويتيين بانتحار فهد الدبوس عام ١٩٧٨ بسبب خسائره في البورصة. وكان هذا الشاب الكويتي المترف قد خسر عام ١٩٧٨ مبلغ ٩ ملايين دينار كويتي (٣٠,٤ مليون دولار) ورفض والده تسديد ديونه، ففضل الانتحار على مواجهة عار الافلاس.

وبناء على هذه المعلومات وعلى التسوية التي كانت في صالح الشيخ خليفة قرر مجلس الأمة تشكيل لجنة تحقيق للنظر في حسابات البنك المركزي بالكويت بهدف الكشف عن أفراد آل الصباح وتابعيهم الذين جرى تعويضهم بسخاء عن خسائرهم في كارثة المناخ. فرفضت الحكومة هذه المبادرة بوصفها غير قانونية. لكن موقفها جوبه بالتحدي من قبل النواب الذين لجأوا الى المحكمة الدستورية التي أيدت حقهم في تشكيل لجنة التحقيق.

فدعت الحكومة الى عقد جلسة مغلقة لمجلس الأمة لمناقشة استقلال القضاء. فرفض أفراد المعارضة عقد الجلسة، وهدد ٢٤ منهم بالانسحاب منها إذا لم تتحول الى جلسة علنية. وبالرغم من أن الشيخ صباح الأحمد الصباح وزير الشؤون الخارجية ونائب رئيس الوزراء «أبدى أسفه لأن الديمقراطية انحطت إلى ذلك الحد في الكويت» فإن أعضاء المجلس تمسكوا بطلب الجلسة العلنية. وكان هذا في أواخر مايو/ أيار ١٩٨٦.

وبحلول أوائل يوليو/ تموز كان أفراد المعارضة المغتبطون يلحون على سؤال وزراء النفط والمالية والمواصلات عن تصريفهم لشؤون وزاراتهم. وكان وزير التربية والتعليم

حسن على ابراهيم قد تعرض لهجوم من قبل الأصوليين بسبب ما وصفوه بالسياسات اللبرالية في التعليم الجامعي. وكان الشيخ علي خليفة الصباح وزير النفط يتعرض منذ زمن طويل للهجوم. ومن الناحية الأخرى كان وزير المالية الجديد جاسم محمد الخرافي الذي كان أيضاً رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية في مجلس الأمة هو عضو مجلس الأمة الوحيد الذي أدخل في الحكومة للتصدي للمعارضة.

ولتجنب هذا النوع من المواجهة وما تنطوي عليه من استجواب منظم قدم الوزراء استقالة جماعية لرئيس الوزراء الشيخ سعد العبدالله الصباح في الأول من يوليو/ تموز ١٩٨٦. وسارع رئيس الوزراء إلى رفع الاستقاله إلى الأمير. وكان تفسيره للاستقالة أنها بمثابة «اعتراض شديد على الاستجواب المتواصل من قبل أعضاء المجلس الذي جعل تعاونهم مع الوزارة صعباً» وسر أعضاء المجلس بذلك واعتقدوا بأنه سيجري تأليف حكومة أكثر ليونة. لكن سرعان ما تبدد سرورهم. ففي الثالث من يوليو/ تموز أصدر الأمير مرسوماً بحل المجلس وتعليق العمل بعدد من المواد الدستورية. وقال الأمير في مذكرته التفسيرية.

«لقد حذرت مراراً بأن الوضع دقيق وأن الإرهاب الذي ضرب الكويت سوف يستمر إلا إذا تعاونا جميعاً في هذا الوقت الحرج على التصدي لمن يريد أن يلحق الضرر بالبلاد. لكن لم يشعر أحد من أعضاء المجلس بهذا الخطر

«إنني على يقين من أن ما يحدث في الكويت هو تنفيذ لمخططات تخريبية وضعت في الخارج

«انظروا إلى ما حدث لغيرنا لتدركوا كيف أن القلاقل قضت على بلاد كانت آمنة ومزدهرة. وهذا هو ما يحاولون عمله في الكويت حيث دُفع بالحرية الى الفوضى، وحيث هوت القومية إلى درك الطائفية».

لقد عكست هذه الكلمات حقيقة ما كان يعتقد به الأمير. فقد اعتقد بأن الذي خرب لبنان هو الحرية الزائدة في البرلمان والصحافة والمجتمع. كما شعر بأن سخط الشيعة يعكس اتجاهات طائفية. على أنه لم يشأ الاعتراف بأنه جرى تشجيع الشيعة على المضاربة الشديدة في سوق المناخ، ليتكبدوا خسائر فادحة، ويعودوا الى حظيرة الدولة. ثم إنه لم يكن يسمح بأكثر من مقعد وزاري واحد للشيعة. وعليه فإنه حصر الطائفية في

الجانب الآخر. والذين يعرفون الشيخ جابر جيداً يدركون أن كلماته جاءت رداً على الاتهامات التي وجهها الدكتور عبدالله النفيسي قبل ذلك بنحو سنة في مجلس الأمة.

وقام الأمير كذلك بإصدار مرسوم يفرض قيوداً وعقوبات على الصحافة:

«باستطاعة الوزارة أن توقف صدور أي منشورة لمدة سنتين. وباستطاعتها كذلك ان تلغي الترخيص بصدورها إذا تبين انها تخدم مصالح أجنبية أو تعمل ضد المصلحة الوطنية...»

ولم يرافق هذه الخطوات أي تأكيد على إجراء انتخابات في المستقبل كما فعل الشيخ جابر نفسه في عام ١٩٧٨ حينما حلّ البرلمان وعلّق الدستور. وبدا عندئذ (١٩٨٦) أن الكويت لن تعود الى الانتخابات لمجلس الأمة قبل مضي وقت طويل.

ومن المفيد الآن ان نعود إلى انهيار سوق المناخ وإلى القرارات التي اتخذت فيما بعد لكي نحكم فيما إذا كانت هناك مخاوف خطيرة. وبالطبع فإن تحليلنا لن يصل الى مستوى ما تتوصل اليه لجنة بمجلس الأمة بعد مراجعتها لحسابات البنك المركزي؛ لكن هناك عدد من المؤشرات الواضحة المهمة.

ففي أغسطس/آب ١٩٨٢ وبينما كان نطاق الأزمة يتسع كلما ظهر شيك جديد من الشيكات المؤجلة الدفع التي كانت تدفع ثمناً لأسهم اشتريت من البورصة الرسمية أو سوق المناخ، كانت الوزارة تتعرض لنقد شديد في الصحافة وفي مجلس الأمة. فقد كان الكويتيون معتادين على تدخل الحكومة لتنشيط الاقتصاد. فقد حدث هذا في الماضي مرة بعد أخرى مما أدخل في روع الكويتيين أن اعتمادهم على الحكومة سوف يستمر. وكانت الحكومة ترحب في الأجواء السياسية المتوترة بهذا لأنه يعني الطاعة مقابل المنافع الاقتصادية. لكن كان على الوزارة في هذه المرة أن تنتظر لتقف على حجم المشكلة.

عندما بدأت الأزمة واضطرب السوق لم يكن الناس يدركون حجم وخطورة ذيول الكارثة. اعتقد البعض بأن الأمر يقتصر على عدد محدود من الأفراد الذين وصفهم عبد العزيز الصقر رئيس غرفة التجارة والصناعة في الكويت بأنهم مستثمرون صغار تنقصهم الخبرة والحكمة. وبالرغم من تفجر المواقف ضد الحكومة فإن السلطات

اختارت ان تنتظر لترى ما يحدث. وكانت أول خطوة اتخذتها هي دعوة كبار المستثمرين الى الكويت لأن غالبيتهم كانوا يقضون الصيف في المصائف. فأرسلت طائرة خصوصية لإعادتهم. ووصلوا في أواخر يوليو/ تموز ١٩٨٢ .

وطلبت الحكومة من هؤلاء تحمل مسؤولياتهم مؤكدة على أنها لا تنوي التدخل بشكل مباشر. وعقدت عدة اجتماعات بين كبار المضاربين وبين وزير التجارة لإيجاد مخرج من الأزمة. وفي أواسط أغسطس/ آب ١٩٨٢ زار وفد من التجار والمسيطرين على السوق الشيخ سعد العبدالله الصباح رئيس الوزراء للمناقشة. وبدأت الحكومة تتدخل بالتدريج عندما أخذت تتضح أبعاد الأزمة. وفي السابع عشر من أغسطس/ آب عقد وزير التجارة مؤتمراً صحفياً صرح فيه بأنه ستتخذ بالاشتراك مع القطاع الخاص إجراءات فورية للتخفيف من وطأة الوضع.

فرض حظر مؤقت على الشركات الجديدة الخاصة باستثناء الشركات العائلية الصغيرة. وكان من أهم الإجراءات إنشاء شركة مقاصة من البنوك المحلية وشركات الاستثمار الكبرى بالتنسيق مع بنك الكويت المركزي الذي قام بدراسة التسهيلات التي يمكنه أن يقدمها لتزويد أسواق المال بالقروض. وعهد إلى شركة المقاصة بتحديد الدعاوى والديون عندما يحل تاريخ استحقاق الشيكات. وقد شكلت شركة المقاصة في أوائل سبتمبر وبدأت بالتعاون أيضاً مع لجنة استشارية شكلتها الحكومة الكويتية في أوائل ١٩٨٢ للإشراف على سوق الأسهم (البورصة).

وانتهزت الجماعات الدينية الفرصة فشنت حملات مباشرة على الحكومة. وكتب السيد اسماعيل الشافعي وهو أحد أعضاء مجلس جمعية الاصلاح ورئيس تحرير مجلة «المجتمع» الناطقة باسم الجمعيات الدينية في الكويت يقول:

«سوق المناخ مائدة قمار، إن هذا السوق جعل الكويت خلال السنوات الخمس الأخيرة يعيش في حالة من الهوس المالي. وقد انهارت الآن القواعد الباطلة التي كان يسير عليها السوق. وفقدت كلمات الشرف والتضامن والثقة معانيها. لقد دمّر سوق المناخ الحياة الدينية والاجتماعية والتربوية في هذه البلاد. اذ وجد الناس من السهل عليهم أن يحلوا ما هو محرم في المجتمع الاسلامي. وحُرمت الأسر من رعاية وإرشاد أربابها الذين شغلهم سوق المناخ».

واتهمت مجلة المجتمع الحكومة بأنها المذنب الرئيسي في حدوث الانهيار.

قالت:

«إن الحكومة تعامت تماماً عن جميع ما كان يجري، وهذا مؤشر على ذنبها. ثم إن الحكومة استفادت من الفوضى لأن سوق المناخ شغل الناس إلى حد أنه لم يعد لديهم الوقت للاهتمام بالأحداث السياسية الجارية. وعلى الصعيد المحلي قامت الحكومة بإقرار قانون الاجتماعات العامة بينما كان الشعب في غيبوبة. كما أنها كادت تقر تعديلات الدستور. وظلت تعد المادة ٣٥ من قانون المطبوعات والشعب نائم».

لم يكن ممكناً للحكومة أن تترك حل الأزمة للقطاع الخاص. فالديون غير المدفوعة كانت تتجاوز بكثير موارد التجار الكبار. وعليه كان لا بد من تدخلها ومساعدتها؛ وإلا فإنه كان يحتمل أن تؤدي الانتقادات السياسية والمصاعب الاقتصادية إلى زعزعة استقرار الحكم.

وعندما بدأت شركة المقاصة واللجنة الاستشارية الحكومية العمل، صار من الواضح أن السوق كان مستعداً في آخر الأمر لمواجهة الواقع. وأعلن التجار عن عزمهم على إجراء تسوية ودية وفقاً للتقاليد التجارية الكويتية التي تعتمد الثقة، وعلى الإسهام في جهود التسوية.

وأسست الحكومة شركة عامة لإعادة المتاجرة بانتظام في سوق المناخ. على أن هذه المحاولة الجديدة التزمت بالمقاييس المتعارف عليها في البورصات الدولية. وبعد أن زُودت الشركة برأس مال قدره ٣٠٠ مليون دينار كويتي (١,٠٢ بليون دولار) اسهمت الدولة فيه بنسبة ٥١٪ وشركات الخليج بنسبة ٤٩٪ قامت بضخ السيولة في السوق وحدّدت سقفاً للأسعار.

وقامت الحكومة أيضاً بتزويد شركة المقاصة الكويتية بالأموال لكي تتمكن من سداد الديون بعد التحقق منها. وعلاوة على ذلك أصدرت تعليمات للبنك المركزي تقضي بتخفيف القيود على البنوك التجارية وذلك لتزويد المستثمرين بالسيولة ولتقديم التسهيلات الضرورية للتجار. وفي الأسبوع الأول من سبتمبر/ أيلول نشرت شركة المقاصة الكويتية بياناً في الصحف تعلن فيه أنها أصدرت تعليمات لبنك الكويت الوطني لمراقبة جميع صفقات التصفية من الناحيتين الإدارية والفنية.

وأخيراً فإنه طلب من شركات الاستثمار الثلاث الكبرى في الكويت شراء أسهم لحساب الحكومة في البورصة الرسمية حيث كانت الأسعار قد هبطت هبوطاً ملحوظاً لكن إلى حد أقل من هبوطها في سوق المناخ.

واحتجز كبار التجار في بيوتهم وأمروا بأن لا يغادروا البلاد. وأوقفت الحكومة نقل الممتلكات من الكويت. وفي الخامس من سبتمبر (أيلول) لمست شركة المقاصة واللجنة الاستشارية أولى النتائج الملموسة لعملها عندما أعلن فريق من التجار أنهم سوّوا نزاعاتهم ومزقوا شيكاتهم. وكانت اللجنة الخاصة التي شكلت لتسوية وضع جاسم المطوع الذي كان يُعتبر الأكثر تعقيداً قد أنهت عملها وصفت الحساب في اليوم نفسه. على أن اللجان الخاصة وغير الخاصة كانت كثيرة إلى حد أن التجار حاروا في أمر الجهة التي يلجأون إليها. فبينما كانت لجنة التجار ترغب في أقل نسبة من التخفيضات، كانت الأولوية كما تراها لجنة المقاصة هي المتعلقة بتخفيض المبالغ التي أضيفت إلى أسعار الأسهم عند تحرير الشيك.

وفي الثاني عشر من أيلول أوقفت الحكومة جميع الصفقات المؤجلة الدفع. وشكلت وزارة التجارة لجنةمؤقتة تضم جاسم الصقر وصلاح أحمد الأيوب وعبدالله جاسم سديراوي لتنظيم الدفع المؤجل. وكُلفت شركة الساحل في رأس الخيمة بوضع قائمة بجميع الأسعار المعلنة في الفترة من أول يناير/ كانون ثاني إلى ٩ سبتمبر/ أيلول ١٩٨٢. وطلبت اللجنة من جميع التجار تقديم قوائم جديدة بالأرصدة والديون لتسجيلها كلها لدى شركة المقاصة قبل الأول من أكتوبر/ تشرين أول ١٩٨٢. على أن المشكلات بقيت، وجاءت الحلول غير موفقة. وبذلك وجدت اللجنة نفسها تدور في حلقة مفرغة. وفي ١٣ سبتمبر/ أيلول قام وفد اقتصادي شكله التجار بمقابلة رئيس الوزراء وسلمه مذكرة تقترح أن يدفع المبالغ كاملة لمن لديهم شيكات مستحقة الدفع، على أن يقبضوها على ثلاث دفعات: ٢٥٪ فوراً و٢٥ بالمئة بعد ثلاثة أشهر وما تبقى بعد ستة أشهر ولا تُدفع أية فوائد بعد إعادة جدولة الدفع.

وشعرت الحكومة بأن الوضع أشد تعقيداً بكثير ويتطلب المزيد من التشريعات والهيئات التنفيذية. وفي ٢٠ سبتمبر/ أيلول ١٩٨٢ أصدرت القانون الأول الرئيسي الذي يعالج ذيول أزمة سوق المناخ.

وأرسل هذا القانون إلى مجلس الأمة لإقراره. وعندما طرح في أكتوبر/ تشرين أول بمجلس الأمة للمناقشة لم ينل الأصوات الكافية لإقراره لعدد من الأسباب بينها خطأ وقعت فيه الحكومة.

أما الخطأ فهو إقدام شركة المقاصة واللجنة الاستشارية على وضع اليد على ممتلكات السيد حمود الجبري ومنعه من السفر. وكان هذا عضواً بمجلس الأمة ومن أقطاب السوق. وجاء هذا خلال عطلة مجلس الأمة أي في وقت كان يعتقد أن السيد جبري لا يتمتع فيه بالحصانة الدبلوماسية.

وشعر أعضاء مجلس الأمة بأن الحكومة أساءت معاملة السيد جبري. ففي حين أنها سعت إلى حماية البعض من الإفلاس فإنها طبقت على جبري والآخرين البنود القاسية الواردة في المادتين الثالثة والرابعة من القانون. هذا فضلاً عن أن عبد اللطيف الحمد وزير المالية ظل يقول بأن «المضاربين الذين لا يستطيعون سداد ديونهم سوف يزجون في السجن ويدفعون ثمن سفههم، ولن تبادر الحكومة إلى حمايتهم».

وتزامن ظهور مقادير الديون مع المناقشات التي جرت في مجلس الأمة في أكتوبر ونوفمبر ١٩٨٢. بلغ عدد الأشخاص الذين شاركوا في المتاجرة نحو ٦٠٠٠ وبلغت ديون ثمانية منهم ٧٠٪ من مجموعها أو ٦٣ بليون دولار. وحجزت على ممتلكات هؤلاء الثمانية الذين سبق ذكرهم، ومُنعوا من السفر. ولما كان أحدهم وهو السيد جبري من أعضاء مجلس الأمة ويتمتع بالحصانة وبتعاطف زملاؤه الذين جنوا بعض المكاسب معه، فقد خشي زملاؤه أن يعاملوا مثله في المستقبل.

وقامت الوزارة بتهذيب القانون وألحقت به خطة لتعويض صغار المستثمرين الذين لا يتجاوز دين الواحد منهم مليوني دينار كويتي (٦,٨ مليون دولار) وهي قيمة شيكات حررها مفلسون. وكشف المرسوم رقم ٥٧ عن نية الحكومة في المشاركة في دفع التعويضات؛ وبهذا طمست كلمات عبداللطيف الحمد عن الدَّين والسجن. وعملاً بما يوجبه القانون رقم ٥٧ قام وزير المالية بإصدار القرار رقم ٥/ ١٩٨٣ لتنظيم ما صار يعرف بصندوق صفقات السندات والأسهم. وأنشيء الصندوق برأس مال قدره ٥٠٠ مليون دينار كويتي (١,٧٤ بليون دولار)تسحب من مدخرات الدولة التي كانت عندئذ تبلغ حوالي ٧٠ بليون دولار. وقد أصدر عبد اللطيف الحمد هذا القرار بالرغم من موقفه

المتشدد المعلن الذي يدعو الى توقيع عقوبات قاسية. فعندما رأى كيف تمت بعض التسويات شعر بالحاجة الى الاستقالة.

وإذ بلغت الديون غير المدفوعة ٩٢ بليون وبلغ عدد المدينين ٦٠٠٠ ـ بالرغم من أن ٧٠٪ من الديون كانت على ثمانية منهم وأن ١٠٪ منها على خمسين شخصاً من الأسرة الحاكمة ـ فقد كان من الواضح أنه حتى ولو تمت تسوية الديون فإن المشكلة المتبقية سوف تكلف الحكومة مالاً كثيراً وتتطلب بذل المزيد من الجهود من أجل التوصل إلى حلول مالية واقتصادية.

وبعد الانهيار بسنة كانت الحكومة قد استنفدت أو خصصت الموارد التالية:

ـ صندوق صغار المستثمرين: ٥٠٠ مليون دينار (١,٧٤ بليون دولار).

ـ شراء أسهم لم يسدد ثمنها لحساب الحكومة: ٨٠٠ مليون دينار (٢,٧ بليون دولار).

ـ منح تسهيلات لمساعدة السوق في التغلب على المصاعب الآنية: ٢٠٠ مليون دينار (٦٨٠ مليون دولار).

ـ مساعدة لشراء عقارات: ٣٠٠ مليون دينار (١,٠٢ بليون دولار).

المجموع: ٦,١٤٠ بليون دولار.

بالرغم من أن هذه الأرقام تجاوزت ٨٪ من الاحتياطي المالي للكويت فإن المشكلة كانت في صيف ١٩٨٤ لا تزال سيفاً مسلطاً فوق الاقتصاد الكويتي. وفي الربيع توقفت الحكومة عن شراء الأسهم بعد أن خصصت مبلغاً إضافياً قدره ٨٠٠ مليون دولار لذلك الغرض. وعلى أي حال فإن الحكومة كانت قد أصبحت تحمل ٧٠٪ من جميع الأسهم التي جرى تداولها في البورصة الرسمية. ولم يعد باستطاعتها أن تواصل الشراء وأن تدعي في الوقت ذاته أن لديها قطاعاً خاصاً.

وإذ ظل الاقتصاد يعاني من الركود وأخذت البورصة تفقد الحركة بعد ان توقفت الحكومة عن شراء الأسهم كان لا بد من ضخ المزيد من السيولة.

وقام الشيخ علي الصباح الذي تولى وزارة المالية بالإضافة إلى وزارة النفط بوضع خطة ظن أنها كفيلة بإزالة الغمة عن الكويت وأهلها.

لقد استهدفت خطته إنشاء مؤسسات استثمار لادارة صندوق مالي رأس ماله ٢٤٠ مليون دينار (٨١٦ مليون دولار) لرهن أو شراء عقارات المدينين المفلسين.

وكانت الخطة تقضي بأن تقوم مجموعة من البنوك بإنشاء صندوق مالي رأس ماله ١٥٠ مليون دينار (٥١٠ ملايين دولار) يدفع لدائني التجار المدينين الذين يحالون على مجلس للتحكيم، وإمهال كبار التجار فترة ١٨ شهراً لدفع ديونهم (وهي الفترة التي حددت للشيخ خليفة العبدالله الصباح) وذلك بعد الإعلان عن السندات والأسهم التي تقبلها صناديق الاستثمار. وكانت هذه الصناديق ستصدر سندات بقيمة ديون صغار المستثمرين.

ولكي تنشط تداول الأسهم كانت شركات الاستثمار ستقدم سلفة قدرها ٦٠ مليون دينار (٢٠٤ مليون دولار) لدعم الأسعار في البورصة الرسمية، ومبلغاً آخر قدره ٦٠ مليون دينار لتثبيت الأسعار في سوق المناخ إذا لاح ما يهدد بهبوطه.

كان هذا البرنامج في حقيقة الأمر بمثابة عملية مالية حكومية لضخ سيولة بمقدار ١,٧٣٤ بليون دولار على أمل أنه هو ومشتريات الحكومة النظامية من الأراضي التي يبلغ ثمنها ٦٠٠ ـ ٩٠٠ مليون دولار سوف يمكنان السوق من تخطي كارثة المناخ. وعلق المزيد من الأمل على قيام افراد من الأسرة المالكة بتسديد ديون تبلغ ١,٥ بليون دينار (٥,١ بليون دولار) خلال ١٨ شهراً. ومعنى هذا كله أن التعويضات خلال الأشهر الثلاثين التالية للانهيار ستبلغ ١,٦ بليون دولار في عام ١٩٨٣، و ٦ بلايين دولار في عام ١٩٨٤، و ١,٧ بليون دولار في الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٨٥. أي أن مجموع التعويضات سيبلغ ١٣,٨ بليون دولار. وساد الاعتقاد عندئذ بأن هذه التعويضات كافية.

لكن بالرغم من صدق النوايا وقوة الأمل فإن جميع هذه الجهود لم تكن كافية لإخراج الكويت من الركود. ففي عام ١٩٨٥ كانت البلاد لا تزال في طريقها الى المزيد منه وإلى المزيد، من المخاوف بسبب الجيشان السياسي والمحاولة التي جرت في مايو/ أيار ١٩٨٥ لاغتيال الأمير.

وفي مقابل ما قدمته الحكومة من مساعدة وسيولة فرضت الحجز على أملاك ٨٩ تاجراً لم يكن بينهم أي من أفراد الأسرة الحاكمة. وكان بينهم ٢٦ أمرأة من زوجات أو

بنات التجار الكبار. وكانت غالبية الأفراد الذين احتجزت أملاكهم ومنعوا من السفر من الشيعة.

وفي أوائل ١٩٩٠ كان هناك أمل في أن يعلن الأمير عن برنامج للتسوية النهائية. فمنذ عام ١٩٨٩ بدأت الأحوال الاقتصادية بالتحسن بسبب ارتفاع الصادرات من النفط والمزيد من الاستقرار في أسعاره. على أن رسالة الأمير بمناسبة يوم الاستقلال لم تتعرض لهذا الموضوع.

وظلت مشكلات المناخ في حاجة ملحة إلى حل. وطلبت الحكومة من غرفة التجارة والصناعة الحصول على توصيات من القطاع الخاص، وأعدت هي برنامجاً لتنشيط الاقتصاد. ومن أجل التوفيق بين توصيات القطاعين الخاص والرسمي شُكلت لجنة مشتركة لوضع برنامج نهائي. وكان بين ممثلي الحكومة حاكم البنك المركزي، ووكيل وزارة المالية، ووكيل وزارة التجارة، ووكيل وزارة الصناعة، ومدير شركة الكويت للتجارة والتعهدات والاستثمارات الخارجية. أما ممثلو القطاع الخاص فكانوا أربعة انتخبتهم غرفة التجارة والصناعة. وبعد أن عقدت اللجنة خمسة اجتماعات في البنك المركزي بين ١٩/ ١١/ ١٩٨٩ و ٢٦/ ١١/ ١٩٨٩ أقر أعضاؤها بالإجماع توصيات بشأن حل نهائي لمشكلات الدائنين الصعبة وإعادة النشاط إلى الاقتصاد.

والخلاصة أن هذا التقرير يمثل مخططاً لحل المشكلات القائمة التي كانت منذ كارثة المناخ تربك الاقتصاد والمجتمع. ويستند البرنامج إلى التسهيلات والضمانات المالية التي تقدمها الحكومة والبنوك. وقد عهد الى البنك المركزي الاشراف على تنفيذه الذي ينتظر ان يستغرق عدداً من السنين.



الفصل الثالث عشر
تأملات

يمكن للمرء أن يستخلص أموراً مهمة كثيرة من كارثة المناخ وذيولها. وإدراك أهم الدروس من هذه التجربة المريرة أساسي لرسم أي سياسة للمستقبل. ثم إن هناك الكثير الذي ينبغي على الأفراد أن يراقبوه ويتعلموه إذا أرادوا أن يكونوا أكثر إنتاجاً وأهلاً للثقة في المستقبل. فالسياسات التي اتخذت، والأعمال التي أقرت قبيل وأثناء وبعد الأزمة لم تكن كافية لاعادة الثقة في مستقبل البلاد الاقتصادي والسياسي. وهذا أمر مؤسف لأن الكويت كانت الرائدة في اجتذاب المواهب وتوفير المنافع الاجتماعية المهمة بينما كانت في الوقت ذاته تتيح للديمقراطية أن تواكب المسيرة ولو ببطء.

ومن الممكن أن نبرز أهم الخصائص المخيفة للمجتمع الكويتي والسياسات الكويتية التي أقرت من خلال عرضنا للنواحي التي تحتاج الى تعديل أو للممارسات التي ينبغي تغييرها.

أولاً: إن الكويتيين الذين بلغوا سن الرجولة في عام ١٩٨٢ نشأوا على إحسان الحكومة. فقبل عام ١٩٦١ كان التعليم في المدارس والسكن والرعاية الصحية والاتصالات والتدفئة والتبريد خدمات حكومية مجانية أو شبه مجانية. وإذ كانت الحكومة تريد توفير جميع الخدمات التي تقدمها دولة حديثة في أقصر وقت ممكن فإنها اجتذبت أعداداً كبيرة من الأجانب للقيام بالأعمال الشاقة. وعليه فإن صيانة البنية التحتية والتسهيلات الاستراتيجية المهمة ثم منشآت تحلية مياه البحر ومضخات وتوربينات النفط كانت بيد غير الكويتيين الذين كان باستطاعتهم أن يشلوا الحياة في دولة مدينية صحراوية يحتشد سكانها في مركز واحد.

وكانت المساعدات المالية للتعليم الجامعي خارج الكويت متوافرة حتى لأي طالب يكمل التعليم الثانوي بنجاح ويطلب المساعدة. وعليه فإن هذه المساعدات لم تكن مكافأة على التفوق بل مساعدة عادية. وعليه فقد بقي التحصيل العلمي ثانوياً بالنسبة للثروة في المنظور الاجتماعي السائد في المجتمع الكويتي. وبالرغم من انفتاح المجتمع وتسامحه فإنه لم يكن يتطلع كثيراً الى التحصيل العلمي والثقافي.

ثانياً: إن المهمة التي اختيرت للكويت ومواطنيها هي تحصيل المال. فوجهت الطموحات والجهود إلى هذا الهدف. وتركت قضايا التنمية الاجتماعية وتنويع الانتاج والتوجه الاقليمي والدولي الى أواخر السبعينات عندما دفعت أسعار النفط المتصاعدة الجميع مرة أخرى نحو تحصيل المال. وفي مناسبات عديدة كانت الأولوية الكبرى لدى الجهات الحكومية وخاصة مجلس التخطيط هي تنويع الاقتصاد ورقي التعليم. على أنه لم يتحقق الا القليل في كلا الأمرين.

ثالثاً: كانت تتحكم بتوزيع الدخل أمور ثلاثة. فمستويات الانفاق في المشروعات العامة كانت تقرر مستويات نشاط المتعهدين وموردي مواد البناء ومستوردي الأجهزة. وكانت الخدمة في الحكومة مفتوحة وتعرض على جميع الكويتيين الذكور الذين يطلبون العمل. ولم تكن للأجور والرواتب صلة بالإنتاج أو حتى بالحضور. فصار غالبية الكويتيين الذين هم في سن العمل يتقاضون رواتب من الحكومة. وأخيراً فإن الدخل كان يوزع عبر شراء الأراضي من الكويتيين بأسعار مرتفعة نسبياً. وكان باستطاعة هؤلاء أن يستعيدوها بجزء مما دفعوه وبعد إدخال تحسينات أساسية عليها. وصار باستطاعة موظفي الدولة أن يحصلوا على تعويضات التقاعد كاملة بعد خمسة عشر عاماً من الخدمة للنساء وعشرين عاماً للرجال. وكان الكثيرات من موظفات الدولة يؤجلن الإنجاب إلى ما بعد تقاعدهن.

وفي حين أن الأسلوب الأول لتوزيع الدخل كان يولد بعض الحوافز للانتاج والتنظيم، فإن الاسلوبين الآخرين كانا تبديداً للوقت والجهد والمال ويولدان التعود على انتظار المنافع من الحكومة.

رابعاً: كان النظام السياسي قائماً على مداعبة مفهوم الديمقراطية لا الاستعداد الجدي لهذه القاعدة ذات الاهمية الكبرى للمجتمعات الحديثة. فقد قصر التصويت على المواطنين الذكور من الدرجة الأولى، أي على أولئك الافراد الذين كان باستطاعتهم ان يثبتوا أنهم يتحدرون من أجداد كانوا كويتيين في عام ١٩٢١ أو قبل ذلك. ولإكمال صورة تقديم غير الديمقراطية على أنها ديمقراطية فقد خصصت الوزارات الحساسة لأفراد الأسرة الحاكمة أو لمن يفوضه هؤلاء. وبالرغم من أن الشيعة كانوا يمثلون ٢٥٪ ـ ٣٠٪ من السكان فإنهم لم يظفروا بتمثيل كاف في مجلس الأمة والوزارة.

إنه من غير الممكن المناداة بأفكار ومثل الديمقراطية بدون الدعوة إلى الحوار والتفكير. ولقد كان النظام منفتحاً على الأفكار في مجلس الأمة والصحافة، ولكن العملية كلها أجهضت منذ البداية. وعليه كان لا بد من ظهور التوترات السياسية، ولجوء الكتل التي تعارض الحكم الوراثي بقوة إلى الأعمال الإرهابية السرية التي زعزعت استقرار المجتمع الكويتي.

خامساً: كلما كانت علائم الركود تظهر على الاقتصاد وتؤدي الى هبوط في أسعار العقارات أو في النشاط التجاري أو أسعار الأسهم كانت الحكومة تتدخل لتنشيطه. إذ لما كان الدخل من النفط يوفر فوائض مالية تزيد كثيراً على متطلبات الميزانية فإن الاستهانة بالمال طغت على تفكير وأعمال الوزارات المتعاقبة.

سادساً: كان ينظر الى سوق الأسهم منذ البداية كوسيلة للغنى السريع لا كوسيلة لإدارة واجتذاب الاستثمارات المنتجة. ومما زاد هذا تعقيداً الفرص المحدودة والقاعدة الضيقة للانتاج الاقتصادي خارج قطاع النفط الذي كان يخضع لسيطرة أجنبية.

ولكي يحتفظ الكويتيون بالأرباح السهلة لأنفسهم احتكروا البنوك والعقارات والتأمين. وهذا هو ما يفسر عدم وجود قاعدة للعمل في الشركات وحيازة الأسهم. وعليه فإن مجال تلك النشاطات لم يكن محدوداً فحسب بل ووقفاً على الكويتيين. وطالما كان المال يتدفق كانت أسعار الأسهم ترتفع وكذلك الأرباح التي كانت بدورها في حاجة الى فرص لاستثمارها مع العلم بأن هذه الفرص كانت محدودة.

وطالما كانت الاحتكارات تولد الأرباح فإنه كان من النادر أن يسعى الأفراد إلى تأسيس شركات. فرجال الأعمال الكبار كانوا يسهمون في أعمال أسرهم التى كانت تقوم في الأساس على التجارة والبناء. وعليه فإن تأسيس الشركات بدأ بمبادرة من الحكومة؛ ولهذا السبب فإنها كانت قبل كارثة المناخ تملك بشكل مباشر أو غير مباشر بين ٣٧٪ و ٤٥٪ من جميع أسهم الشركات في الكويت. ومعنى هذا أنه لم يكن هناك سوق للاسهم متنوع وذو قاعدة عريضة. كما أنه لم يكن هناك تنوع في الصكوك المالية أي غير الأسهم من المستندات التي يمكن استبدالها بالمال لأن هذه كانت محدودة من حيث قيمتها الإجمالية وتوافرها. ففي أواخر عام ١٩٨١ وبعد حسم الإصدارات التي جرت تصفيتها كانت قيمة السندات الموسومة بالدينار تبلغ ٢,٥٤١ مليون دينار كويتي (١,٨٤ بليون

دولار). وكان ٩٤٪ منها سندات دولية و ٦٪ على شكل سندات محلية. وتراوحت معدلات الفوائد على هذه السندات بين ٧ و ١٠٪ وهي نسبة تقل بكثير عما ينتظر كسبه في البورصة.

سابعاً: اقترفت السلطات الكويتية أكبر خطأ لها عندما تركت تجار سوق المناخ بلا مراقبة، وتجاهلت الحاجة الى تطبيق قواعد البورصة الرسمية تطبيقاً صارماً. والحقيقة هي أن وجود سوقين معاً كان كمن لديه عملة صحيحة وعملة مزيفة في السوق ذاته. فقد أظهرت التجربة الانسانية مرة بعد أخرى أن المال الفاسد يطرد المال الصحيح. وهذا هو ما فعله سوق المناخ بالبورصة الرسمية. إذ انتزع أولاً النشاط القانوني، فلما أصابه الفشل جر معه البورصة الرسمية.

لقد نسب البعض عدم قيام الحكومة بفرض النظام الى التزامها بالاقتصاد الحر. لكن هذا المنطق غير مقبول لأن الولايات المتحدة الأميركية التي هي نواة العالم الحر قامت بتنظيم أسواقها المالية على أثر الانهيار عام ١٩٢٩. ثم إن خبراء الحكومة الكويتية وبعض كبار المصرفيين فيها حثوها على تفادي الكارثة. ففي نوفمبر/ تشرين ثاني ١٩٨١ قيل هذا في حلقة دراسية عقدت لتقييم أعمال وإسهامات البورصتين في الكويت.

ففي قطر تشكل فيه الحكومة المستثمر ومصدر الاحسان الأكبر وحيث ينقاد القطاع الخاص ولا يقود، لا مفر من تفسير سماح الحكومة بقيام النشاطات المالية غير القانونية على أنه قبول لتلك الممارسات. ومما قوى هذا الانطباع أن الحكومة سمحت في أواخر ١٩٨٠ وأوائل ١٩٨١ أن تدرج أسماء الشركات الخليجية التي تتوافر فيها شروط معينة في قائمة الشركات التي يجري تداول أسهمها في البورصة الرسمية. فاعتقد المستثمرون أنه لن يمر وقت طويل قبل أن تكون جميع أسهم الشركات الخليجية قد أدرجت في القائمة الرسمية.

وفي يناير وفبراير ١٩٨٢ قامت إحدى المؤسسات المالية الملحقة بالحكومة بدراسة عينة من الشيكات المؤجلة الدفع وغير المسددة. وكانت نتائج الدراسة التي كثيراً ما كان يستشهد بها وزير المالية تشير الى أنه حالما تجري التسوية بين الحسابات الدائنة والمدينة فإن التعويضات التي ينبغي دفعها ستكون بليون دينار كويتي، وكحد أعلى

بـليونين(٨, ٦ بليون دولار). وكان تدبير مثل هذا المبلغ سهل وخصوصاً في قطر تمكن في ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧ من التغلب على أزمة ٥٠٠ مليون دولار في البورصة وكأنها مجرد فقاعة. ثم إن أسعار النفط كانت قد ارتفعت كثيراً بحيث بلغ الدخل من النفط عام ١٩٨١ ١٥ بليون دولار كما بلغت عوائد الاستثمارات ٥ ـ ٦ بليون دولار. وبذلك أصبح الدخل الإجمالي أكثر من عشرين بليوناً لشعب لا يزيد على نصف مليون.

أصبح الكويتيون أثرياء بسرعة كبيرة لم تترك وقتاً للتفكير. أما الحكومة التي كانت قد أصبحت غنية ولديها وقت للتفكير ودواعي للقلق (بسبب الحرب العراقية الإيرانية والنشاطات الإرهابية المتزايدة في الكويت) اختارت أن تدع الشعب ينغمس في الألعاب المالية وينظر بنهم إلى أرقام المكاسب المذهلة التي لم يجن شيئاً منها بعرق الجبين أو التجارة أو التنظيم أو الاكتشاف والتطبيق العلميين.

ثامناً: كما هي الحال في جميع أقطار الخليج التي يحكمها حكام بالوراثة يعتبرون أنفسهم حماة لثروة النفط القومية التي حبتها بهم الطبيعة فإن المسيطرين على القرار السياسي لم يهتموا كثيراً بنصائح الفنيين. ويمكن فهم هذا بسهولة بالرغم مما ينطوي عليه من خطر لأن قلق حكام الخليج حول البنيات الاجتماعية والسياسية كان أشد بكثير من قلقهم حول توافر المال والفرص الاقتصادية. فجميع أقطار الخليج تبنت نظماً أبوية تعمل على توفير الرفاهية لشعوبها من الثروة النفطية. وعليه فإن المحاولات الحقيقية لإدارة الثروة سواء أكانت من المخزون النفطي أو المدخرات المالية جاءت متأخرة.

وقبل وقوع الأزمة بزمن طويل نبه بنك الكويت المركزي الحكومة الى الحاجة الى السيطرة على السيولة وخصوصاً الى ضرورة التشدد في حظر استخدام الشيكات المؤجلة الدفع. وحاول كذلك لفت الانتباه الى التضخم الذي ينجم من المغالاة في المضاربة. وعندما سُمح أخيراً للبنك المركزي بوضع حد للسيولة ومنع البنوك من صرف الشيكات المؤجلة الدفع نشأت أزمة لأن الممارسات غير المنضبطة في السوق كانت قد تجاوزت الحدود. ولم تقتصر الممارسات على سوق المناخ بل تعدت ذلك الى البورصة الرسمية وسوق العقارات.

تاسعاً: في أوائل المرحلة التي أعقبت الانهيار كانت الحكومة مترددة وغير قادرة على

اتخاذ قرار بشأن ما ينبغي عليها أن تفعله. وعندما كان يتقرر اتخاذ إجراءات معينة أو يجري تنفيذها كان لا يلبث ان يتبين أن الحكومة لم تحسن تقدير آثار الكارثةوأبعادها.

وكانت إحدى الأخطاء الفاضحة تصنيف حاملي الأسهم الذين كانوا سيتلقون التعويضات بأنهم الأفراد الذين يحمل الواحد منهم شيكاً بمبلغ مليوني دينار (٦,٨ مليون دولار)؛ وفي الوقت الذي وضعت فيه الكويت هذا المقياس للمستثمر الصغير، كانت التغطية التي حصل عليها المستثمر بنيويورك في حال انهيار السوق تصل إلى مئة ألف دولار. وفي فرنسا جعلت الحكومة الاشتراكية الجديدة الحد الأقصى لتصنيف أصحاب الثروات الكبيرة ثلاثة ملايين فرنك فرنسي أو حوالي ٦٠٠,٠٠٠ دولار، وهو عُشر تغطية المستثمر الصغير في الكويت. وعليه فإن مجرد تبني ذلك الرقم واستخدامه في الكويت كان دليلاً عل الإفراط.

وتعرضت حكومة الكويت لنقد شديد من قبل دول الخليج الأخرى حيث أنشئت شركات المناخ بواسطة رجال أعمال كويتيين وأموال كويتية. وبالرغم من أن ٩٠٪ من مجموع أسهم هذه الشركات كانت بحوزة كويتيين، فإن العشرة بالمئة الباقية كانت بحوزة أفراد من الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين. فلم يرد في الإعلانات والتصريحات والأعمال ذكر لغير الكويتيين مما ولد سخطاً على هذا في كل من الأقطار الثلاثة. وذهبت التعليقات في صحفها إلى أن الكويت التي هي أغنى أقطار الخليج لا تهتم إلا بمكاسب مواطنيها ولا تكترث لمواطني أقطار مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

لكن لم يلبث أن جرى إصلاح هذا الخطأ ومنح مواطنو الخليج حقوقاً مشابهة في التعويضات. وفي هذه الأثناء وضعت مصداقية الكويت على المحك. ومن المؤكد أن الثقة بكبار رجال الأعمال الكويتيين في الخليج ضعفت. وفي أعقاب كارثة المناخ لم يعد ينظر الى الكويت كبلد يُتخذ مثالاً في مجال إدارة الشؤون الاقتصادية والمالية.

عاشراً: إن قيام الحكومة بالتفريق في المعاملة بين ديون أفراد الأسرة الحاكمة وأتباعهم الذين أعفوا من العقاب وديون المواطنين العاديين تركت أثراً سيئاً وساعدت على إحداث التفجير الذي أدى الى حل مجلس الأمة والمناقشات التي لا تزال دائرة حوله (١٩٩٠).

إن قضية الشيخ عبدالله مبارك الصباح هي الأشد وقعاً إذا قورنت بقضية حمود

الجبري عضو مجلس الأمة الذي كان من كبار المتاجرين بالأسهم. فالشيخ عبدالله ابن اخ الأمير كان مديناً بمبلغ بليون دينار (٣,٤ بليون دولار). ودفع مبلغ ٤٨٠ مليون دينار (١,٦٢ بليون دولار) خلال ١٨ شهراً. أما الجبري فكان مديناً بمبلغ ٥٠٠ مليون دينار (١,٧ بليون دولار) ودائناً بمبلغ ١٥٠ مليون دينار (٥١٠ مليون دولار) ودفع خلال ثلاثة أشهر ٣٠٠ مليون دينار وخُصم مبلغ ١٥٠ مليون دينار من الشيكات المحررة له، فلم يبق مديناً سوى بمبلغ ٥٠ مليون دينار (١٧٠ مليون دولار). فبالرغم من أن دين الشيخ عبدالله كان ضعف دين الجبري فإن دينه المخفض كان عشرة أضعاف (٥٠٠ مليون دينار) الدين الذي ظل في ذمة الجبري.

كان هذا وغيره من الأمثلة المشابهة هو الذي حفز مجلس الأمة الى طلب مراجعة حسابات البنك المركزي للتحقق من قيمة المساعدات المالية التي قدمت لخمسين متاجراً من الأسرة الحاكمة. وهذا الطلب هو الذي أدى مباشرة بعد ذلك بيومين وفي ٣ يوليو/ تموز إلى استقالة الوزارة وحل مجلس الأمة. وكانت قضية الشيخ عبدالله هي التي دفعت الدكتور عبدالله النفيسي عام ١٩٨٥ إلى اتهام الوزارة بإحلال البعض فوق القانون. ووجدت الوزارة نفسها تواجه هذين الاتهامين الدامغين.

الحادي عشر: أساء رجال الأعمال الكويتيون استخدام الفرصة التي اتيحت لهم لتأسيس شركات في أقطار الخليج لا تخضع لمواد القانون الكويتي، لا لغرض سوى بيع أسهم تلك الشركات بأرباح كبيرة بدون أي اكتراث للقيود القانونية النافذة في سوق الكويت.

وكانت الطرق التي أسيء فيها استخدام القانون والثقة والممارسات التجارية العادية كثيرة ومتطرفة في بعض الأحيان. فبالرغم من أن هناك شركات لم تؤسس إلا على الورق فإن أسهمها بيعت بأرباح طائلة. وأسست شركات أخرى لتحقيق نشاطات إنتاجية معينة أو لتوفير خدمات كانت الحاجة اليها واضحة. والواقع أن أمثال هذه الشركات استخدمت رؤوس أموالها للمضاربة بسوق المناخ. وحدث أكثر من مرة أن اقترض كبار مؤسسي الشركات الكويتيين ٩٠٪ من رؤوس أموالهم لتحقيق أغراضهم الشخصية. ولم يبق إلى الآن سوى ١٢ شركة من الشركات الاثنتين والثلاثين التي جرى التداول بأسهمها في سوق المناخ عام ١٩٨٢. وعلاوة على هذا فقد كانت للدول المضيفة للشركات

الخليجية استثمارات في غالبيتها وذلك بمشاركة دولة أو إكثر من تلك الدول في رأس مال الواحدة منها.

وأظهر رجال الأعمال الكويتيون عدم اكتراث بالمبادىء الأولية للقانون الذي يحكم أمور الائتمان والبورصة حتى في أكثر الأقطار بدائية. لقد اعتمدوا على صورة الكويت كأغنى دول الخليج وأكثرها تجربة في ترويج أسهم الشركات التي لم يكن لغالبيتها وجود بأعلى الأسعار. فكان ما فعلته الشركات عملاً من أعمال القرصنة ضد الدول المضيفة وبعض مواطنيها وأهم من ذلك كله ضد الكويت وصورتها كدولة متقدمة لها رصيد من الحكمة وقوانين تنظيم الأعمال.

الثاني عشر: إن كثرة من الشخصيات الكويتية الرزينة والمعروفة جيداً في ميادين الصناعة والتجارة والمهن (كالمحامين والأطباء والمحاسبين) شاركت في تسيير سوق المناخ. وكان وجود أمثال هؤلاء يمثل في نظر المواطن الكويتي والخليجي العادي وعديم الخبرة حافزاً للمشاركة.

وكان لهذا الجانب من جوانب السوق تأثيران مدمران. الأول أنه أسهم في تزايد عدد المشاركين في المتاجرة وسرعة عقد الصفقات. فكانت النتيجة أن تضخم حجم الصفقات والخسائر إلى حد تجاوز كل تصور.

أما التأثير المدمر الثاني الذي يحتمل أن يكون أسوأ من الأول فكان يتمثل في إهمال الصناعيين والمهنيين لمهنهم. فأفلست كثرة من الصناعات بسبب عدم العناية بإدارتها أو بسبب استغلال رؤوس الأموال في سوق المناخ. وأهمل الأطباء والمهندسون وأساتذة الجامعات والمحاسبون مهنهم للجري وراء المكاسب الخيالية فيه. وضرب هؤلاء بقيم العمل وما يفرضه التعقل عرض الحائط خلال هجومهم على الذهب الورقي.

ومنذ وقعت الكارثة ادعى كثرة من المسؤولين والمعلقين أن دروس كارثة المناخ سوف تساعد الكويت على انجاز الأعمال بصورة أفضل. ويضيفون بأنه من حسن حظهم أنهم تعلموا الدرس عاجلاً لا آجلاً وبتكاليف أكبر بكثير.

ورأينا أن ما يدعونه غير صحيح وذلك لسببين على الأقل:

الأول: أنه لم تُسدد بعد جميع تكاليف المناخ. فلا يزال الاقتصاد الكويتي يعاني من

الارتباك. فالعقارات والتجارة وأسعار الاسهم لا تزال بعيدة عن مستوياتها السابقة. وزيادة على ذلك وأهم منه هو أن الكويت لم تعد تعتبر مركزاً مهماً للأعمال. وفقد رجال الأعمال فيها كثيراً من مصداقيتهم.

أما السبب الثاني فيكمن في خطأ النظرة الى البورصة التي كانت سائدة في الأوساط الحكومية وبين رجال الأعمال. فالحكومة وكبار رجال الأعمال كانوا يعتقدون بأنه من الممكن تحقيق الازدهار في البورصة وتطويرها بالأموال الطائلة. ولا تزال هذه النظرة سائدة بالرغم من أن النشاط في البورصة شهد أربع نكسات كبرى في ١٩٦٣/ ١٩٦٤، ١٩٧٣/ ١٩٧٤، ١٩٧٦/١٩٧٧ وسنة ١٩٨٢. وقد ورد ذكرها جميعاً في هذا الكتاب. وعندما أعيد فتح البورصة الرسمية في عام ١٩٨٤ وأدمج سوق المناخ في نشاطاتها وذلك بإدراج ثمانية شركات خليجية في قائمتها تجدد النشاط لمدة ستة أشهر ثم خمد.

إن العناصر الأساسية التي ينبغي توافرها في بورصة تعج بالحركة ومنتجة اقتصادياً لا وجود لها في الكويت. فليس فيها قاعدة عريضة للانتاج تجعل التنافس مقياساً للأداء. وينقصها كذلك روح المغامرة بإنشاء المشروعات التي تؤدي الى تأسيس شركات جديدة متنوعة الانتاج أو تتبع طرقاً جديدة في تنظيم الانتاج والتوزيع. ففي الأقطار المتقدمة التي توجد فيها بورصات خاضعة لتنظيمات وقوانين تحميها من الممارسات الاحتكارية والمتاجرة بالأفضلية يكبر حجم الاستثمارات بسبب عوامل حقيقية. وتشمل هذه العوامل زيادة انتاج الشركات التي يجري تداول أسهمها، وحسن السيطرة على النفقات، وحسن التنظيم، وإدخال سلع جديدة، وتحقيق انطلاقات علمية مهمة، والتكيف مع السوق الخ.

ويمكن القول بأن العوامل الحقيقية هي تلك التطورات التي تنشأ في أحضان العلم أو التسويق أو التنظيم الذي يسهل وجود إحدى السلع أو الخدمات المطلوبة فعلاً أو التي يحتمل أن تُطلب. فهذه هي العملية التي تسهم في دينامية الأسواق المالية وتوسعها. وهذا بالذات هو ما لا نجده في الكويت. فالمشروعات التجارية التي بلغت حد الاشباع كانت ملكاً للأسر وغير مسجلة في سوق الأسهم. وتقلص عدد المنشآت الصناعية ولم تستطع إلا قلة ضئيلة منها ان تعمل على نطاق يسمح بتحقيق الأرباح.

وعليه فإنه لم يكن هناك وجود للمشروعات الريادية الحرة التي كثيراً ما كانت تعتبر قائمة في حين أن التقليد كان هو السائد. وهذا ينطبق أيضاً على المخترعات العلمية.

إن سوق الأسهم والسندات المالية الأساسية المنتجة التي تعج بالحركة يتطلب استثمار جزء لا يستهان به من الثروة الوطنية فيه أو القدرة على اجتذاب تلك الثروة بسهولة. ويتحقق هذا عندما تكون الصناعات والخدمات في الاقتصاد العريض القاعدة مسجلة في البورصة ويجري تداولها بنشاط، وعندما يستثمر أكثر الذين يكسبون المال نسبة كبيرة من مدخراتهم في السوق المالية. على أن الكويت لم تشهد شيئاً من هذا. فقاعدة الشركات المسجلة بالبورصة كانت صغيرة، كما أن عدد المتاجرين كان محدوداً فلم يتجاوز حتى ٦٠٠٠ أو ٧٠٠٠. وأصيب الكويتيون بالذهول وهم يعدون الصفقات واعتقدوا أنهم يحتلون المرتبة الثالثة في الأسواق الدولية بعد لندن ونيويورك. إلا أن تدفق المال على السوق كان محصوراً في أشخاص ورهناً بتزايد سهولة الحصول على السيولة. فكان لا بد من انهيار الهيكل كله عندما يصعب الحصول على السيولة وعندما يفرض البنك المركزي تسديد الحسابات. وكان حدوث هذا في صالح الكويت لانها تعاني من مرض نفساني. فلو استمر الاعتقاد في إمكان وجود بورصة نشيطة مزدهرة لاستمر المرض أيضاً.

ينبغي للكويت وشعبها أن يدركا أن الأداء يقاس بالانتاج وأن الثروة حصيلة جانبية. ففي عام ١٩٧٤ كانت الأقطار العربية ذات الثروات النفطية والفوائض المالية تسهم بنسبة كبيرة من احتياطي العالم الحر من النقد. ففرنسا وانجلترا والولايات المتحدة واليابان استدانت أموالاً من تلك الأقطار. أما اليوم فالموارد المالية لأكبر بنك في اليابان تبلغ ثلاثة أضعاف مدخرات السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة. فالأقطار الصناعية تشهد نمواً هادفاً وتسيطر على التضخم؛ واصبحت في الوقت ذاته قادرة على إلغاء ديون لها على دول العالم الثالث تبلغ بلايين الدولارات. وبالمقابل نجد أن الكويت لا تزال من أقطار العالم الثالث إذا أخذنا بعين الأعتبار عادات سكانها؛ أما مواردها المالية فتعادل موارد بنك متوسط الحجم في اليابان أو المانيا أو فرنسا.

إن أهمية الكويت الحقيقية الوحيدة تكمن في ثروتها النفطية الحالية. ولحسن الحظ فإنها نظراً لمستويات الانتاج المخفضة والاكتشافات الجديدة تستطيع التطلع الى انتاج

مقادير متزايدة معقولة طيلة جيلين أو ثلاثة. فالتركيز منذ الآن يجب أن يكون على التعليم وممارسة الديمقراطية. فإذا لم تفعل الكويت هذا فإنها ستفقد ما لديها أو تفقد كل اهتمام بها باستثناء ثروتها النفطية التي ستجعل منها فريسة سهلة للعدوان في المستقبل كما كاد يحدث لها مؤخراً.

الفصل الرابع عشر
سياسات الكويت المالية ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠
وحاجة العراق إلى التمويل

بلغ دخل الكويت من النفط أعلى مستوى له وهو ١٥ ـ ١٦ بليون دولار سنوياً في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١، ثم بدأ بالانخفاض في النصف الثاني من عام ١٩٨٢ لأن سعر النفط أخذ في التدهور بسبب محاولات الاقتصاد في انتاجه ولأن حاجة العراق وإيران إلى بيع نفطهما أدت إلى زيادة العرض على الطلب.

وكانت أسعار النفط قد تضاعفت بين نهاية عام ١٩٧٨ واوائل عام ١٩٧٩ وذلك بسبب إضراب عمال النفط في إيران لمدة ستة أشهر، وبسبب استيلاء الخميني على الحكم واتخاذ الحكومة الإيرانية الجديدة قرارا يقضي بتحديد سقف الانتاج بمليوني برميل في اليوم. وفي أوائل صيف ١٩٧٨ اقترب انتاج البترول من ستة ملايين برميل في اليوم. وبالرغم من أن السعودية رفعت انتاجها للتعويض عن نقص البترول الايراني فان الخلل وتزايد المخاوف أبقيا السعر مرتفعاً. ثم إن نشوب الحرب الإيرانية العراقية في أول سبتمبر/ أيلول ١٩٨٠ أدى إلى تفاقم المخاوف حول تأمين امدادات النفط من الخليج. وألهبت التكهنات حول إغلاق مضيق هرمز الأسعار.

وإزاء تدفق المال الناجم من ارتفاع أسعار النفط وفوائد الأموال المدخرة في فترة ارتفاع الفوائد (١٩٧٨ ـ ١٩٨٢) قرر الكويتيون في أواخر السبعينات تعزيز مركزهم المالي في الأقطار الغربية. وشجع نشوب الحرب الإيرانية العراقية زعماءهم على استثمار الفوائض المالية خارج الكويت. وكانت الخطوط العريضة لاستراتيجية الاستثمار الجديدة كما يلي: الاستثمار في عمليات تكرير النفط وتوزيعه الرائجة، والتركيز على العقارات الجيدة والاستثمارات الصناعية في الأسواق الجديدة وخصوصا في اليابان وإسبانيا. وكانت الكويت قد قطعت شوطاً كبيراً في الاستثمار في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا. وعلاوة على هذا فإن جميع الاستثمارات كانت تتم بأكبر قدر من الهدوء والسرية.

وعندما أخذت إيران في منتصف ١٩٨٢ تجبر القوات العراقية على التقهقر وتحتل أرضاً عراقية قريبة جداً من حدود الكويت، أصاب الذعر اصحاب المال الخاص

فدفعوا به إلى خارج البلاد. وبادرت الحكومة إلى العمل على تزايد استثماراتها في الخارج باستمرار. على أن تدفق المال الخاص والرسمي انخفض حجمه بسبب عاملين. أولهما أن سوق المناخ بدد الأموال الخاصة وفرض على الحكومة تخصيص دعم ضخم لأصحابها ، وثانيهما هو النداءات العاجلة من الحكومة العراقية من أجل المساعدات المالية. اذ كانت الحرب مع إيران طوال عشرين شهرا قد استنزفت مخصصات الحرب البالغة ٣٢ بليون دولار. وكان من الواضح أن مساعدة العراق في حد ذاتها هي استثمار في حماية النفس. وقُدم بعض المساعدة نقداً، والبعض الآخر بقيام الكويت والسعودية بزيادة انتاجهما من البترول لحساب العراق.

ومنذ عام ١٩٨٣ وكما ذكرنا آنفاً فإن بث الألغام في مياه الخليج حمل الكويت على طلب الحماية لناقلاتها التى ترفع اعلاما أميركية او روسية. ولم يشعر الكويتيون بالتحرر النسبي من القلق حول سوق المناخ (وكان هذا خطأ كما ذكرنا) وبالاطمئنان إلى صادراتهم من النفط إلا في عام ١٩٨٥. وفي تلك الأثناء بدأت عائداتهم من الاستثمارات تزيد على دخولهم من النفط. ففي عام ١٩٨٩ مثلا كسبت الكويت ٨,٨ بليون دولار من استثماراتها مع أنها لم تجن سوى ٧,٧ بليون دولار من صادراتها من النفط.

وترافق الاعتماد على الحماية الغربية للملاحة في الخليج مع استثمارات ضخمة في الأسواق الغربية. وكان قد سبق للكويت أن اشترت في ١٩٨٠ شركة «سانتا في» الدولية التي هيأت لها موطىء قدم في التنقيب عن النفط واستخراج الغاز وحتى انتاج النفط. وأثار هذا الاستثمار الذي كلف الكويت ما يقرب من ٢,٥ بليون دولار تساؤلات في مجلس الأمة. وقامت لجنة البورصة باستجواب بعض الكويتيين حول الحصول على أرباح غير قانونية. وبعد عام ١٩٨٥ اشترت الكويت شبكات لتوزيع البترول في بريطانيا وهولندا والأقطار الاسكندينافية وبلجيكا وايطاليا. واشترت كذلك مرافق لتكرير البترول في هولندا وجنوب شرقي اسيا. وبلغ حجم النفط الذي تسوقه ٧٥٠,٠٠٠ برميل في اليوم، أي أكثر من ٥٠٪ من الحصة التي حددتها منظمة الأوبيك لانتاج النفط الخام الكويتي.

وفي عام ١٩٨٧ وفي أعقاب انهيار اكتوبر بنيويورك استثمرت ا الكويت في أسهم

شركة بريتش بتروليوم التي بيعت بستين في المئة من السعر الذي حدده نيجل لوسون وزير المالية البريطاني. وظلت الكويت فترة من الزمن تملك ٢٢٪ من شركة بريتش بتروليوم التي ظلت تسيطر على جميع موارد الكويت من النفط حتى عام ١٩٧٥. ففي هذا العام صارت الكويت تسيطر على جميع عمليات النفط. وبالنظر إلى المصالح الدولية لشركة بريتش بتروليوم فإن الوضع لم يكن يحتمل.

وقبل أن يمر وقت طويل شعرت الحكومة البريطانية انه ليس هناك ما يبرر تملك هذه الحصة الكبيرة من شركة بريتش بتروليوم التي تعتبر من المصالح الوطنية. وعليه فقد أجبرت الكويت في عام ١٩٨٩ على تقليص حجم حصتها من أسهم تلك الشركة إلى ٩,٨٪. لكن الكويت حصلت على أرباح ضخمة لأن السوق المالية كانت قد عادت إلى الصعود بقوة. ومن الاستثمارات الكويتية البارزة في هذه السنة ذاتها شراء ٩,٩٪ من شركة اجنيلي ايفل التي تملك وتصنع سيارات الفيات. وكان الايطاليون قد ضغطوا على ليبيا لتتخلى عن أسهم الفيات التي كانت قد اشترتها خلال ركود السوق في اوائل الثمانينات عندما أشرفت الفيات على الافلاس. وكان الأميركيون قد مارسوا ضغطاً قويا على الفيات لاستعادة الأسهم التي تحملها ليبيا. وفي الوقت المناسب حل الكويتيون الذين كانوا يلقون قبولا دوليا أكبر مكان الليبيين، ثم عززوا مصالحهم الايطالية بشراء وتوزيع شبكة شفرون في إيطاليا وشراء حصة كبيرة في شركة توزيع ايطالية خاصة.

وفي الفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٩٠ حاولت الكويت أن تبقى خارج الأضواء في الأسواق المالية الدولية. وتجلى هذا في قلة الأسهم الدولية التي اشترتها. فمنذ ١٩٧٣ حتى ١٩٨٠ كانت الكويت من المستثمرين البارزين في المصالح الدولية. فكان من النادر أن لا يجد المرء اسم المؤسسات الكويتية على لائحة الاستثمارات والمستثمرين. أما بعد ١٩٨٣ فان الكويت لم تستثمر إلا نادراً في الإصدارات الدولية الكبرى واقتصر نشاطها في هذا الميدان على المصالح الصغيرة. فكانت تسعى إلى الحصول مباشرة على مصالح ذات شأن بينما كانت تتظاهر بأن مواردها المالية قليلة نسبياً.

ومما عزز هذه الصورة الأرقام التي أعلنت عن الميزانية. فابتداء من ١٩٨٣ وحتى ١٩٩٠ أظهرت جميع الميزانيات عجزا كبيرا يتراوح بين ٥,٢ و ٥,٧ بليون دولار. على أن

هذه الأرقام كانت صورية وتستهدف إظهار أن الكويت تنفق من مدخراتها. فالواقع هو أن النفقات الظاهرية كانت تزيد بمقدار ٣٠٪ عن النفقات الحقيقية، هذا في حين أن الدخل المعلن لم يكن يشتمل على عائدات الصندوق المالي للأجيال المقبلة أو الأرباح من بيع بعض الأسهم مثل أسهم بريتش بترووليوم.

كانت الكويت قد خففت مساعداتها الخارجية إلى أقل حد ممكن ولم تشأ التحدث عن ثروتها. وبذل مكتب الاستثمار الكويتي بلندن جهده في العمل سراً. وأدارت مصالحها الضخمة في اسبانيا من خلال الاشتراك في مجموعة إسبانية كبيرة تملك استثمارات ضخمة في البنوك ومخازن البيع بالمفرق وصناعة الترفيه. على أنه بحلول عام ١٩٨٩ اشتد الهياج السياسي من أجل الانتخابات الجديدة والتسوية النهائية لذيول كارثة سوق المناخ. فشعرت الحكومة أنها ملزمة بإنعاش الاقتصاد وبزيادة السيولة لاحياء التطلعات، وتخفيف وطأة الاحتجاج السياسي. وعندما أحست بأن الكويتيين عادوا مرة أخرى إلى الشعور بالازدهار اختارت كما ذكرنا آنفاً أجراء الانتخابات لمجلس الأمة في يونيو / حزيران ١٩٩٠.

وعشية الغزو العراقي كانت قائمة ما تملكه الكويت من الأسهم والعقارات ومؤسسات الترفيه تقدر بحوالي ٦٠ بليون دولار في حين أن ما بحوزتها من النقد والسندات كان يعادل ذلك. وهذه القائمة التي تشمل ١٤٪ من أسهم ديملر بنز، و ٢٠٪ من هويشست، و ٥, ١٠٪ في بنك مدلاند، وحصصاً لا يستهان بها في اندو - سويس، وباريباس، ودرزدنر وعددا من المشروعات الإسبانية البارزة هي الآن مجمدة بقرارات من الدول الصناعية الكبرى. ويمكن القول بأن توزيع تلك القائمة على أساس قيمة ما فيها كان تقريبا كما يلي: ١٥ بليون دولار في اليابان، ٢٧ بليونا في بريطانيا، ١٢ بليونا في الولايات المتحدة، ١٢ بليونا في ألمانيا، ٨ بلايين في ايطاليا، ١٠ بلايين في فرنسا، ٦ بلايين في اسبانيا، ٦ بلايين في دول البنيلوكس (الاتحاد الاقتصادي بين بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ)؛ ٤ بلايين في مراكز أخرى. واذا استثنينا النقد الذي يشكل نصف هذه المبالغ فإن جميع المشروعات أصيبت بخسائر فادحة بسبب تأثير احتلال الكويت على أسعار النفط والأسواق المالية.

وبالمقارنة مع الكويت ووضعها المالي المريح فان العراق واجه صعوبات كبيرة في

الوفاء بالتزاماته منذ انتهاء الحرب مع إيران في أغسطس/ آب ١٩٨٨. وقد نجمت تلك الصعوبات من تكاليف الحرب الطويلة مع ايران. فطلب العراق المساعدة من الكويت. لكن هذه أبت ان تقدمها له.

وكان ارتفاع أسعار النفط في أواخر ١٩٧٩ إلى ٣٥ دولارا للبرميل يعني أن العراق يستطيع من خلال شبكة أنابيب شركة النفط العراقية وميناء البكر العميق في جزيرة بوبيان أن يصدر ٢,٤ مليون برميل في اليوم وبما قيمته ٢٥ بليون دولار سنوياً

وبمثل هذه الموارد وأرض خصبة لم يحسن أهلها استغلالها كان بإمكان العراق أن يفتح أبوابه للاستيراد ويحقق في الوقت نفسه فوائض ماليه كبيرة. وأظهر النظام العراقي البعثي استعداده لتحرير اقتصاده في محاولة لتسريع التنمية.

ومما عزز هذه التطورات الادراك المتزايد بأن العراق هو ثاني دولة غنية باحتياطيها النفطي في المنطقة بعد السعودية، وأن احتياطيها أكبر بكثير من احتياطي إيران والكويت والإمارات العربية المتحدة. ولم تحل سنة ١٩٨٠ حتى كان باستطاعة العراق لو كانت لديه تسهيلات للشحن أن ينتج ويصدر أربعة ملايين برميل من النفط يومياً، ومعنى هذا أن أسعار ١٩٨٠ كانت ستمكن العراق من أن يكسب ٤٠ بليون دولار. فإذا أضيفت إليها الثروات الأخرى فإن دخل الفرد كان سيبلغ رقما محترما عندئذ وهو ٥٠٠٠ دولار

على أن العراق كان يواجه مأزقاً شديدا وهو حاجته الى موانىء عميقة المياه لرسو السفن وانطلاقها. اذ كان اعتماده على أنابيب بترول شركة نفط العراق التي تمتد من كركوك في الشمال إلى سوريا ولبنان وميناثي الفاو والبكر على الخليج. وللمزيد من المرونة في الحركة أنشأ العراقيون خطاً استراتيجيا من الأنابيب يصل بين كركوك والمينائين الجنوبيين يمكن بواسطته نقل ١,٢ مليون برميل يومياً. وهذا يعني أن قدرة العراق على التصدير تبلغ حوالي ٢,٥ مليون برميل يوميا أي ٦٠٪ مما يمكن له أن ينتجه ويسوقه من النفط. وعليه فقد أصبح مد خط الأنابيب العراقي التركي ضروريا جدا لإكمال القدرة على التصدير؛ كما اكتسب هذا الخط أهمية استراتيجية حاسمة للعراق عندما نشبت الحرب مع إيران وأوقفت سوريا تدفق النفط في انابيب شركة النفط العراقية، وزاد الوضع خطورة ابتداء من عام ١٩٨٣ عندما استنزف العراق بعد ٢٥ شهراً من القتال ما

تراكم لديه من مدخرات حتى سبتمبر/ أيلول ١٩٨٠ وقدرها ٣٢ بليون دولار. اذ بدأ يعاني من انخفاض أسعار النفط وإغلاق أنابيب شركة نفط العراق.

ولدى العراق الآن القدرة على تصدير اكثر من أربعة ملايين برميل في اليوم منها ١,٨ مليون عبر خط الأنابيب العراقي التركي، و ١,٦ عبر خط عراقي في السعودية وعبر خط سعودي يقطع السعودية من الشرق إلى الغرب، وأكثر من مليون برميل في اليوم من الفاو وميناء البكر في جزيرة بوبيان، على أن القيد على التصدير ناجم عن الحصة التي تحددها الأوبيك للعراق وهي تعادل حصة إيران البالغة ٢,٦٨ مليون برميل في اليوم.

ويمكن القول بأنه جرى الالتزام بالحصص التي تخصصها منظمة أوبيك ابتداء من ١٩٨٦ عندما انخفض سعر برميل النفط الى ١٠ دولارات للبرميل الواحد. وفي عام ١٩٨٩ كان الهدف ١٨ دولارا للبرميل، مما يجعل دخل العراق في عام ١٩٩٠ تسعة عشر بليون دولار. لكن الكويت والإمارات العربية المتحدة أجهضتا هذا الهدف عندما تسببتا في يوليو/ تموز في هبوط سعر البرميل الى ١٤ دولارا قبل أن تعيد أوبيك النظام بضغط من العراق باركته إيران.

وأدت أعوام الحرب الثمانية ـ سبتمبر ١٩٨٠ إلى أغسطس ١٩٨٨ ـ إلى توقف نمو العراق الاقتصادي. وبالرغم من أن الدمار الذي حل بالبنية التحتية وقطاع النفط لم يعطلهما نهائياً، فإنه كان كبيراً.

وبحلول عام ١٩٨٦ كان تدمير قدرة البلاد الاقتصادية الذي بلغ أشده حول البصرة والفاو يعني أن الناتج القومي الاجمالي قد تقلص تقريبا إلى نصف مستواه في عام ١٩٨٠. ومنذ ١٩٨٢ وفي أعقاب استنزاف المدخرات بدأ الاقتصاد يقوم على الاستدانة على نطاق واسع من مصادر أساسية ثلاثة (١) من الأقطار الصناعية. فزودته فرنسا واليابان والولايات المتحدة الأميركية وانجلترا وألمانيا وايطاليا بحوالي ١٦ بليون دولار لتمويل الاعتدة العسكرية والمواد الانتاجية من اليابان والمانيا وايطاليا، والمواد الغذائية من الولايات المتحدة؛ وزوده الاتحاد السوفييتي بما قيمته ٤ بلايين دولار من الأعتدة العسكرية (٢) من الاقطار الخليجية وخصوصا من السعودية والكويت اللتين زودتاه بمبلغ ٣٦ بليون. وزودته الإمارات العربية المتحدة وقطر بمبلغ ٤ بلايين دولار، (٣)

من الاقطار النامية التي زودته بمبلغ ٥ بلايين دولار وتشمل تلك الأقطار تركيا وكوريا الجنوبية والأردن .

وقدر الدين الاجنبي عند نهاية عام ١٩٨٩ ب ٢١,٥ بليون بالإضافة إلى الدين العسكري الذي بلغ ١٦ بليون دولار. وبلغت ديون العراق للسعودية والكويت ٣٦ بليون دولار وذلك في مقابل تصدير البترول الخام من المنطقة المحايدة لحساب العراق بمعدل ٣١٠,٠٠٠ برميل في اليوم. وكان على العراق أن يسدد هذا الدين لهما بتصدير كمية مساوية من البترول الخام لحسابهما. أما الحسابات النقدية فكان من المفترض أن تكون منفصلة .

وتقابل هذه الصورة الايجابية ـ أي المساعدة من دول الخليج التي لم تكن ستدفع على أي حال ـ صورة سلبية بسبب الخسائر التي تكبدها من جراء إغلاق أنابيب شركة نفط العراق. وتشتمل تلك الخسائر أولا دخل النفط الذي كان سيصدره من خلالها، ثم الأموال التي استثمرها في انشاء خطوط أنابيب بديلة . ولهذا فان العراق يشعر بأن سوريا مدينة له بمبلغ يزيد على مجموع ديونه لأقطار العالم باستثناء الكويت والسعودية .

ومنذ أوائل الخمسينات أخذ قطاع النفط يتصدر القطاعات الأخرى للاقتصاد العراقي. وتعزز هذا الوضع في أعقاب تنفيذ الاصلاح الزراعي في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات. فهذا الاصلاح لم يؤد فقط الى ممارسات سيئة في الري والزراعة واستخدام البذور والسماد، بل إلى تدمير مناطق واسعة بسبب الملوحة التي قضت على قدرتها الانتاجية. لكن الذي قلل من شأن هذا التدهور النسبي في القطاع الزراعي هو ازدياد أسعار النفط في السبعينات الأمر الذي جعل النفط المصدر الأول للدخل القومي.

وإذ صارت الحكومة تعتمد في دخلها على النفط فإنها أصبحت عبر انفاقه المحرك الأول للنشاط الاقتصادي. ويبدو من تصريحات الحكومة الأخيرة وسياساتها أنها تحاول تحقيق ثلاثة أهداف في وقت واحد وهي :

ـ تنويع القاعدة الاقتصادية لتسريع الانتاج الصناعي والزراعي

ـ تقليص دور الدولة في القطاعات الاقتصادية وتشجيع نشاط القطاع الخاص وتحسين الخدمات الحكومية

ـ تحرير الاقتصاد والابتعاد تدريجا عن السياسات الاشتراكية، وانفتاح أكبر على الاستيراد والاستثمارات الخارجية من الأقطار العربية وغير العربية.

وقبل أن نناقش العقبات التي واجهت هذه الأهداف يجدر بنا أن نشير إلى عامل مهم يمكن وصفه بإيجاز بأنه مواقف الأقطار العربية الخليجية من العراق.

بعد أن نجحت العراق في إجبار إيران على قبول وقف إطلاق النار، وبعد أن استعادت ميناء الفاو المهم استراتيجياً، ظن كثرة من المراقبين العرب أن الكويت والسعودية سوف يشعران بالخوف من العراق. فقد كان لدى الكويت حساسية تجاه العراق منذ اوائل الستينات عندما لجأت إلى بريطانيا لحمايتها من مطالبة عبد الكريم قاسم بها. وكانت هناك خلافات بين السعودية والعراق حول رسم الحدود المشتركة بينهما، فلما توفي الخميني وبدا أن النظام الايراني الجديد سوف يكون أكثر اعتدالا أخذ عدد من المحللين يصفون العراق بأنها الدولة المخيفة في الخليج لأن عدد سكانها ١٦ مليون نسمة ولأن لديها جيش جاهز مدرب يضم أكثر من مليون جندي

وكان صدام حسين قد قضى سنتين في توطيد مركزه. وبعد أن انتهت الحرب وفق شروطه ظفر بدعم شعبي قوي. ثم إنه بعد وقف إطلاق النار تبنى سياسات معتدلة مع العالم العربي، واتبع الموقف العربي السائد تجاه إسرائيل والفلسطينيين، الأمر الذي قربه أكثر من الدول العربية المعتدلة، وأقام علاقات قوية مع مصر خلال الحرب وبعدها. والخلاصة أنه لم تكن لديه خلافات سياسية قوية إلا مع نظام الحكم في سوريا.

وكوفىء صدام حسين على اعتداله بأن سعت السعودية إلى التعاون معه. وتوجت سعيها بزيارة قام بها الملك فهد للعراق في مارس/آذار ١٩٨٩، وهي أول زيارة يقوم بها ملك سعودي منذ ١٩٦٨. وخلال هذه الزيارة عقد الزعيمان اتفاق عدم اعتداء بين البلدين، وتعهد الملك فهد بتمويل إعادة بناء مفاعل ذري عراقي بدلا من المفاعل الذي أغارت عليه اسرائيل في عام ١٩٨١، وألغى ديون المملكة على العراق البالغة ١٦ بليون دولار. أما الكويتيون فقد رفضوا خلال زيارة الشيخ جابر الأحمد إلى العراق في

يناير/ كانون الثاني ۱۹۹۰ إلغاء ديونهم، كما رفضوا تقديم مساعدات مالية للتخفيف من ضائقته. وكان هذا بداية التحول في موقف صدام حسين من الكويت. ومما ألهب هذا التحول التقارب بين الكويت وإيران الذي تجاوز التعاون المقترح مع العراق بصدد قضايا مثل امتيازات الطيران والعلاقات التجارية.

وكان من الممكن أن يكون مركز العراق المالي محتملا لو أن أسعار النفط ظلت ثابتة في عام ۱۹۹۰، ولو استطاع العراق الحصول على مساعدات تبلغ حول ٣ ـ ٤ بليون دولار من الكويت والسعودية. واستنادا الى ديون العراق التي لم تسدد، والتي كان عليه أن يدفع سبعة بلايين دولار منها على المدى القصير، تعيّن عليه أن يسدد من الدين الأساسي والفوائد ٤ بلايين تقريبا في ۱۹۸۹، و ٤,٥ في ۱۹۹۰، وخمسة بلايين سنويا ابتداء بسنة ۱۹۹۱. وكان الكثير يعتمد على أسعار النفط والكميات المصدرة منه.

إن العامل المهم الوحيد في تطور العراق هو سعر النفط. والسبب هو أننا إذا نظرنا إلى المعدل المتوقع للانتاج في عام ۱۹۹۰ نجد أن زيادة دولار واحد في سعر برميل النفط يزيد دخل العراق بمقدار بليون دولار. فلو بلغ معدل سعر البرميل ١٨ دولارا في عام ۱۹۹۰ وبلغت صادرات العراق ثلاثة ملايين برميل في اليوم ـ لو حدث هذا لتمكن العراق بسهولة من الوفاء بالتزاماته المباشرة كما نرى في الجدول التالي :

الحساب الخارجي باستثناء النفقات العسكرية (بملايين الدولارات).

	۱۹۸۸ :	۱۹۸۹ :	۱۹۹۰
الصادارات التجارية .	١٠٦٦٨	١٢٦٩٣	١٩٠٠٠
الورادات التجارية .	٨٩٨٢	١٠٦٨١	١٣٠٠٠
الموازنة التجارية .	١٦٨٦	٢٠١٢	٦٠٠٠
غير المرئيات والتحويلات .	٢٨١٥	٣١٣١	٣٢٠٩
فائض الحساب الجاري .	١١٢٩	١١١٩	٢٧١٩

هناك عقبتان تقيدان قدرة العراق على تحقيق أهدافه في التنمية :

(١) الخوف من الحرب وخصوصا مع إيران وما يستتبع ذلك من إنفاق على الاستعدادات والاعتدة الحربية

(٢) قدرة العراق على إعادة جدولة ديونه، وفي الوقت ذاته على اقتراض أموال أخرى من الأسواق الدولية.

وقبل أن نناقش هاتين العقبتين من المهم أن نشير إلى قضية تتعلق بمجمل ديون العراق. فإذا أمكن غض النظر عن ديون الكويت والسعودية والإمارات العربية المتحدة فإن وضع العراق سيبدو قابلا للتدبير. فإذا تحقق هذا فإن مجموع دين العراق سيكون ٣٧,٥ بليون دولار بينها ديون عسكرية بمبلغ ١٦ بليون دولار. وإذا أخذنا بعين الاعتبار الناتج القومي للعراق أو احتياطي النفط أو دخل الفرد نجد ان ذلك الدين ليس كبيراً جداً. وقد يتطلب تسديده خلال فترة عشر سنوات إلى اثنتي عشرة سنة تخصيص ١٠ ـ ١٢ ٪ (وهذا يعتمد على سعر النفط وحجم تصديره) من دخل البترول لهذا الغرض. ثم إن احتياطي العراق من النفط كاف لانتاج النفط بالمعدلات الحالية لمدة مئة سنة، الأمر الذي يوضح لنا أنه من الممكن السيطرة على الدين.

وعلى أساس الأرقام التي أوردناها والتوقعات المعقولة من الممكن التنبؤ بقدرة العراق على إعادة جدولة ديونه الدولية اذ سبق له أن أعاد جدولة أكثر ديونه خلال السنوات الخمس القادمة. وقد توصل إلى عقد اتفاقات مع اليابان (حول ٤,٧ بليون دولار) ومع فرنسا (٦بلايين دولار) ومع الاتحاد السوفييتي (٤ بلايين دولار) ومع الولايات المتحدة (بليونا دولار) ومع تركيا (٢,٤ بليون دولار). وجميع الشواهد تدعو إلى الاعتقاد بأن إعادة الجدولة الشاملة والحصول على تسهيلات لاستدانة ٢ ـ ٣ بليون دولار في السنة أمر ممكن.

فجميع الأقطار الصناعية الكبرى تدرك أن العراق سوق واسع الإمكانات. فخلال اثنتي عشرة سنة سيكون سوق ٢٥ مليون نسمة وسيكون دخل الفرد ٨٥٠٠ ـ ٩٠٠٠ دولار. وللحصول على مركز قوي في هذه السوق كان على غالبية الدول الصناعية أن تكون على استعداد لدعم إعادة جدولة ديون العراق وتقديم تسهيلات مالية له. وعليه فإنه لم يكن ينتظر أن تحبط العقبات المالية عملية التنمية.

لقد بدأنا بمناقشة العقبة الثانية التي تعترض تطور العراق وهي عقبة توافر التسهيلات المالية لأنها تمثل العامل النهائي الحاسم. وقد تبين لنا من نقاشنا السابق أن الكثير يعتمد على أسعار النفط العالمية وحجم الصادرات العراقية النفطية. فإذا اعتبرنا معدل سعر البرميل ١٨ دولار ومعدل التصدير ثلاثة ملايين برميل في اليوم فإنه سيكون باستطاعة العراق أن يحصل على موارد مالية من الخارج كافية لسد حاجاته وللشروع بدءاً بعام ١٩٩٠ في الادخار. وكان ينتظر من العراق على أساس هذه التوقعات أن يخفف في عام ١٩٩٠ من وطأة أزمته المالية. لكن الذى أحبط التوقعات هو رفض الكويت إلغاء ديونها على العراق، ورفضها التوقف عن زيادة انتاجها من النفط الذى أدى إلى خفض سعر البرميل أربعة دولارات وأدى بالتالي إلى انخفاض دخل العراق المتوقع حوالي خمسة بلايين دولار. وكان هذا الانخفاض سيؤدي حتما إلى عجز العراق عن الوفاء بتعهداته الدولية، وبالتالي إلى فقد الأمل في الحصول على قروض لتمويل مشاريع التنمية الملحة. وبالطبع لم يكن هذا الوضع مقبولاً. وربما كان السبب الرئيسي للغزو العراقي بالرغم من أن النزاعات حول الحدود كانت قد نشأت قبل وقت طويل.

كانت العقبة الأولى أمام تسريع تطور العراق هي الإنفاق على الجيش ومشتريات الأسلحة. فكان كلما زاد الإنفاق على التسلح كلما نقصت المبالغ المخصصة لوجوه الانفاق الأخرى التي تستهدف بناء البُنية التحتية أو قدرات القطاع الخاص. ومماجرت الإشارة إليه هو أن انفاق العراق على الاستعدادت والأعتدة العسكرية سوف يتوقف في الأساس على المواقف الايرانية بعد انتخاب رئيس جديد يتولى بعض مسؤوليات الخميني. وجرت الانتخابات وانتخب رفسنجاني. وهناك الكثير مما يدعو إلى الاعتقاد بأن الرئيس الايراني الجديد لا يرغب في تصعيد التهديد بالمواجهة. وقد توصل بالفعل إلى شيء من الاتفاق مع العراق

إن متطلبات الإعمار في إيران أكثر الحاحا منها في العراق، وذلك لعدد من الأسباب أهمها الآتية: ضخامة عدد سكان إيران البالغ خمسين مليوناً، وضخامة متطلبات بُنيتها التحتية؛ فقد أصاب الأجهزة الانتاجية في ايران من الدمار ما لم يُصب نظائرها في العراق. وواجهت إيران تضخماً أكبر ونقصاً أحدّ في المواد الاستهلاكية من العراق؛ وأخيرا فإن الاستجابة الدولية لطلبات إيران وحاجاتها أضعف من الاستجابة للعراق قبل غزوه للكويت.

لهذه الأسباب سعت إيران جاهدة إلى عقد اتفاق له أبعاد اقتصادية واسعة مع دولة صناعية كبرى. وكان عليها أن تعقد اتفاقاً مع الاتحاد السوفييتي الذي كان في نظر الخميني شيطاناً ثانياً بعد الولايات المتحدة. وأحيت ايران بهذا الاتفاق اتفاقاً عقده الشاه لتصدير كميات أكبر من الغاز الإيراني إلى روسيا عبر خط أنابيب «ايجات الثاني» الذي كاد يتم مدُّه عندما تولى الخميني الحكم في إيران. لكن لم يكد الخميني يقيم نظامه الجديد في فبراير ١٩٧٩ حتى علق العمل في خط الأنابيب وفسخ الاتفاق الذي كان ينطوي على مبادلة الغاز الايراني بالسلع الروسية.

وتم احياء الإتفاق وتوسيعه ليشمل صادرات ايرانية سنوية بمبلغ بليون دولار مقابل سلع روسية بذلك المقدار، ولمدة ١٥ سنة، وهي الفترة الضرورية لاستهلاك قيمة الاستثمار في خط الأنابيب الثاني. لكن الأكثر أهمية في المواد الجديدة التي أضيفت إلى اتفاق الشاه المنقح هو تأكيد إيران على أنها لن تتدخل في شؤون الجمهوريات الاسلامية السوفييتية التي يقع بعضها على حدود إيران. ومن شأن الارتفاع الأخير في أسعار النفط التي تتحكم ايضا بالغاز أن يزيد من قيمة الاتفاق إلى أكثر من الضعفين.

عقدت إيران الاتفاق لتسهيل التبادل المذكور فيه. وكان رفسنجاني هو الذي سافر لتوقيعه وذلك قبل أن يصبح رئيسا لايران. وأخيرا صرح رفسنجاني في جمع من القوات الثورية في طهران أن ايران لا تنوي تصدير الثورة الاسلامية، وأنها ترغب في تحسين علاقاتها الدولية

وقد أصبح الآن من الواضح أن العلاقات العراقية الإيرانية أفضل، وأن إيران ستنهج أسلوبا أهدأ في التعامل، وأنها لن تهدد بإشعال حرب في الخليج خلال عام ١٩٩٠، وأنها لن توقع على معاهدة سلام مع العراق حتى ينهمك كل من البلدين أكثر في قضايا إعادة البناء وتندمل جروح الحرب.

كان من الممكن تجنب أزمة احتلال العراق للكويت لو أن زعماء الكويت كانوا أكثر مرونة وكرماً. والمؤسف أن الشيخ جابر الأحمد برهن على أنه فيما يتصل بالمال غير مستعد للتخلي عن بلايين قليلة لانقاذ حكمه وبلاده. ومن الممكن أن يكون ما توقعه من دعم غربي وعربي قد ضلله. لقد تصور أن استثمارات الكويت في أوروبا والولايات المتحدة واليابان سوف تحمل هذه الدول على الوقوف إلى جانبه في مواجهة العراق. وكان

الخطأ الأكبر الذي وقع فيه هو التقليل من شأن رد فعل صدام حسين على عدم تقديم المساعدة المالية التي طلبها. ثم إن سعي الكويت إلى الحصول على المزيد من الدخل على حساب الدول الأخرى الأعضاء في منظمة أوبيك في وقت كان عدد كبير منها في أشد الحاجة إلى المال، لم يكن اختياراً مقبولاً.

لقد ولد احتلال العراق للكويت صدمة لا تقل عن تلك التي ولدها الخميني عام ١٩٧٩ عندما أطاح بالشاه. بل إن التحديات الدولية اليوم أكبر لأن الغرب يحاول معالجة النتائج التي ترتبت على تحرير اقتصاديات دول أوروبا الشرقية وقيام السوق المشتركة. وكان آخر ما تريده الدول الغربية ـ ربما باستثناء الولايات المتحدة هو الازدياد الحاد والسريع في أسعار النفط. فإذا تبين أن زيادة الأسعار ستظل مدة طويلة فإنها ستؤدي إلى المزيد من التضخم في اقتصاد الدول الغربية وإلى هبوط في ميزان المدفوعات. وهذا بدوره يقلل من القدرة على تمكين اقتصاديات الدول الأوروبية الشرقية من التحرر والأخذ بالنظم الحديثة.

وإذا استمر الوضع الحالي ولم تنشب حرب أخرى في الخليج فإن الولايات المتحدة ستحصل على مكاسب عظيمة بسيطرتها المباشرة والكاملة على احتياطي السعودية من النفط. ولا يمكن أن تستمر مقاطعة البترول العراقي والكويتي طويلا لأنه بإمكان العراق أن تصدر لدول يحتمل أن لا تأبه لمقترحات الأمم المتحدة التي تقضي بالمقاطعة. فالهند والبرازيل والصين وحتى تركيا في نهاية الأمر ستكون بين تلك الدول. وإذا استمر ارتفاع أسعار النفط بشكل يلحق اكبر الضرر باليابان وفرنسا والمانيا وإيطاليا ويجر المنافع لبريطانيا والولايات المتحدة فإن تخفيض السعر سوف يشجع الدول المتضررة على التساهل في أمر المقاطعة. وينبغي أن يتذكر المرء أنه عندما قامت إيران ببث الألغام في مياه الخليج فإن صادراتها من النفط تعرضت للمقاطعة. لكن قيامها بتخفيض السعر أدى حتى إلى وصول نفطها إلى الاحتياطي الأميركي الاستراتيجي. ولا يمكن أن يترك نفط الكويت والعراق بينما يدفع العالم أسعارا عالية.

كان من الممكن تفادي هذه الأزمة كلها لو كان زعماء الكويت أكثر كرما مع العراق في وقت الشدة. لكن من المعروف أن الكويتيين كانو دائما يسيئون التقدير في الأمور المتعلقة بالمال. ولولا هذا لما كانت كارثة سوق المناخ . فقد كانت المكاسب السهلة

والثروات الضخمة تلبد سماء الكويت بالغيوم. والتأملات التي عرضناها في الفصل السابق تشرح هذا بوضوح.

الفصل الخامس عشر
تطلعات مستقبلية

في منتصف سبتمبر/ أيلول وبعد مرور شهر ونصف الشهر على غزو العراق للكويت لم يكن في الإمكان التنبؤ بفرص السلام والحرب. لكن بدا من تعليقات الصحف البريطانية والاميركية بوجه خاص ان وقوع الحرب أمر حتمي. وكان المظهر الذي يثير أشد الذهول في الآراء الداعية الى الحرب والتصعيد هو اشتراط عدم وقوع خسائر كبيرة في الأرواح. لكن كثيراً ما وردت عبارات مثل إفقار العراق وتدمير بنيته التحتية. على أن تأخر وصول الأسلحة إلى القوات الأميركية وتعثر الدبابات والرادارات والطيران المنخفض بسبب حرارة الصحراء والرمال استدعى المزيد من التحفظ. وبالرغم من تبجح قائد القوات الأميركية وتحفزه للقتال فقد ظل يؤكد على أن الاستعدادات لن تتم قبل نهاية نوفمبر.

في ١٧ يناير ١٩٩١ اندلعت الحرب واستمرت لفترة خمسة اسابيع وتحققت خلالها النتائج المتوقعة من قِبل الغربيين، ونتناول في هذا الفصل الدوافع التي كانت وراء قيام بوش بتعبئة تلك القوى الأميركية وغير الاميركية الهائلة للدفاع عن السعودية وتحرير الكويت، ونقاط الاتفاق والاختلاف في المعسكر الغربي، ونستكشف الى حد ما النتائج السياسية والاقتصادية للحرب كما وقعت وتوقفت وذلك على الصعيد الدولي في المقام الاول.

لقد كان رد الفعل الاميركي على غزو الكويت في ٢ اغسطس/ آب عنيفاً جداً. فلم يسبق لنا ان شهدنا في التاريخ الحديث مثل ذلك الاستعداد والطاقة من الولايات المتحدة في سبيل المحافظة على القانون الدولي أو قرارات الامم المتحدة. فما نشر من وقائع آخر اجتماع لصدام حسين مع السفيرة الاميركية ابريل غلاسبي في ٢٥ يوليو/ تموز تشير الى أن السفيرة المحنكة والذكية ابلغت الزعيم العراقي بأن حل الخلافات بين العراق والكويت هي في الاساس مسألة بين قطرين عربيين. وعليه فقد بدا عنف رد الفعل الاميركي على احتلال الكويت مثيراً للدهشة.

ولكي نفهم بشكل أفضل أسباب رد الفعل الاميركي وأهداف تحركهم علينا ان

نلقي نظرة على التحديات الكبرى التي واجهت الولايات المتحدة منذ أول ١٩٩٠ . ولو أمكن حصر تلك التحديات في أسئلة مركزة لكانت الثلاث التالية أبرزها :

ـ كيف يمكن التكيف مع سياسات الاتحاد السوفييتي لنزع السلاح التي لم تخفف الضغط عن سباق التسلح فحسب، بل فرضت النظر في تقليص حجم الجيوش والاعتدة الحربية. ومما زاد في أهمية هذه القضية التطورات التي شهدتها أوروبا الشرقية والتي خففت من حدة التهديد العسكري، واستدعت ضمنياً تقديم مساعدات اقتصادية هائلة من الغرب للشرق بعد زوال التحدي العسكري .

ـ كيف يمكن مواجهة التحدي الاقتصادي في العقد المقبل الذي تتحقق فيه وحدة التكامل الاوروبي الاقتصادي ويبدأ الاقتصاد الاوروبي في التفاعل بشكل ايجابي مع اقطار اوروبا الشرقية. وفي أواخر التسعينات ستحقق اليابان دخلاً للفرد يبلغ ضعفي دخل الأميركي وتقدماً تكنولوجياً يواكب ذلك الدخل المرتقب .

ـ كيف يمكن مواجهة تهديد الانكماش الشديد في الاقتصاد الاميركي الذي كان قد بدأ في الظهور، وكيف يمكن مواجهة تكاليف انهيار مؤسسات الادخار والتسليف (التي قدرت بأكثر من ٤٠٠ بليون دولار) الذي تتحمل مسؤوليته ادارة ريغن ـ بوش . فقد كانت قد طرحت وأقرت الغاء بعض القوانين التي تنظم معاملات تلك المؤسسات، وافسحت لهذه المؤسسات مجال العمل بحرية غير مقيدة بأي اشراف حكومي فحصلت تجاوزات كبيرة .

والواقع ان التنازلات الروسية التي تتعلق بقضايا التسلح احرجت الاميركيين الذين كانوا بسبب نظام الانتاج في بلادهم غير مستعدين لاحداث التغيير اللازم مثل السوفييت الذين كانوا احوج منهم الى ذلك. ثم ان الخطوات التي اتخذتها روسيا ازالت صورة «الامبراطورية الشريرة» التي اشاعها ريغن، هذا في حين ان الاميركيين كانوا يبحثون عن عدو او خطر يبرر استمرار انفاقهم الهائل على التسلح لتجنب حدوث ركود حاد. وكان هناك أولاً نورييجا لكنه كان سمكة صغيرة جداً. وسبق له أن قدم خدمات لوكالة المخابرات المركزية قد تضع الاميركيين في موقف حرج . ووجدوا ضالتهم في صدام حسين بسبب شخصيته وأعماله. وبهذا وجدت اقوى دولة في العالم عدواً كبير الحجم على الصعيد الاعلامي على الاقل، فصار باستطاعة بوش ان يتحدث عن صدام

حسين بوصفه عدواً خطراً وأن يجد من يهتف له في الولايات المتحدة وبين زعماء الدول الغربية وبعض الزعماء العرب، وان يحصل حتى على مساعدة ضمنية من غورباتشوف الضعيف المحتاج.

وبعد أن وجد بوش عدوا ومبرراً لمواصلة الإنفاق على نطاق واسع على التسلح في جو شرقي غربي أكثر ملاءمة، أخذ يسعى الى احداث تغييرات كبرى تحول المنافسة التجارية الدولية ولو بصورة هامشية ولمدة محدودة لصالح الولايات المتحدة وعلى حساب الاقطار الاوروبية واليابان. وكانت الولايات المتحدة قد أصيبت بالذهول عندما رأت المانيا الغربية تتحرك بسرعة نحو الاتحاد مع المانيا الشرقية بالرغم من تكاليف الاتحاد النقدي الباهظة (١٢٠ بليون مارك). وترافقت هذه الخطوات الالمانية مع انجاز الماني غربي وهو تحقيق اعلى فائض في ميزان المدفوعات في تاريخها الحديث مما جعلها تبدو قادرة على استيعاب جميع تلك التكاليف بسهولة وفي مدة سنتين. وبدا الاقتصاد الالماني الغربي كالعملاق وفي طريقه الى تحقيق تكامل فعال مع سوق اوروبية متكاملة يبدو أمامها الاقتصاد الاميركي كالقزم.

وكان العامل الوحيد المتعلق بالتكاليف الذي يمكن له ان يكبح النمو الاوروبي الغربي والياباني اكثر مما يكبح نمو الولايات المتحدة هو سعر البترول. فالحظر على جميع صادرات النفط من العراق والكويت التي كانت قد بلغت في شهر ابريل/ نيسان٧ , ٤ مليون برميل في اليوم بما في ذلك ٧٠٠ , ٠٠٠ برميل كانت الكويت تنتجها علاوة على حصتها المقررة من قبل منظمة اوبيك ـ كان لا بد وأن يؤدي الى ارتفاع حاد في سعر النفط. وكان أحد الاهداف الاميركية الكبرى للقوات الاميركية في السعودية ـ كما أكد بوش ـ هو حماية احتياطيها من النفط (٢٥ في المئة من مجموع الاحتياطي العالمي) من الوقوع في أيدي العراقيين وتأمين تدفق النفط على الاسواق العالمية بأسعار معقولة. وكان السعر المعقول في نظر الادارة الاميركية التي تفرض ضرائب خفيفة على استهلاك المستخرجات النفطية اذا قورنت بنظائرها في الدول الغربية هو ٣٠ دولاراً للبرميل الواحد. فهذا السعر يشجع المحاولات الاميركية لتوفير استهلاك الطاقة التي اهملت خلال السنوات العشر السابقة، ويدفع عجلة الانتاج في الآبار المرتفعة التكاليف في تكساس وأوكلاهوما وويومنغ، ويشكل لطمة لاقتصاد اوروبا التي تستورد ٩٠ في المئة

من حاجاتها النفطية، ولاقتصاد اليابان التي تستورد ٩٥ في المئة من نفطها. اما الولايات المتحدة فلا تستورد سوى ٥٠ في المئة من استهلاكها منه.

ولا يقل عن هذا أهمية بالنسبة للولايات المتحدة ان ارتفاع أسعار النفط سوف يزيد دخل السعودية منه اذا زادت انتاجها بمعدل مليوني برميل في اليوم بما يساوي ٤٠ بليون دولار سنوياً. ثم ان دخل الامارات سيزيد بمقدار عشرة بلايين دولار. ويمكن استخدام هذا الفائض لتغطية نفقات القوات الاميركية والعربية التي جلبت الى الخليج وتوفير جزء منه لمساعدة تركيا ومصر وسوريا التي طُلبَ منها ان تلعب دوراً مهماً في إحكام مقاطعة ومواجهة العراق. ومن المؤكد ان استمرار قدرة الاقطار الغنية بالنفط على الدفع يستدعي بالضرورة الابقاء على أسعار مرتفعة للنفط. ويمكن ضمان هذا بالسيطرة على حجم انتاج السعودية للنفط وصادراتها منه. وهناك اتفاق تام بين السعودية والاميركيين حول هذه القضية.

وطالما ان الادارة الاميركية حققت اثنين من اهدافها الكبرى وهما صناعة قوية لانتاج الاسلحة والاضعاف النسبي للاقتصاديات الاوروبية الغربية ـ باستثناء بريطانيا التي تنتج حاجتها من النفط وتصدر كميات منه ـ فانه يتعين عليها ان تتصدى لازمة الادخار والتسليف والعجز المزمن في الميزانية الذي كان يفترض ان يجد حلاً ابتداء بعام ١٩٩٢ عبر تشريعات جرى إقرارها من قبل. ولا يمكن حل هذه المشكلة بالتواجد العسكري الاميركي في الخليج. لكن مع هذا فقد يسهم الخليج في حلها. اذ من الممكن ان تواصل اقطاره شراء الاسلحة التي ثبت عدم جدواها بدليل الاستعانة بالقوات الاميركية. وأفضل مثل على هذا هو طلب السعودية شراء اسلحة بعشرين بليون دولار، وهي أكبر صفقة من نوعها. وليس من المستبعد ان يجري اقناع حكام الكويت والسعودية بدعم البنوك الاميركية المتعثرة بودائع إضافية ضخمة. فاذا حال حذر الشيخ جابر دون ذلك يمكن دائماً اقناعه باستثمار مبالغ طائلة في سندات الخزينة الاميركية.

ويرى الاميركيون ان الوضع في الخليج، الذي يمكن وصفه بميدان قتال تجدد فيه الجيوش المتواجهة نشاطها باستمرار، قد يستمر زمناً طويلاً. ومن المشكوك فيه ان الحرب التي شنت ضد العراق سوف تحقق الاهداف الاميركية. ففي حين ان حرباً مثل هذه قد تكون مرضية من الناحية النفسانية لامرأة مثل مارغريت تاتشر التي تعتبر من

أشد المؤيدين لبوش ومن المستفيدين من أسعار النفط العالية، فانه من المشكوك فيه ان يحقق الاميركيون مصالحهم بعد انتهاء الحرب.

وبالرغم من أن سياسة الحشد الهائل للقوات الاميركية المدعومة بفصائل اوروبية مدربة وخاصة بريطانية وفرنسية وقوات عربية كبيرة في مواجهة القوات العراقية ظهرت مريحة قبل اندلاع الحرب وانطفائها فإن فرص الاستقرار في المنطقة تبدو الآن ضعيفة ما لم يكن التواجد العسكري الاميركي هو اداة حسم المواقف. وقد طمأن الرئيس بوش اعضاء الكونجرس الى تحقيق تلك الغاية، لكنه قال بان الامر يتطلب وقتاً طويلاً وتكاليف باهظة. على ان مرور الوقت سوف يحدث انشقاقاً في المعسكر الغربي، وفي الاتفاق الودي مع الاتحاد السوفييتي، وبين الدول العربية الخليجية وبين الواقعة على حوض البحر الابيض المتوسط.

ففي المعسكر الغربي ستميل المانيا واليابان وفرنسا الى الخروج على أية خطة اميركية للاستئثار بمنافع انتهاء الحرب بهزيمة كبيرة للعراق، وحتى هدف الاطاحة بصدام حسين أصبح معرضاً للشكوك بعد محاولة الاكراد الثورة على الحكم وغياب الدعم الغربي لاعمالهم العسكرية، ومن ثم انكفاؤهم للاتفاق مع صدام حسين. ثم ان اليابان والمانيا اللتين لا يسمح الدستور في كل منهما بارسال قوات الى خارج البلاد ـ وهو القيد الذي فرض عليهما بايعاز من الدول الغربية والاتحاد السوفييتي في أعقاب الحرب العالمية الثانية ـ قد تكيفتا مع روح هذا القيد. فالشبان الالمان واليابانيون ـ وهم من أغنى امثالهم من الاجيال الغربية ـ يتمتعون بالسلام والرخاء وينبذون الحرب كأداة من أدوات السياسة القومية. هذا فضلاً عن انهم كسبوا المعركة في ميدان التنافس الاقتصادي الدولي. فآخر جيلين من الاجيال الالمانية واليابانية تعلما ان يبذلا الجهد في الانتاج وان يبتعدا عن شرك المواجهات السياسية والدولية.

ان السياسة الاميركية في الخليج تولد عدداً من ردود الفعل السلبية بين الشبان الالمان واليابانيين. فهم يرفضون النقد الموجه اليهم بانهم لا يدعمون الاعمال العسكرية الاميركية بالاشتراك فيها بشكل مباشر. فمن المعروف انهم ملزمون دستورياً بعدم المشاركة. ثم ان الالمان واليابانيين الذين يعتمدون بالفعل اعتماداً كلياً على وارداتهم من النفط والغاز يتذمرون من تأثير اسعارهما المرتفعة على تكاليف الانتاج. فقوة عملتهم

تمكنهم من تحمل الزيادة في أسعار وارداتهم، لكن تكاليف الانتاج المرتفعة وتقلص مجال التصدير سوف يولدان مع الوقت الشعور بالعداء والتمييز. وأخيراً فانه طلب من كل من المانيا واليابان ان تقدما ٧ بلايين و ١١ بليون دولار لدعم الوجود الاميركي في الخليج. وهذا الالزام لهما بالذات موضع سخط لان نفقات الاميركيين تدفع لهم كاملة بالاضافة الى طلبات شراء الاسلحة منهم، وتدفق الاموال الفائضة عليهم. وعليه فان الميزان يميل الى صالح الولايات المتحدة بشكل غير عادل، مما سيدفع الحريات الديمقراطية والصحفية في البلدين الى تنبيه المواطنين الى المظالم الاقتصادية الواقعة عليهم.

وستضطر الدولتان الى التوسع في تعاونهما مع الاتحاد السوفييتي. وهناك امران سيعززان هذا الاتجاه: الاول هو ان حاجة الاتحاد السوفييتي الى التكنولوجيا والمواد الاستهلاكية كبيرة، وأن باستطاعته ان يدفع ثمنها غازاً ونفطاً وذهباً؛ والثاني ان الاتحاد السوفييتي المزدهر سيكون أقل اعتماداً على الولايات المتحدة وبالتالي أقل انقياداً في مواقفه من القضايا الدولية الكبرى. وبالاضافة الى امكانات التجارة والتعاون الضخمة هذه مع الاتحاد السوفييتي فان لدى المانيا واليابان من الادوات المفيدة وفرص التفاوض ما يساعدهما على تحقيق هذا الهدف.

ان سيطرة المانيا الغربية المتزايدة على منشآت المانيا الشرقية تكسبها قوة مهمة بالنسبة للاسواق السوفييتية. فهناك تجارة واسعة بين المانيا الشرقية والجمهوريات السوفييتية، ويمكن توسيع وتقوية وسائل التبادل القائمة بينهما في وقت قياسي. وعلاوة على هذا فإن العلاقات الالمانية الروسية أصبحت ودية خاصة بعد الاتفاق حول المساعدة الالمانية على انسحاب القوات الروسية من المانيا الشرقية وتمويلها هذا الانسحاب، الأمر الذي يسهم في نجاح مشروعات التجارة والتعاون.

ونجد في مقابل هذا ان لدى اليابان الكثير من المساعدات التي تستطيع تقديمها لروسيا، وان لديها في الوقت ذاته حاجة سياسية ونفسانية شديدة الى جزر كيريل الواقعة شمال جزيرة هوكايدو والتي احتلها السوفييت بعد الحرب العالمية الثانية. فاذا انسحب الروس من هذه الجزر واستعادتها اليابان فان هوكايدو ستصبح أكثر سكاناً وتطوراً. ولليابانيين موقف واضح من هذا، وهو أن المساعدات للاتحاد السوفييتي والتجارة معه

لا يمكن ان تنمو بشكل جوهري الا اذا اعيدت اليهم جزر كيريل. ولم يلمح الاتحاد السوفييتي الا مؤخراً الى انه على استعداد لمناقشة هذه القضية. ومن المؤكد انها ستكون في صميم المباحثات قبل واثناء زيارة غورباتشوف المقررة في نيسان ١٩٩١. وهذا ما حدث. واليابانيون على استعداد لتقديم ما قيمته خمسون بليون دولار من التكنولوجيا والسلع مقابل الجزر. وهذا بالضبط هو نوع وحجم المساعدات التي يحتاجها السوفييت. ولا بد، قياساً على حاجات السوفييت ورغم معارضة سكان هذه الجزر من السوفييت، من التوصل الى الاتفاق. وعندما يتم ذلك سيشعر السوفييت بحصولهم على الضمانة المالية، وسوف يستعيد اليابانيون احساسهم بالاهمية السياسية كما حدث للالمان في أعقاب قرارهم اعادة توحيد المانيا. وسوف يشعر الاتحاد السوفييتي واليابان بمزيد من التقارب، وسيصبحان بالتالي أقل استجابة للضغط الاميركي في ما يتعلق بالموقف في الخليج الذي اختارته ونفذته الولايات المتحدة من دون اكتراث لمصالح حلفائها.

وكذلك فان الشبان الفرنسيين عارضوا اي تورط في الحرب دون نتيجة. فمنذ زمن وهم يعانون من تأثير ارتفاع أسعار النفط وخسارتهم للعراق بوصفها سوقاً مهمة لبضائعهم، وبسبب قوة مركزهم هناك. ثم إن تشبث فرنسا بمؤازرة الاميركيين قد يؤدي الى خسارة ديونهم على العراق البالغة ستة بلايين دولار. والواقع أن فرنسا والمانيا واليابان امدت العراق بقروض تبلغ ١٤ بليون دولار بالمقارنة مع بليونين فقط من الولايات المتحدة. وأخيراً فان الفرنسيين أقاموا علاقات قوية مع عدد من الاقطار العربية واكتسبوا خبرة سياسية تمكنهم من سبر غور الرأي العام العربي والاستجابة له في أكثر الاحيان.

وليس هناك شك يذكر في أن الرأي العام العربي أيد صدام حسين في مواجهته للقوى الغربية التي تتزعمها الولايات المتحدة. فالعربي العادي الذي يشعر بالمرارة بسبب سنين طويلة من الفشل والعجز واستنكار اسراف الدول العربية الغنية بالنفط وخوفه من اسرائيل، يشعر بان القوات الغربية في الجزيرة العربية تقوم بما تقوم به نيابة عن اسرائيل. ثم ان هذه الخلفية من السخط على الاستعدادات الحربية في الخليج وتدويل نزاع عربي داخلي سوف يمتد الى السياسات الفرنسية.

وفي غضون سنة بعد انتهاء الحرب سوف يتعين على بوش ان يفسر الاعمال الاميركية

التي نسبها الى الشغف بالنظام العالمي. فسوف يتبين ان خسائر العالم الاقتصادية باهظة الى حد يصعب التغاضي عنها. وسوف تتوقف اوروبا واليابان عن السير في ركاب أميركا. ثم ان احوال السوفييت الاقتصادية سوف تتحسن، وسيصبحون بالتالي أقل تساهلاً مع الهيمنة الاميركية. وقد يخرج صدام حسين من الازمة سالماً. اما الحكام الكويتيون فانى كانوا سوف يندمون على انهم لم يكونوا أكثر حكمة وكرماً في يوليو/ تموز ١٩٩٠، وذلك رغماً عن انتصار الحلفاء على العراق وفرضهم لشروط قاسية عليه من أجل وقف القتال. والحرب وآثارها المدمرة أخذت مسارها خارج اطار المشيئة العربية ولاسباب نعرضها فيما يلي.

في وقت مبكر من صباح ١٧ يناير ١٩٩١ بدأت الطائرات الاميركية والبريطانية والفرنسية بقصف القواعد العسكرية في العراق والكويت، والمواقع الاستراتيجية في بغداد وغيرها من المدن العراقية. وخلال اليوم الاول تبين ان المقاومة العراقية هزيلة وان التهديدات التي اطلقها صدام حسين مع محافظته على هدوء مظهري كانت جوفاء.

وعندما وافق مجلس الامن آخر نوفمبر على قيام الامم الاعضاء في هيئة الامم باستخدام القوة لاخراج القوات العراقية من الكويت، كان ذلك بمثابة ابتداء العد العكسي. وتقرر ان يتم انسحاب العراق من الكويت عند منتصف ليل ١٥ يناير ١٩٩١ والا الحرب. وكان هناك أمل في ان يكون قد تم قبل ذلك عقد اتفاق سلام.

كانت قد تعثرت عدة مبادرات اما بسبب المعارضة الاميركية او بسبب المواقف العراقية المتصلبة الداعية الى القتال. وتتجلى المعارضة الاميركية باوضح صورها في عرقلة مساعي الرئيس الجزائري خلال النصف الاول من ديسمبر ١٩٩٠. وكان الملك فهد قد أرسل مبعوثين رفيعي المستوى اليه ليقوم بذلك، لكن المملكة العربية السعودية رفضت استقباله بعد زيارته للأردن والعراق وسوريا ومصر. وربما جاء ذلك نتيجة لاحد امرين: الاول اصرار بغداد على موقفها، والثاني هو ان الاميركيين ضغطوا على السعوديين لحملهم على احباط مهمته. ويرجح ان يكون تعنت الولايات المتحدة هو المسؤول الاول عن ذلك.

وفي شهر نوفمبر عقد مؤتمر أمن اوروبي في باريس حضرته ٣٤ دولة بينها الولايات المتحدة الاميركية وذلك لوضع شرعة تستهدف انشاء نظام عالمي جديد يقوم على

الديمقراطية والحرية الشخصية والتعاون الاقتصاديين.

وقبيل انتهاء المؤتمر صرح الرئيس الفرنسي ميتران بان يالطة ماتت وان النظام العالمي الجديد يبشر لا بالسلام فقط بل بالتنمية الاقتصادية السريعة في أقطار اوروبا الشرقية، وعليه فان عامل التغيير سيكون الاعتماد الاقتصادي المتبادل المرتبط بروح الديمقراطية.

لكن بالرغم من هذه التطلعات الرفيعة فان الاستعداد للحرب كان يجري على قدم وساق. اذ أمر الرئيس بوش بارسال ١٥٠,٠٠٠ جندي اميركي اضافي الى الخليج، فرفع بذلك عدد الجنود الاميركيين الى ٤٤٠,٠٠٠ جندي. وفي أوائل شهر يناير كانت هنالك ٢٨٠٠ طائرة حربية لضرب العراق وأكثر من ٢٢٠٠ دبابة وناقلة جند. وارتفع عدد الجنود البريطانيين الى ٤٠,٠٠٠ جندي. واثبت المستر جون ميجر رئيس الوزراء البريطاني الجديد انه لا يقل تصلباً عن مارغريت تاتشر في معارضة العراق. وحشد العراق في الجبهة المزيد من قواته التي بلغت ستين فرقة وثلاثة آلاف دبابة.

ومن أبرز التطورات التي كانت بمثابة مؤشر للحرب التصعيد التدريجي في تساهل السعودية بالنسبة للانطلاق في الهجوم على العراق من قواعدها. ففي أيلول كان السعوديون يصرحون بأن الغرض من تواجد القوات الاجنبية في المملكة هو الوقوف في وجه توسع نطاق العدوان العراقي من الكويت. الا ان موقف السعوديين أخذ بالتدريج يستجيب للمطالب الاميركية. والواقع ان الملك فهد قام في ديسمبر بإعطاء الضوء الاخضر للقوات الاميركية لشن الحرب ومتى شاءت. وبهذا تحول موقف القوات المتعددة الجنسيات من الدفاع الى الهجوم.

وشهد شهر ديسمبر المزيد من تركيز القوات وحشدها بينما كان هناك اقتراح لعقد اجتماع في واشنطن يحضره طارق عزيز على ان يتبعه لقاء لجيمس بيكر وزير الخارجية الاميركي مع صدام حسين في بغداد. وفي الفترة بين الاجتماعين كان طارق عزيز سيدعى للاجتماع بوزراء خارجية المجموعة الاوروبية. على ان العراقيين والاميركيين لم يتفقوا على التواريخ المقترحة للاجتماعات. واصر الاميركيون على ان اقتراح العراق بتعيين ١٢ يناير للقاء بغداد متأخر ولا يسمح بانسحاب القوات العراقية من الكويت قبل منتصف ليل ١٥ يناير. وادى فشل اتفاق الاميركيين والعراقيين على التاريخ الى قيام وزراء خارجية دول المجموعة الاوروبية بسحب دعوتها لطارق عزيز. واشتد التوتر في ديسمبر. ودعا

البابا في رسالته بمناسبة عيد الميلاد الى حل سلمي.

وكان بصيص الامل الوحيد الذي لاح في يناير هو الاجتماع الذي اتفق عليه بين بيكر وطارق عزيز بجنيف في التاسع من الشهر ذاته. وبالرغم من ان الاجتماع استغرق أكثر من ست ساعات فان المؤتمر الصحفي الذي عقداه بعد ذلك حطم كل أمل في السلام.

وفي حين ان بيكر ابدى أسفه لانه لم تصدر من الجانب العراقي أية دلالة على المرونة أو السعي الى تسوية ولان طارق عزيز رفض تسلم رسالة من الرئيس بوش للرئيس العراقي، فان طارق عزيز اوضح ان لهجة الرسالة ليست على المستوى المقبول للرسائل التي يتبادلها رؤساء الدول وان المستر بيكر لا يرى حاجة الى عقد مؤتمر دولي لحل جميع المشكلات الكبرى في الشرق الاوسط على أساس العدل والمساواة بين العرب واسرائيل.

وبذل كل من الامين العام لهيئة الامم المتحدة والرئيس الفرنسي والرئيس الجزائري جهوداً مضنية في سبيل التوصل الى حل سلمي لكن بدون جدوى. فكان كل من الجانبين الاميركي والعراقي يحبط محاولات الجانب الاخر. وبحلول ١٥ يناير كان من الواضح ان وقوع الحرب اصبح حتمياً. وشغل التكهن بما ستسفر عنه من خسائر مادية وبشرية الرأي العام العالمي. ولم يكن هناك شك في ان القوات الحليفة بقيادة الاميركيين سوف تكسب الحرب، اذ كان التفوق التكنولوجي وقدرات الطيران الهائلة كفيلة بتحقيق ذلك. وكان السؤال الوحيد المطروح هو عن مدى الخسائر وطول الحرب. ولم يتوقع أي من المراقبين ان تنحصر خسائر القوات المتحالفة بأقل من مائتي قتيل علماً بان القتلى من الجيش العراقي يرجح ان يكون عددهم تجاوز الـ ١٥ الفاً اضافة لحوالي مائة الف أسير.

وكان هناك اتفاق في المعسكر الغربي على انه لا يمكن التخلي للعراق عن ٣٠ في المئة من مجموع الموارد العالمية من البترول وهي النسبة الموازية لاحتياطي العراق وبترول الكويت، وتهديد ٢٥ في المئة من تلك الموارد في السعودية. واكد هذا خلال الايام الثلاثة التي سبقت اندلاع الحرب كل من كولن باول رئيس الاركان المشتركة وجون ميجر رئيس وزراء بريطانيا وفرنسوا بونسي المصرفي الفرنسي المعروف.

وكان الموضوع الحساس الوحيد الذي يخيم على الاجواء عند بداية الحرب هو الخوف

الخوف من قيام العراق بمهاجمة اسرائيل حتى ولو حدث ذلك رداً على هجوم الحلفاء. واصرت اسرائيل بانها اذا هوجمت فسوف ترد بهجمات جوية عنيفة. وكان من شأن هذا ان يلقي ظلاله على مجريات الحرب وان يعقد نتائجها السياسية. وزعم الحلفاء ان واحداً من أهم النجاحات التي حققوها في اليوم الاول للحرب هو إزالة سبب المخاوف الاسرائيلية. لكن لم يلبث ان تبين ان هناك حاجة الى اعادة طمأنة اسرائيل اذا اريد الابقاء على قواتها بعيدة عن المعركة.

كثيراً ما يتردد في الاوساط العراقية وبعض الاوساط العربية الاخرى ان الاميركيين شنوا الحرب على العراق دفاعاً عن اسرائيل. والواقع وبالاستناد الى المراجعة الدقيقة للاستعدادات والحركات يبدو ان اميركا بالرغم من احتجاجاتها على المانيا واليابان لمساهمتها المالية المحدودة دون المشاركة في الاعمال الحربية، كانت تسعى في الواقع الى القيام بالدور القيادي في الحرب وذلك لاعادة فرض هيمنتها ونفوذها. اذ انها في اعقاب الحرب ستظفر بغالبية التهليل والغنائم تاركة بعضها لانكلترا. اما فرنسا فستبدو مشاركاً هزيلاً ومتردداً في احراز النصر. وعليه، فالنظام العالمي الجديد سيعمل بزعامة الولايات المتحدة.

على ان هذه التوقعات اضطربت خلال ليل ١٧ يناير. ذلك ان العراق اطلقت على اسرائيل عدداً من صواريخ سكود التي تحمل رؤوساً حربية تقليدية. وتحدث صدام حسين الى الشعب العراقي بثقة وهاجم الحكام السعوديين بعنف. واخذ الغضب الشعبي على الرئيس المصري يتفجر علانية، وبدا ان مصيره يتوقف على نطاق انتقام اسرائيل او الاسلحة التي ستستخدمها والاساليب التي ستتبعها. كما بدا واضحاً انه كلما كان الهجوم الاسرائيلي اشد فتكاً ودماراً كلما اتسع نطاق الغضب الشعبي في عدد من الاقطار العربية. ومما جعل مسألة الهجوم الاسرائيلي تثير المزيد من الحساسية هو ان الطائرات الاسرائيلية كانت ستخرق الاجواء السورية والاردنية. فلو سمح لتلك الطائرات ان تعبر تلك الاجواء محملة بالسلاح ثم سمح لها ان تعود عبرها من غير سلاحها فان عدم التعرض لها سيثير السخط الشعبي في كلا القطرين.

واشتد قلق الاميركيين حول تأثير نتائج الانتقام الاسرائيلي على التحالف الى حد انهم مارسوا ضغطاً كبيراً على اسرائيل لتحتفظ بهدوئها، وزودوها بصورايخ باتريوت مع

طواقمها الاميركية لتوفير المزيد من الضمانات ضد الصواريخ العراقية. وبالرغم من ان اسرائيل اصيبت بالصواريخ في غارتين فان الاضرار التي أحدثتها كانت محدودة وذلك لانها كانت تحمل رؤوساً حربية تقليدية. لكن الصواريخ العراقية أظهرت سهولة ضرب اسرائيل كما اثبتت ان الولايات المتحدة هي في نهاية الامر ضامنة أمن اسرائيل. وكان هذا أمراً في غاية الاهمية للاميركيين لان ادارة بوش في حاجة الى كل ما تستطيع الحصول عليه من مجد وفوائد في الشرق الاوسط وذلك لكي تصمد في وجه الانكماش الخطير فيها، واستمرار العجز في الميزانية وتفاقمه، واتساع نطاق المظاهرات المناهضة للحرب.

وكما كان متوقعاً فان الحرب انتهت باستسلام مذل من قبل العراق. اذ كانت اربعة أيام من الهجمات البرية وخمسة اسابيع من القصف الجوي كافية لتحطيم معنويات الجيش العراقي. ولم تحل نهائية شهر شباط/ فبراير ١٩٩١ حتى أصبح العراق مسرحاً للحرب الاهلية.

وتحققت جميع الاهداف التي اعلنها الرئيس بوش. اذ أخرج العراق من الكويت، واجبر على الاعلان عن تنازله عن المطالبة، بها وعن استعداده لتحمل الخسائر التي نجمت عن الحرب.

وليس من الواضح تماماً ما سيكون عليه الحال بعد الحرب. لكن من المؤكد انه ستكون لها نتائج سياسية واقتصادية وبيئية في غاية الاهمية. وسنتناول هنا التوقعات السياسية والاقتصادية وترابطها. وفي الفصل الاخير نعرض توقعاتنا لاقتصاد الكويت ونظامها السياسي في المدى القريب.

ومن الواضح ان النصر سوف يؤدي الى المطالبة بمعاهدات دفاع متبادل بين الولايات المتحدة وبين السعودية والبحرين وقطر والكويت. وسوف تسعى الامارات العربية المتحدة الى عقد معاهدة مماثلة مع بريطانيا. وسيبقى من القوات الحليفة ما يقدر بـ ٢٠٠,٠٠٠ ـ ٢٥٠,٠٠٠ جندي في تلك الاقطار التي ستدفع تكاليف وجودها. وستقوم هذه القوات باحباط أية احلام محلية للسيطرة على الخليج بما في تلك الاحلام الايرانية، وبضمان تدفق النفط الى الاسواق الغربية باسعار ملائمة.

وسوف تحصل حكومات الخليج على الحماية والتوجيه والدعم. وعليه فان القول بان النصر في الخليج سوف يؤدي الى ولادة نظام عالمي جديد ـ كما يقول الرئيس بوش ـ

ليس الا وهماً خادعاً. فجميع حكومات الخليج وراثية وملكية في روحها. ولا يخفف من الممارسات الاوتوقراطية فيها سوى مبدأ الشورى الاسلامي.

ومن شأن اخضاع العراق واضعافها ان تتعرض ايران لضغط كبير من القوات الغربية المواجهة لها. وسيكون الشرق الاوسط كله مسرحاً لثلاث قوى وهي اسرائيل وايران وتركيا. ثم ان انتصار الاميركيين وحلفائهم في الخليج سوف يجبر ايران على الاحتفاظ بجيش كبير. ومن البديهي ان هذا سوف يبطىء سرعة التنمية فيها.

اما اسرائيل فسوف تصبح نسبياً أقل أهمية. وسوف تضطر الى تلبية مطالب الاميركيين بالنسبة لعدد من القضايا. وعليه فمن المحتمل ان تظهر مرونة بالنسبة للترتيبات الامنية المعقولة في المنطقة. فبالاضافة الى ارتكاز الاقتصاد الاسرائيلي على المساعدات الاميركية منذ سنوات، فان حرب الخليج اثبتت ان سلامة اسرائيل في نهاية الامر تعتمد على المبادرة الاميركية. واذ تعززت الادارة الاميركية بالانتصار في الخليج وبحتمية الحصول على مكاسب مالية تنعش الاقتصاد في مقدورها ان تمارس المزيد من الضغط على اسرائيل.

ووضع تركيا أكثر صعوبة. فموقفها المؤيد للحرب ضد العراق لم يلق تأييداً لدى الشعب التركي وعدد من كبار السياسيين والعسكريين. وكان من الصعب على الحكومة ان تحصل من البرلمان على تفويض باستخدام القواعد التركية للاغارة على العراق. ولهذا السبب قرر توركوت اوزال في النهاية ان يحد من طموحاته، وان يظل ساكناً ويقتصر على تقديم التسهيلات لاميركا وحلفائها.

ومما سيزيد في صعوبة وضع تركيا بعد الحرب انها ستجد ان الاميركيين والبريطانيين ليسوا بحاجة اليها في الخليج، وان جهودها الكبيرة الرامية الى الانضمام للمجموعة الاوروبية قد لا تكلل بالنجاح في وقت قريب. وأخيراً فان الفوائد التي كانت تعود عليها من الحصول على بترول العراق بأسعار منخفضة نسبياً ومن عوائد تجارة المرور سوف تتبخر.

وسوف تعتمد النتائج الاقتصادية والمالية للحرب على مدى الضرر الذي سيلحق بمرافق نقل النفط وتحميله وتكريره وطول الوقت اللازم لاقرار السلام. فتحطيم مرافق تكرير النفط ومحطات تحميله في الكويت والعراق سيؤدي على أقل تقدير الى زيادة كبيرة

في أسعار النفط. فلن يكفي المخزون منه لتغطية النقص في التصدير. وفي حين ان اوروبا الغربية واليابان سوف يعانيان من ارتفاع الاسعار، فان الولايات المتحدة سوف تعوض ارتفاع سعر ما تستورده من النفط من الاموال التي ستدفع مقابل بقاء قواتها في المنطقة، ومن الاستثمارات السعودية والكويتية فيها، ومن التعهدات باعمال التعمير في الكويت وربما العراق.

ونجد بالمقابل ان الاتحاد السوفييتي وبريطانيا سوف يستفيدان من ارتفاع أسعار البترول. فكلاهما مصدر للبترول. ثم ان الاتحاد السوفييتي سوف يحصل على مكاسب كبيرة من تصدير الغاز. فالاتفاقات السوفييتية مع ايران على استيراد الغاز ستمكن الاتحاد السوفييتي من تصدير المزيد من الغاز الى اوروبا وبأسعار أعلى من تلك التي تدفعها لايران.

وستتحمل الكويت خسائر فادحة. ذلك ان تحطيم مرافق نقل البترول ووسائل التكرير والشحن وجزء كبير من البنى التحتية سوف يتطلب استثمار بلايين الدولارات في السنوات القادمة. هذا علاوة على انها لن تحصل على دخل من تصدير البترول لمدة سنة على الاقل لان مرافق شحن البترول لن تكون جاهزة قبل ذلك. ومنذ الثاني من اغسطس وحتى آخر يناير ١٩٩١ صرفت أكثر من ١٥ بليون دولار على الاميركيين والاتراك والمصريين والسوريين وعلى القسم الاكبر من الكويتيين الذين هربوا من البلاد. وقد تخسر عدة بلايين أخرى بالاضافة الى ميزانية سنة كاملة قبل ان تحصل على أي دخل من تصدير النفط. وعليه فان أموالها ستكون قد نقصت بين ٤٥ و ٥٠ بليون دولار خلال سنة. لكن مع هذا ستبقى لديها موارد مالية كبيرة تمكنها من اعادة البناء والازدهار تحت مظلة الحماية الاميركية.

ومن الواضح ان الخسائر المادية والبشرية التي لحقت بالسعودية أقل من خسائر الكويت والعراق. والسبب في ذلك هو أنظمة الدفاع الواسعة ووجود القوات الاميركية والبريطانية والفرنسية. فموارد النفط السعودية هي الملاذ الاخير للدول الصناعية. وعليه فمهما قيل في اسباب تدخل الاميركيين والبريطانيين والفرنسيين فان السبب الرئيسي سيظل حماية تلك الموارد.

من المعروف ان السعودية التزمت بدفع ٥٠ في المئة من نفقات القوات الاميركية.

وقد بلغت هذه النفقات قبل الحرب ٥٠ مليون دولار في اليوم و ٢٥٠ مليون دولار يومياً خلال الحرب. ومعنى ذلك ان عشرة اسابيع من الحرب أكلت ١٨ بليون دولار بالاضافة الى تسعة بلايين انفقتها بين ٢ أغسطس/آب ١٩٩٠ و ١٧ يناير/كانون الثاني ١٩٩١. كما انها دفعت خمسة بلايين دولار اخرى الى حلفاء غير اميركيين. ومجموع هذه الالتزامات هو ٣٢ بليون دولار أو ٤٠ في المئة من مجموع الاحتياطي المالي السعودي في صيف ١٩٩٠. على ان السعودية حصلت على مزيد من الدخل بسبب زيادة انتاجها من النفط. وتقدر زيادة دخلها بـ ٢٧ بليون دولار. وعليه فان خسائرها لا تقارن اطلاقاً بخسائر الكويت، ومن السهل تحملها.

ان الخاسر الاكبر هو العراق. وليس من السهل تقدير الاضرار التي لحقت ببنيته التحتية وتقدير خسائره البشرية. فالحرب اتت على موارده المالية المتوافرة. وسوف تستغرق عملية البناء سنوات كما انها ستمتص عائدات العراق النفطية التي سيبدأ في الحصول عليها بعد توقف الاعمال الحربية بسنة. وليس من المستبعد ان تشكل حكومة تنسق مع الاميركيين.

وهناك احتمال كبير بان تصبح الولايات المتحدة القوة المهيمنة في الكويت والعراق والسعودية، وتسيطر بذلك على ٥٥ في المئة من احتياطي العالم المعروف من النفط كما كان الحال في منتصف الثلاثينات عندما وازى احتياطي الولايات المتحدة من النفط نسبة مشابهة. وستضمن الدول الصناعية تدفق البترول عليها لكن بسعر أعلى قد يتجاوز ثلاثين دولاراً للبرميل بعد انقضاء أشهر وابتداء فصل الخريف، اذ لا بد من تغطية نفقات القوات الاميركية والبريطانية، وتكاليف اعادة الاعمار، وضمان الازدهار لامتصاص النقمة السياسية المحتملة. هذا بالاضافة الى انه لا بد من تكوين فوائض مالية لاستثمارها في المشروعات الاميركية الرسمية والخاصة. وعند نهاية الحرب سوف تتحول أكثر الموارد المالية المتوافرة في السعودية والكويت وقطر الى المؤسسات الاميركية.

لكن حتى ولو حصلت الولايات المتحدة على كل ذلك المال فانه لن يكون من السهل عليها ان تتغلب على مشكلاتها المالية. وسواء نظرنا الى هذه المشكلات من زاوية ازمة مؤسسات الادخار والتسليف التي تكلف حسب بعض التقديرات ٤٠٠ بليون دولار او من زاوية عجز الميزانية البالغ ٣٢٠ بليون دولار، فاننا نجدها ضخمة الى حد لا

تنفع معه المكاسب المتوقعة. ومع هذا فلا ريب في ان الاقتصاد الاميركي يستطيع الحصول على مكاسب مباشرة وغير مباشرة تبلغ ١٠٠ بليون دولار في السنة ما دامت أسعار النفط مرتفعة. وقد استخدم مخزون النفط في أوائل الحرب لتهدئة المخاوف من ارتفاع الاسعار. وكان ذلك اجراء مؤقتاً استخدم لمواجهة المخاوف الاوروبية عند منعطف خطير.

أما الفائدة الكبرى التي ستحصل عليها الولايات المتحدة فسوف تتولد من تباطؤ الاقتصاديات الاوروبية ونمو الاقتصاد الياباني. فمن المحتمل ان تدفع اوروبا الغربية واليابان مبلغاً اضافياً يتراوح بين مئة ومئة وعشرين بليون دولار في السنة لشراء البترول، هذا في وقت كانت الاسواق التي تصدر اليها سلعها تتضاءل باستثناء الاتحاد السوفياتي الذي كانت تتسع فيه الفرص بسبب ما سيعود عليه من ارتفاع أسعار النفط. وعليه فان السلام الاميركي سوف يخيم بالرغم من سخط شعوب المنطقة، وان الشرق الاوسط سيصبح أكثر هدوءاً وأقل استقلالاً.

الفصل السادس عشر
مستقبل الكويت القريب

بعد تحرير الكويت وعودة ولي العهد الشيخ سعد العبدالله ومن ثم أمير البلاد الشيخ جابر الاحمد بدأت تظهر مطالب بالمشاركة في الحكم من قبل فئات الكويتيين الذين لازموا الكويت خلال فترة الاحتلال ونظموا نشاطات للمقاومة تفاوتت ما بين الاعلام واخفاء المطلوبين الى المجابهات القتالية المحدودة. وقوي صوت المرأة الكويتية في المطالبة بحق الاقتراع والتمثيل في البرلمان وربما الوزارة، خاصة وان عدداً من الكويتيات اسهمن في نشاطات للمقاومة.

إن النظر في آفاق المستقبل القريب السياسي والاقتصادي في الكويت عملية تفرض مقارنة المواقف المعلنة للحكومة مع المطالب الشعبية وتقييماً للخسائر الاقتصادية الواقعة والمتوقعة مع تقدير لاكلاف اعادة تجهيز الكويت وتنشيط اقتصادها.

وتجلت المواقف السياسية للحكومة في رسالة أمير البلاد في الايام العشرة الاخيرة لشهر رمضان وفي شكل الحكومة الجديدة. وقد لقيت الرسالة انتقاداً شديداً من فصائل المعارضة المختلفة؛ كما أن تأليف الحكومة، وان وفر مسؤوليات حساسة لشباب من الشعب، بقي عرضة للانتقاد خاصة وإن التشكيل اظهر، اضافة الى استمرار تمركز القرار لدى آل الصباح في العديد من المجالات الحساسة، اختلافاً ما بين سلالة عبدالله السالم الصباح واحمد الجابر. ومن المعلوم ان عبد الله السالم الصباح أمير الكويت عند استقلالها ارسى علاقات الحكم على تحالف بين قادة الرأي وأرباب العمل من جهة والعائلة الحاكمة من جهة اخرى (أوائل الستينات).

وحملت رسالة الشيخ جابر الاحمد المؤشرات التالية: الوعد باجراء انتخابات نيابية خلال عام ١٩٩٢. ومع انه لم يفصح تماماً عن الاساس الذي ستجري عليه الانتخابات المح ضمناً الى ضرورة توافقها مع الدستور. وكانت المعارضة الكويتية تطالب باعتماد دستور ١٩٦٢ لاجراء انتخابات حزيران ١٩٩٠ ومنع تعيين ٢٥ نائباً يرجحون سيطرة الحكومة على مجلس النواب.

وجدت المعارضة الكويتية بجميع فصائلها ان تأجيل الانتخابات حتى ربما فترة

سنة أمر غير مبرر، واعتبر بعض المعارضين ان الاشارة الى الدستور لم تكن واضحة بما فيه الكفاية لالزام الحكم بتبني اسس دستور ١٩٦٢ والتخلي عن التعيينات.

كذلك فإن وعد الشيخ جابر الاحمد بتوسيع دور النساء في التمثيل السياسي، اعترافاً بنضال الكويتيات في وجه الاجتياح، انما هو أيضاً لم يحدد في هذا النطاق ما هو نوع المشاركة في الحياة السياسية التي يقترحها للكويتيات: هل يكتسبن حق التصويت وبالتالي حق التمثيل ام يا ترى يحصر دورهن في نطاق الهيئات شبه السياسية؟

ان الاصوات المسموعة للكويتيات هي الاخرى ارتفعت مطالبة بتوضيح للوعد وباشراك فعلي للنساء في آلية الحكم والتمثيل. ومعلوم ان الكويتيات يشاركن بفعالية في دوائر الحكومة والمهن الحرة والنشاطات التجارية. وقد درجن على مشاركة عائلاتهن في ملاحقة كل ما يخص مصالحها. وبعد الحرب والتحرير طالبت الكويتيات بدور فعلي غير صوري بالمشاركة السياسية، وايحاءات الامير بالاستعداد لبحث هذا الموضوع لم توفر الجواب المطلوب.

وقد أشار أمير الكويت في رسالته الى ما اسماه مواطني الدرجة الثانية أي الكويتيين الذين اكتسبوا الجنسية ولم يكونوا من المقيمين في البلد قبل ١٩٢١. والواقع ان هذا التعبير - مواطني الدرجة الثانية - يشمل الى حد بعيد الرعيل الاول من الفلسطينيين الذين وفدوا على الكويت أواخر الاربعينات واوائل الخمسينات واقاموا فيها وساهموا في بنائها وتسيير اداراتها. والعديد من هؤلاء اتخذوا مواقف واضحة ومعلنة ضد الاحتلال العراقي. لكن الفلسطينيين كمجموعة تشكل أكثر من ٢٠ في المئة من مجموع السكان أخذوا بجريرة موقف منظمة التحرير الذي ظهر انه يؤيد العمل العراقي ضد الكويت.

صرح جابر الاحمد، أن مواطني الدرجة الثانية، المقيمين منهم والمغتربين، سينظر في أمرهم ويتخذ القرار استناداً الى وضوح التزامهم بمصالح وأهداف نظام الكويت. بكلام آخر، فإن كل معارض متجنس يمكن سلخ جنسيته واخراجه من البلاد. وليس من شك بان هذا الوعيد فريد من نوعه في العالم وسيؤدي الى تشنجات سياسية في الكويت خاصة وان التمييز بين المواطن المتجنس صاحب الولاء المطلق للكويت

ونظامها والمتجنس صاحب الولاء المتوقف على تحقيق مطالب سياسية وديمقراطية أمراً صعباً وليس بالامكان تحقيقه بامان.

واخيراً فإن رسالة جابر الاحمد قدمت للكويتيين هدية من النوع الذي اعتادوا عليه، فقد الغى أمير البلاد ديون الكويتيين الخاصة، وهذا الاجراء يعني ان ذيول انهيار سوق المناخ والتي استمرت مخيمة على التوقعات منذ صيف ١٩٨٢ قد ازيلت بقرار اميري، وربما تبلغ كلفة هذا الاعفاء مليارات الدولارات.

إن تأليف الحكومة حمل مؤشرات على رغبة العائلة الحاكمة في توسيع مشاركة الاهلين في الحكم. لكن هذا لم يشف غليل المعارضة. وفي الوقت ذاته ظهرت خلافات على السيطرة بين سلالة أمير البلاد عند الاستقلال عبدالله السالم وسلالة أحمد الجابر، والد الامير الحالي. ويوحي تشكيل الوزارة بان جابر الاحمد شاء التخلي الى حد ما عن حصر القرار في ايدي اخوته. وابرز دليل على ذلك اخراج نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية منذ الاستقلال وشقيق الامير صباح الاحمد من الحكومة. وقد حل محله الشيخ سالم الصباح الذي كان وزيراً للداخلية، كما عهد الى شقيق الشيخ سالم الشيخ علي سالم الصباح بوزارة الدفاع الحساسة في هذه المرحلة.

من المعلوم ان الشيخ صباح الاحمد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية السابق كان من المتشددين في وجه المطالب العراقية، واختار هو والشيخ جابر الاحمد أمير البلاد الرهان على المجابهة، فكان الاجتياح العراقي ومن ثم التحرير، وواجهت الكويت خسائر تفوق أضعاف مطالب العراق. لكن المعارضة الكويتية ترى ان هذا التغيير ليس كافياً بحد ذاته، حتى بعد اقصاء الشيخ علي خليفة العلي الصباح الذي كان وزيراً للمال في الوزارة الاخيرة قبل الاجتياح العراقي ووزيراً للنفط قبل ذلك: وكان الشيخ علي خليفة قد تعرض لاتهامات متفاوتة جعلته يتقدم باستقالته ثلاث مرات عام ١٩٨٦، لكن رئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله حينئذ رفض قبولها.

ويقول قادة المعارضة ان التنازلات جاءت متأخرة وغير وافية، ويذهبون حتى إلى القول بان مطالب الديمقراطية في الكويت جعلت في الواقع العائلة الحاكمة بشقيها بمثابة المعارضة للتطوير وتوسيع الحريات وقواعد المشاركة في الحكم. ولهذه الاسباب

والمواقف، وتخلي الحكومة الى حد بعيد عن التخطيط للانماء والدفاع، وتكليف الاميركيين بذلك، يبدو ان الجو السياسي سيبقى غير مستقر لفترة طويلة. ويزيد من القلق ان الاقتصاد الكويتي يمر في مرحلة دقيقة، وأن الكويتيين اعتادوا الحياة السهلة حتى ان نسبة غير بسيطة منهم تفضل الاستمرار في الاقامة في الخارج الى أن تتوافر جميع التسهيلات في داخل الكويت من جديد، ويطالبون الدولة وبعض الدول المضيفة الاستمرار في تقديم العون النقدي لهم حتى تأمين جميع اسباب الراحة في بلادهم.

بالمقابل تسعى الحكومة الى عودة الـ ٤٠٠ الف كويتي المقيمين في الخارج وستوفر لهم أسباب العودة على نفقتها، وتأمل في ان تتم العودة أواخر شهر آب ١٩٩١ أو شهر ايلول في أقصى حد. واذا تحققت عودة الكويتيين لا بد ان تشتد الحاجة الى عودة قسم ملحوظ من الاجانب المشرفين على الخدمات الاساسية كالتنظيفات والكهرباء والهاتف وصيانة المكيفات والسيارات وتقديم الخدمات الطبية والتدريس والمحاسبة. ومن هؤلاء الذين يفترض ان يوازي عددهم عدد الكويتيين لا أكثر نسبة ملحوظة من الفلسطينيين، فهل تفرض الحاجة بعض التراخي في معاملة الفلسطينيين؟ الجواب سيظهر قريباً بعد عودة الكويتيين، ان تحققت في الفترة المحددة.

من الاهمية بمكان النظر الى حاجات الكويت الاعمارية وطاقاتها المالية. فالكويت تمتعت بمركز اقتصادي ذي أهمية على اربعة صعد. الأول الكويت كسوق للبضائع والخدمات المستوردة، وكانت تجارة الكويت على صعيد الاستيراد مع البلدان الاوروبية واليابان أكثر منها مع الولايات المتحدة. والثاني أن الكويت كانت من اهم البلدان بالنسبة الى الايدي العاملة الاجنبية سواء منها اليد العاملة من جنوب شرق آسيا أو من الفلسطينيين واللبنانيين والمصريين. وكانت اعداد الاجانب تفوق عدد حاملي الجنسية الكويتية بنسبة الضعفين. بكلام آخر، ان مجمل عدد السكان بلغ ١,٨ مليون نسمة، وكان عدد الكويتيين في حدود الـ ٦٠٠ الف. والثالث أن اهمية الكويت تتمثل في كونها دولة مصدرة لرأس المال سواء للاستثمار في الدول الصناعية المتطورة او لمساعدة البلدان العربية وبلدان العالم الثالث. والرابع مركز الكويت في انتاج النفط اضافة الى تمتعها برابع أوفر احتياطي في العالم وهيمنتها على شبكة تكرير وتوزيع عالمية.

ومن الطبيعي أن نتساءل: ما هو وضع الكويت بعد الحرب، وما هي التوجهات

المرتقبة والتكاليف التقديرية بالمقارنة مع الموارد المتوافرة، وما هي الملامح العريضة للسياسات الكويتية؟

يبدو ان الدمار الذي لحق بالكويت تركز في القطاع النفطي وتمثل خصوصاً في اشعال حرائق في ٦٠٠ بئر للانتاج ربما استوجب اطفاؤها جميعاً سنتين، وتمثل في تدمير منشآت التكرير والتحميل في الاحمدي، ولحقت كذلك اضرار ملحوظة ببعض الابنية العامة. لكن ابنية المساكن والمدارس والمستشفيات والمخازن، وغالبية الصناعات، قابلة للاصلاح بسرعة وبتكاليف معقولة. ونجد في المقابل أن تكاليف اصلاح الابارواخماد الحرائق فيها والانتاج من آبار قريبة بديلة تحفر من جديد، وتكاليف انشاء مصاف جديدة بطاقة مماثلة للمنشآت المدمرة، وتكاليف اعادة بناء الخزانات ومرافق التحميل هذه بالفعل قد تكلف بين ١٢ و ١٥ مليار دولار. وغالبية الاعمال المطلوبة ستكون من نصيب الشركات الاميركية المختصة بانشاءات صناعة النفط ومعداتها أو الشركات التي تستعمل تقنيات الشركات الاميركية أو تستخدمها مقابل مبلغ من المال.

إن خسائر قطاع النفط تتجاوز بكثير ارقام اعادة تجهيز هذا القطاع بالمعدات والمنشآت سواء للانتاج والنقل او التكرير والتصدير. فهنالك خسارة هائلة ناتجة عن حرائق الابار المفتعلة من قبل العراقيين، وهذه تتمثل بانخفاض ضغط الابار نتيجة تسرب الغازات، وتسرب المياه الى غالبية الابار نتيجة استمرار تدفق النفط والغاز في الابار المحترقة. وستصبح آبار الكويت بحاجة لزيادة الضغط ولضخ الغاز الى ما تحت الارض: وهنالك خبراء يرون ان نوعية النفط الكويتي ستصبح أكثر ثقلاً وأقل قيمة نتيجة خسارة كميات ضخمة من الغاز المخالط. ويقدر اصحاب الاختصاص في الجيولوجيا ان كلفة انتاج النفط الكويتي سترتفع بنسبة ٣٠٠ في المئة عند استعادة القدرة على الانتاج والتصدير.

وحتى تاريخ اطفاء الحرائق ستخسر الكويت، اضافة الى الخسائر الهيكلية المشار اليها اعلاه، قيمة النفط المحترق، وهذه خسارة للكويت ولبقية العالم: فمصادر الطاقة يرجح ان تصبح اقل توافراً ما بعد عام ٢٠١٠ وكل خسارة لهذه المصادر التي يحتاج تكوينها آلاف السنين هي خسارة للعالم ككل. واذا افترضنا ان الحرائق ستخمد بنسبة الثلثين في العام الاول والثلث في العام الثاني، واذا افترضنا ان رقم خسارة الحرائق هو

بمعدل ٤ ملايين برميل يومياً، سوف تكون الخسارة اليومية في السنة الاولى بعد حساب معدل اطفاء الحرائق، ما معدله ٣ ملايين برميل في اليوم او ٦٠ مليون دولار يومياً و ٢٢ مليار دولار سنوياً؛ وفي العام الثاني سيكون معدل الخسارة ما يعادل انتاج ٦٠٠ الف برميل يومياً، او ٤ مليارات واربعمائة مليون دولار.

ان هذه الخسائر تلحق بقيمة الثروة الباطنية في الكويت. وتقديراتنا على الارجح أقل من الواقع إذ صرح وزير النفط السابق بان الكميات المحروقة يومياً توازي ٦ ملايين برميل في اليوم. ومما لا شك فيه ان الكويت عند استعادتها قدرتها على الانتاج، وخاصة بسبب مواجهتها لارتفاع تكاليف الانتاج، ستسعى لزيادة معدلات أسعار النفط، وسيكون هذا الامر محيراً لان أحد اسباب اجتياح العراق للكويت كان تسببها في تخفيض أسعار النفط عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١.

ومقدار التكاليف لا يوفر صورة واضحة عن الخسائر في قطاع النفط، فهنالك خسائر أكبر انها لا تستوجب نفقات بل تتمثل في ما يسمى الربح الفائت او الدخل المؤجل: فانتاج النفط على مستوى يوازي حاجات شركة نفط الكويت للتسويق عالمياً (٨٠٠ الف برميل يومياً) واستهلاك الكويت الداخلي (١٥٠ ـ ٢٠٠ الف برميل يومياً) لن يتحقق قبل سنة على الاقل. وحتى ذلك التاريخ لا بد ان تشتري دولة الكويت ومؤسساتها مليون برميل من الخام يومياً بكلفة سنوية بمعدل اسعار اليوم توازي ٧ مليارات دولار. لكن غالبية المبلغ تسترد من مبيعات المشتقات مع بعض الربح.

على افتراض توقف انتاج النفط مدة سنة وانفاق ٦ ـ ٨ مليارات دولار خلال سنة على اصلاح الابار وانشاء مرافق التصدير ومن بعد التكرير، وعلى افتراض انفاق دولة الكويت ٥ مليارات دولار على المعاشات للموظفين و ٥ مليارات دولار اعانات للكويتيين بحسب البرنامج المقرر حتى تاريخ عودتهم الى وطنهم في ظروف معيشية وصحية وتربوية مقبولة، ماذا سيكون وضع الكويت المالي؟

في أواخر شهر تموز ١٩٩٠ كان احتياطي الكويت كدولة يتألف من ٦٠ مليار دولار من النقد وما أشبه، أي سندات الخزينة وتوظيفات قابلة للتسييل بسرعة، و ٦٠ مليار دولار من التوظيفات في مؤسسات واراض وابنية ومشاريع سياحية وصناعية الخ. وهذه التوظيفات تعرضت لخسارة جزء من قيمتها نتيجة انخفاض أسعار الاسهم

والعقارات: لكن قيمة الاسهم استعادت مستوياتها في حين لا تزال التوظيفات العقارية جامدة.

ونجد في المقابل أن تعهدات الكويت تجاه القوى الحليفة وبعض البلدان التي قدمت عوناً دبلوماسياً واستراتيجياً مهماً، كتركيا مثلاً، بلغت نحو ٢٥ مليار دولار: وتجاوزت الإعانة المالية للكويتيين خمسة مليارات دولار على مدى سبعة أشهر، وبالتالي استنزفت التزامات الكويت ونفقاتها نصف احتياطيها النقدي، وهذا الوضع يثقل كاهل الكويت لان النفقات المتوقعة للسنة المقبلة، حتى في حال استثناء تكاليف شراء الخام لانها تكاليف تسترد، وقد تتوافر كما نوضح فيما بعد من دون أن تكلف الكويت شيئاً كتعويضات من العراق، تتجاوز الـ ١٦ مليار دولار، وبالتالي قد تنتهي سنة ١٩٩١ واحتياطي الكويت النقدي ١٥ ملياراً فقط، الامر الذي قد يحد من استعداد الكويت للمساهمة في تكاليف رسملة صندوق الانماء المقترح لمساعدة البلدان العربية غير النفطية بموارد توازي ١٥ مليار دولار.

اننا نرجح ان تستطيع الكويت المحافظة على احتياط نقدي افضل من المستوى المشار اليه وان لا تضطر الى تسييل موجوداتها الاستثمارية المهمة في الاسواق العالمية. وتستند ترجيحاتنا الى سببين جوهريين:

أولاً: ستكون تكاليف اعادة الاعمار خارج قطاع النفط محدودة وذلك لان البنية الاساسية توسعت لتكفي حاجات ١,٨ مليون مقيم. ثم إن السلطات الكويتية لن تسمح بارتفاع اعداد غير الكويتيين الى أكثر من ٥٠٠ الف أجنبي، وبالتالي فإن سكان الكويت في نهاية ١٩٩١ لن يتجاوز عددهم ٥٠ في المئة من سكانها اوائل صيف ١٩٩٠، ولذا سيكون ضغط حاجات الكهرباء والمياه والاتصالات والمرافىء والمطارات والنقل العام على مستوى أدنى بكثير من التجهيزات الحالية المتوافرة والتي يمكن اصلاح معظمها في وقت قصير.

ثانياً: التعويضات المفروضة على العراق ستكون باهظة. ومع ان العراق غير قادر على تقديم تعويضات نقدية، فإنه قادر على توفير كميات النفط التي تحتاج اليها الكويت: فآبار الانتاج ووسائط نقل النفط لا تزال في حال مرضية في العراق، وبالتالي فإن توفير مليون برميل من النفط العراقي للكويت يومياً وعلى مدى سنة يعوض ما

يساوي ٧ مليارات دولار، وهذا مبلغ يقل عن التعويضات المطلوبة. انما نستطيع افتراض توافر هذا المبلغ وما يفيض عنه لان الكميات المشار اليها تسوق بنسبة ٨٠ في المئة في الاسواق العالمية و ٢٠ في المئة ربما في الكويت في مقابل أسعار تفوق سعر الخام وتكاليف النقل والتسويق ويرجح أن يبلغ الدخل من هذه المبيعات ٨ مليارات دولار.

حسب هذا التقدير وعلى افتراض تحقيق مردود بنسبة ٨ في المئة على الاحتياط النقدي المترسب و ٣ في المئة على التوظيفات الاستثمارية، يتوافر للكويت من التعويضات العراقية نحو ٨ مليارات دولار، اضافة الى ١,٦ مليار دولار فوائد على الرصيد النقدي و ١,٨ مليار دولار عوائد على الاستثمارات، فيكون الدخل الاجمالي على مدى ١٢ شهراً ١١,٤ مليار دولار ويبقى الفارق بين النفقات والعوائد والذي يمثل العبء المالي في حدود الـ ٤,٦ مليارات دولار، وهذا مبلغ غير مرهق للكويت حتى في الظروف الحالية.

لكن هذه التوقعات لا تشمل نفقات قد يستحق دفعها من غير ان يكون للكويت مجال لتفاديها. ومن هذه حصة الكويت من تكاليف وجود القوات المتحالفة لحمايتها، وقد تتجاوز هذه الارتباط الحالي عن ١٩٩١ والذي ادخلناه في حساباتنا. كذلك لا بد للكويت من ان تشارك في الصندوق المقترح حتى لو كانت حصتها أقل من بلدان تتمتع بثروات نفطية ومالية دون ثروة الكويت مثل الامارات العربية المتحدة التي شاركت في الحرب من غير ان يصيبها ضرر مباشر ملحوظ. وأخيراً لا بد ان يتعاظم ما تنفقه الكويت كدولة على تجهيزاتها الدفاعية الذاتية.

وعليه فإن الوضع الاقتصادي والمالي لدولة الكويت لن يكون مريحاً انما لن يكون معقداً في الوقت ذاته. ومن حسن التقدير الافتراض ان الكويت لن تقبل على الاستيراد بكميات ضخمة لمنتجات غير ضرورية، ولن تستقبل عشرات الآلاف من الموظفين والعمال في وقت قصير. وسيكون البرنامج الانمائي رتيباً وسيركز على التعاون مع الاميركيين ثم البريطانيين فالايطاليين والفرنسيين. هذه هي الصورة الواقعية لما يمكن تقديره عملياً في الكويت في الاشهر الاثني عشر المقبلة.

الفهرس